التغير المقطعي لتصريف الفعل في العربية:
دراسة تحليلية مقطعية

The Syllabic Changes of Verb Conjugation: A Syllabic Analytical Study

إعداد الطالبة: دعاء علي الشمراني
الرقم الجامعي: ١٤٠٠٤٩٣

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص لغويات (علم الأصوات)

بإشراف الأستاذ الدكتور:
محمد عبد الدايم الرفاعي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز
جدة- المملكة العربية السعودية

التغير المقطعي لتصريف الفعل في العربية
دراسة تحليلية مقطعية

دعاء علي عبدالله الشمراني

المستخلص

تبحث هذه الدراسة التغيرات المقطعية التي يتعرض لها الفعل العربي حال تصريفه، من وجهة نظر حديثة وعلى أساس منهج التحليل الفونولوجي (الثنائي) الحديث لمقاطع الكلمة، والذي جاء مقابلًا للمنهج التقليدي القائم على مبدأ الصامت والحركة.

وتهدف هذه الدراسة إلى كشف وتحليل التغيرات المقطعية للفعل العربي من خلال تتبع أحوال تصريفه المختلفة، وبيان مستوى الثبات والتغير قبل التصريف وبعده، ومن ثَمَّ محاولة التوصل إلى طبيعة العلاقة بين التغيرات الصرفية والتغيرات المقطعية، وبيان أيهما التابع وأيهما المتبوع؟.

وبناءً على ذلك فقد جاءت مصنَّفة في تمهيد وخمسة فصول وخاتمة، أما التمهيد فتضمن الحديث عن مناهج التحليل الفونولوجي وعرض بعض من قضايا المقطع العربي، وجاء الحديث في الفصل الأول عن تغيرات تصريف الزيادة، وتناول الفصل الثاني تغيرات تصريف الفعل الزمنية ، ثم انتقل الحديث في الفصل الثالث إلى تغيرات بناء الفعل للمفعول، ثم خُصِّص الفصل الرابع لدراسة تغيرات الفعل عند إسناده، وأخيرًا تناول الفصل الخامس والأخير دراسة تغيرات الفعل حال توكيده، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جميع فصولها.

وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات المقطعية التي يتعرض لها الفعل في أثناء تصاريفه لا تخضع لقوانين فونولوجية، وإنما هي نتيجة للتغيرات الصرفية التي أثبتها المنهج التراثي من قبل، فهي تابعة لا متبوعة، كما أن كثيرًا من التغيرات الصرفية لا يكشفها التحليل المقطعي ولا تقع ضمن دائرته.

Syllable Change of Verb Conjunction: An Analytical study of Syllable

Abstract

This Study investigates the changes of syllable which resulted from the conjugation of Arabic verb from the contemporary viewpoint according to the phonological analysis method which, unlike the traditional method for phonological analysis, analyzes the syllable into two components.

The study aims at analyzing the syllable structure to discover the changes of the syllables caused by the verb conjugation. It aims at identifying the relation between the phonological and morphological changes and determining which one is following the other.

Therefore, the thesis has five chapters preceded by an introduction and preface and followed by a conclusion.

The preface discusses the methods of phonological analyses and studies some issues of syllable in Arabic.

Chapter I is about the phonological changes of syllable which resulted from the morphological change of adding letters to the Arabic verb. Chapter II investigates the phonological changes of syllable which resulted from conjugating the verb according to the tense. Chapter III examines the phonological changes of syllable which resulted from conjugating the verb from active voice to passive voice. Chapter IV studies the phonological changes of syllable which resulted from attributing the verb to a pronoun. Chapter V investigates the phonological changes of syllable which resulted from emphasizing the verb by adding "non tawkeed".

The study follows the descriptive and analytical methods in its different chapters.

It has concluded that the syllable changes in Arabic because of the morphological changes has not its own phonological rules, rather they follow the morphological changes. i.e. the phonological changes follow the morphological ones. In addition, It has concluded that the phonological analysis does not differentiate between many different morphological changes.

قائمة المحتويات

المستخلص العربي ..... **ج**
المستخلص الإنجليزي..... **د**
قائمة المحتويات..... **هـ**
قائمة الجداول..... **ز**
قائمة الرسومات..... **ح**

المقدمة..... **١**
التمهيد..... **٦**
أولا: مناهج التحليل الفونولوجي والمقطع..... ٦
ثانيًا: فرضية وجود المقطع في العربية..... ١٥
ثالثًا: التركيب المقطعي للكلمات العربية..... ٢٠

الفصل الأول: التغير المقطعي لتصريف الزيادة في الأفعال..... **٢٦**
المبحث الأول: التغيرات المقطعية لزيادة حرف..... ٢٨
المبحث الثاني: التغيرات المقطعية لزيادة حرفين..... ٣٩
المبحث الثالث: التغيرات المقطعية لزيادة ثلاثة أحرف..... ٤٧
خلاصة ونتائج الفصل الأول..... ٥٥

الفصل الثاني: التغير المقطعي لتغيير الزمن في الفعل..... **٦٠**
المبحث الأول: التغيرات المقطعية للتحوُّل من الماضي إلى المضارع..... ٦٢
المبحث الثاني: التغيرات المقطعية للتحوُّل من المضارع إلى الأمر..... ٧٨
خلاصة ونتائج الفصل الثاني..... ٨٧

الفصل الثالث: التغير المقطعي لبناء الفعل للمفعول..... ٨٩
أولا: التغيرات المقطعية لبناء الماضي للمفعول..... ٩١
ثانيًا: التغيرات المقطعية لبناء المضارع للمفعول..... ٩٦
خلاصة ونتائج الفصل الثالث..... ١٠١

الفصل الرابع: التغير المقطعي لإسناد الفعل..... ١٠٣
أولا: التغيرات المقطعية لإسناده إلى ضمير متحرك..... ١٠٥
ثانيًا: التغيرات المقطعية لإسناده إلى ضمير ساكن..... ١١١
خلاصة ونتائج الفصل الرابع..... ١١٦

الفصل الخامس: التغير المقطعي لتوكيد الفعل..... ١١٩
أولا: التغيرات المقطعية لتوكيد المضارع..... ١٢١
ثانيًا: التغيرات المقطعية لتوكيد الأمر..... ١٢٦
خلاصة ونتائج الفصل الخامس..... ١٢٩

الخاتمة..... ١٣٠
قائمة المراجع..... ١٣٣

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
١	توزيع المكونات الداخلية على أنماط المقاطع المتبعة في اللغة.....٢٣
١-١	تصنيف الأفعال المزيدة صرفيًا وصوتيًا.....٥٣
١-٢	إحصاء الزيادات المقطعية في الأفعال المزيدة.....٥٥
١-٣	التحولات المقطعية في الأفعال المزيدة.....٥٧
١-٤	الصيغ المتساوية مقطعيًا في البنية المقطعية.....٥٨
٢-١	صيغ الماضي والمضارع المتساوية مقطعيًا.....٧٤
٤-١	تحولات اللام المقطعية بعد الإسناد..... ١١٨
٥-١	الصورة المقطعية الممتنعة للمؤكد بالنون المزدوجة والمسند إلى ضمير ساكن.....١٢٤

قائمة الرسومات

رقم الرسم	عنوان الرسم	الصفحة
١	حدود المقطع الصوتي وهوامشه	٨
٢	توزيع المكونات الداخلية على المقطع	١٣
١-١	البنية المقطعية للفعل الثلاثي المجرد	٣٠
١-٢	الصورة الممتنعة الناتجة عن زيادة الهمزة وحركتها على الثلاثي	٣٠
١-٣	البنية المقطعية للفعل المزيد (أفعَلَ)	٣١
١-٤	البنية المقطعية للفعل المزيد (فاعَلَ)	٣١
١-٥	البنية المقطعية للفعل المزيد (فعَّلَ)	٣٣
١-٦	البنية المقطعية للفعل الرباعي المجرد	٣٧
١-٧	البنية المقطعية للفعل الرباعي المزيد (تفعلَلَ)	٣٨
١-٨	البنية المقطعية للفعل المزيد (انفعلَ)	٤٠
١-٩	البنية المقطعية للفعل المزيد (افتعلَ)	٤١
١-١٠	البنية المقطعية للفعل المزيد (افعلَّ)	٤٢
١-١١	البنية المقطعية للفعل المزيد (تفعَّلَ)	٤٣
١-١٢	البنية المقطعية للفعل المزيد (تفاعَلَ)	٤٣
١-١٣	البنية المقطعية للفعل المزيد (افعنلَّل)	٤٥
١-١٤	التمدد المقطعي الحاصل للمقطع الأول من الصيغة الرباعية المجردة	٤٥
١-١٥	البنية المقطعية للفعل المزيد (افعَلَلَّ)	٤٦
١-١٦	البنية المقطعية للفعل المزيد (استفعَلَ)	٤٧
١-١٧	البنية المقطعية للفعل المزيد (افعوعَلَ)	٤٨
١-١٨	البنية المقطعية للفعل المزيد (افعوَّلَ)	٤٩
١-١٩	البنية المقطعية للفعل المزيد (افعالَّ)	٥٠

٢-١ الصيغ الزمنية للفعل في العربية.....٦١
٢-٢ الصورة الممتنعة للفعل بعد إضافة مقطع المضارعة.....٦٤
٢-٣ البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المجرد (يفعلُ).....٦٥
٢-٤ البنية المقطعية للمضارع المجرد (يفعلِلُ).....٦٦
٢-٥ الصورة الافتراضية لبناء المضارع في الماضي (أفعَلَ).....٦٦
٢-٦ إجراءات التغير المقطعي لبناء المضارع في (أفعلَ).....٦٧
٢-٧ البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (أفْعَلُ).....٦٨
٢-٨ البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يفعِّلُ).....٦٨
٢-٩ البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يفاعلُ).....٦٩
٢-١٠ البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يتفعَّلُ).....٦٩
٢-١١ البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يتفاعلُ).....٦٩
٢-١٢ البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يتفعللُ).....٧٠
٢-١٣ الاستبدال المقطعي في بناء المضارع من الأفعال المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل.....٧٠
٢-١٤ البنية المقطعية للمضارع المزيد (ينفعِلُ).....٧١
٢-١٥ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفتعِلُ).....٧١
٢-١٦ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يستفعِلُ).....٧١
٢-١٧ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعوعِلُ).....٧٢
٢-١٨ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعوّلُ).....٧٢
٢-١٩ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعلُّ).....٧٢
٢-٢٠ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعالُّ).....٧٣
٢-٢١ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعنلِلُ).....٧٣
٢-٢٢ البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعلِلُّ).....٧٣
٢-٢٣ إجراءات التغير المقطعي لبناء المضارع المهموز المسند إلى همزة المتكلم (أأمُرُ).....٧٧
٢-٢٤ إجراءات التغير المقطعي لبناء الأمر من المضارع المجرد.....٧٩
٢-٢٥ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المجرد (افعَلْ).....٨٠

٢-٢٦ البنية المقطعية للأمر الرباعي المجرد (فعلِلْ).....٨١
٢-٢٧ إجراءات التغير المقطعي لبناء الأمر من المضارع المزيد بالهمزة.....٨١
٢-٢٨ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (أفعِلْ).....٨٢
٢-٢٩ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (فعِّلْ).....٨٣
٢-٣٠ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (فاعِلْ).....٨٣
٢-٣١ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (تفعَّلْ).....٨٤
٢-٣٢ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (تفاعَلْ).....٨٤
٢-٣٣ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (تفعلَلْ).....٨٤
٢-٣٤ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (انفعِلْ).....٨٥
٢-٣٥ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (افتعِلْ).....٨٥
٢-٣٦ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (استفعِلْ).....٨٦
٢-٣٧ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (افعوعِلْ).....٨٦
٢-٣٨ البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (افعوّلْ).....٨٦
٣-١ إجراءات التغير المقطعي لبناء المضارع المهموز المسند إلى المتكلم للمجهول (أؤمَرُ).....٩٨
٣-٢ إجراءات التغير المقطعي لبناء المضارع المضعف للمجهول (يُرَدُّ).....٩٩
٤-١ الدمج المقطعي بين مقطعين قصيرين.....١٠٦
٤-٢ تغيرات البنية المقطعية للماضي المسند إلى ضمير متحرك (فعلتُ).....١٠٧
٤-٣ تغيرات البنية المقطعية للماضي المضعف المسند إلى ضمير متحرك (شددتُ).....١٠٨
٤-٤ تغيرات البنية المقطعية للمضارع المرفوع المسند إلى نون النسوة (يفعلْنَ).....١٠٩
٤-٥ تغيرات البنية المقطعية للمضارع المجزوم المسند إلى نون النسوة (يفعلنَ).....١١٠

٤-٦ تغيرات البنية المقطعية للأمر المسند إلى نون النسوة (افعلنَ).....١١٠
٤-٧ تغيرات البنية المقطعية للماضي المسند إلى ضمير ساكن (فعلوا).....١١٢
٤-٨ تغيرات البنية المقطعية للمضارع المسند إلى ضمير ساكن (يفعلون).....١١٣
٤-٩ تغيرات البنية المقطعية للأمر المسند إلى ضمير ساكن (افعلوا).....١١٤
٤-١٠ البنية المقطعية للمضعف المسند إلى ضمير ساكن (شدُّوا).....١١٥
٥-١ البنية المقطعية للمضارع المفرد (يفعلُ).....١٢١
٥-٢ البنية المقطعية للمضارع المفرد المؤكد بالنون المفردة.....١٢٢
٥-٣ البنية المقطعية للمضارع المفرد المؤكد بالنون المزدوجة.....١٢٣
٥-٤ البنية المقطعية للمضارع المؤكد بالنون المزدوجة والمسند إلى ألف الاثنين.....١٢٤
٥-٥ البنية المقطعية للمضارع المؤكد والمسند إلى ضمير ساكن.....١٢٤
٥-٦ البنية المقطعية للمضارع المؤكد بالنون المفردة والمسند إلى ضمير ساكن (واو الجماعة).....١٢٥
٥-٧ البنية المقطعية للمضارع المؤكد بالنون المفردة والمسند إلى ضمير ساكن (ياء المخاطبة).....١٢٥
٥-٨ البنية المقطعية للأمر المفرد (افعلْ).....١٢٦

٥-٩ البنيـــــة المقطعيـــــة للأمـــــر المفـــــرد المؤكـــــد بـــــالنون المفردة.....١٢٧
٥-١٠ البنيـــــة المقطعيـــــة للأمـــــر المفـــــرد المؤكـــــد بـــــالنون المزدوجة.....١٢٧

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، والصلاة والسلام على الهادي إلى طريق الرشد، وعلى من جدَّ في متابعته واجتهد.

وبعد، فإن علم الأصوات يمثل مجالًا مهمًا من مجالات الدراسات اللسانية الوصفية، ومن أقرب الدراسات إليها الدراسة الصرفية ؛ ذلك أن الوحدات الصوتية هي اللبنات الأولى التي تقوم عليها بنية الكلمة.

كما تمثل الدراسات الصوتية مرحلة مهمة في النظرية اللغوية العامة، وبخاصة مناهجها المبتكرة في تحليل التغيُّرات النطقية لأصوات اللغة المتباينة ؛ ومحاولة إعادة تشكيل قواعد اللغة بما يتماشى مع الواقع الأدائي للفظ، ومن ضمن هذه المناهج المبتكرة لدينا هنا المنهج الذي يعتمد على وصف وتحليل البنية الداخلية للمقطع الذي يتمثل في بادئته وقافيته بنواتها وخاتمتها، وهي من النظريات البنيوية التي تعتمد على تحليل مقاطع الكلمة من الداخل وإيجاد العلاقات بينها.

ولنضع هذه المنهج موضع التطبيق والدراسة كان لا بدّ من إيجاد منطقة صرفية خصبة بالتغيير، وصالحة لأن تجعل التحليل ذا نتائج قيمة، ومن هذا المنطلق كان اختيار جانب تصريف الأفعال ليؤدي هذا الغرض.

وإنَّ هذا الموضوع البحثي المقترح و الموسوم بـ (التغيُّر المقطعي لتصريف الفعل في العربية: دراسة تحليلية مقطعية) يصب في هذه الدراسات الحديثة القائمة على مبدأ الجمع بين نظريات علم الأصوات وعلم التصريف العربي ؛ خدمةً لهذين العلمين، وإثراءً لمجالات البحث العلمي.

وتكمن مشكلة البحث في أن الفعل العربي حينما يتصرف يتخذ أشكالًا مقطعية مختلفة، ويختلف تبعًا لذلك مستوى الثبات والتغيُّر المقطعي بين صورة الفعل المجرد قبل التصريف وبعده، وهذه الدراسة تقيس ذلك المستوى باستخدام التحليل الداخلي الثنائي لبنية المقطع في الفعل.

كما لم تجد الباحثة -في حدود اطلاعها – دراسات فونولوجية تقوم على منهج التحليل المقطعي الثنائي، الذي يحلل المقاطع بتفصيل عناصر تركيبه المتمثلة في (البادئة onset، والقافية rhyme، والنواة nucleus، والخاتمة coda)، فالتحليلات التي اطلعت عليها الباحثة تتبع المنهج التقليدي القائم على الصامت والحركة ، والذي نُقل إلى درسنا العربي بواسطة إبراهيم أنيس ومن بعده .

ومن هنا كانت هذه الدراسة التي تتناول هذه المشكلة، ويمكن تحديدها في السؤال الآتي من خلال تحليل بنية المقطع الداخلية: ما التغيُّرات المقطعية التي يتعرض لها الفعل العربي حال تصريفه؟ وترجع أهمية البحث إلى كونها دراسة غير مسبوقة ؛ إذ إن تطبيق الوحدات المقطعية الأربعة التي يتركب منها المقطع داخليًا لم تطبَّق على مقاطع اللغة العربية، وهذا بحد ذاته مسوّغٌ كافٍ لإقامة هذه الدراسة.

وقد سبقت هذه الدراسة عددٌ من الدراسات التي تناولت الجمع بين معطيات ونظريات علم الأصوات الحديث وعلم التصريف العربي في عددٍ من مباحثه الخاصة بتصريف الفعل، وأقرب تلك الدراسات إلى هذه الدراسة، ما يلي:

- **قراءة صوتية صرفية في بناء الكلمة العربية – مقاربة من نظام بناء الفعل-، للدكتور صالح أبو صيني، (ورقة علمية منشورة)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الأول ٢٠٠٥م .**

يقوم البحث السابق على دراسة بناء الفعل العربي في إطار النظام الصرفي الشامل لبناء الكلمة في اللغة العربية، وتحديد العلاقات الداخلية التي تقوم بها أنظمة الصرف (الاشتقاق، و الإلصاق، والتصريف الإسنادي) في أثناء بناء الفعل، كما يقوم على تفسير العلاقة بين صيغ الأبنية ودلالاتها، واستخدم الباحث في دراسته تلك الكتابة الصوتية العربية آلةً لتفسير علاقة الفعل بتركيبه ؛ انطلاقًا من أن الوحدات الصوتية هي التي تبني الوحدات الصرفية.

والباحث هنا لم يقم على دراسة مبدأ الثبات والتغير في صيغ تصريف الأفعال، وإنما عالج تصريفات الفعل من خلال الأنظمة الصرفية المتمثلة في الإلصاق والاشتقاق والتصريف، وهو في معالجته لذلك استخدم منهج التحليل التقليدي للمقطع الذي يعتمد على الصامت والحركة، ولم يدرس البنية الداخلية لها.

أمَّا هذه الدراسة فهي تتميز عن سابقتها بكونها تقوم في المقام الأول على دراسة مبدأ الثبات والتغير بين تصريفات صيغ الأفعال وذلك باستخدام التحليل الداخلي للبنية المقطعية، وتوزيع وحداتها الأربعة على كل مقطع من مقاطع الأفعال.

- **الفعل الناقص – دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي-، للدكتورة ليلى باوزير، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.**

والمبدأ الذي تقوم عليه الدراسة السابقة هو تقديم تفسيرات لظواهر الإعلال في صيغ الأفعال الناقصة فقط، واستنباط قوانين فونولوجية مطردة تسوِّغها وتستوفي جميع الظواهر الصوتية الواردة في السياقات الصوتية المتعلقة بها.

ومن الملاحظ أنها تقتصر على صيغة الفعل الناقص وحده دون الصيغ الصحيحة والمعتلة الأخرى، كم أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم التفسيرات الخاصة بظواهر الإعلال الواردة في الفعل الناقص في ضوء نظرية فونولوجية خاصة، في حين أنّ الدراسة الحالية تقوم على حصر وجمع التغيُّرات الحاصلة في جميع التصريفات التي يتعرض لها الفعل الصحيح من خلال تحليل ودراسة التركيب الداخلي للمقطع.

ويمكن تلخيص الأهداف التي تريد الباحثة الوصول إليها من خلال البحث في الآتي:

١. تسليط الضوء على مناهج تحليل المقاطع، و التعرف على أنماط وخصائص التركيب المقطعي في العربية؟

٢. تفسير التغيير البنيوي في المقاطع بحسب ما تقتضيه أصول وقواعد التحليل الداخلي للمقطع.

٣. دراسة حجم التغيُّر بين صورة الماضي المجرد والصور التي تتولد منه تصريفًا و إسنادًا وزيادة.

٤. الوقوف على التغيرات المقطعية التي تقتضيها الزيادة على الأفعال.

٥. دراسة التغيُّرات المقطعية الناتجة عن التحويل بين الصيغ الزمنية للأفعال، ونتائج ذلك.

٦. دراسة البنى الداخلية لمقاطع الأفعال عند إسناد الضمائر المتحركة والساكنة إليها.

٧. النظر في البنية المقطعية للفعل عند بنائه للمجهول.

٨. الكشف عن التغيُّرات الحاصلة في الأفعال عند توكيدها.

٩. التعرف على الأشكال المختلفة للبنية المقطعية الداخلية في الأفعال العربية.

١٠. تقديم صورة جديدة للتعليل الصوتي شريطة موافقته لقواعد اللغة ومسلَّماتها.

١١. محاولة معرفة مدى الانسجام القائم بين التغيُّر الصرفي والتغيُّر الصوتي، وصدى ذلك في الدراسات الفونولوجية.

ولا شك بأن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المناسب الذي يجب أن يُتَّبع، من أجل ذلك اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ ستقوم بالنظر في الأفعال وجميع أحوال تصريفه، ومن ثمَّ تحليل هذه الأفعال في صورتها قبل التصريف وبعده وذلك من خلال توزيع المكونات المقطعية الداخلية الأربعة (البادئة – القافية – النواة - الخاتمة) من أجل معرفة حجم التغيُّر والثبات الحاصل للفعل بعد التصريف ورصده؛ للوصول إلى تفسير صوتي عام يشمل جميع الأحوال التي تتعرض لها الأفعال.

وختامًا لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد عبد الدايم الرفاعي الذي أشرف على هذا العمل، وتعهده بالرعاية العلمية الجادّة قراءةً وتوجيهًا وتصحيحًا فجزاه الله عني خير الجزاء، كما أتوجه بالشكر الجزيل لقسم اللغة العربية بجميع أعضائها لما يبذلونه من جهود مباركة في سبيل العلم وطلابه.

والله أسأل أن يوفقني فيما قدمت وينفع به، وأن يعلي درجات كل من كان له في رأي أو نظر، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

أولًا: مناهج التحليل الفونولوجي والمقطع

١- منهج التحليل الفونولوجي الأحادي ومفهوم المقطع:

وهو المنهج الذي يرى أن المقطع syllable كتلة واحدة، وهو بذلك مكون أحادي أي أنه بلا مكونات داخلية (internal constituents)، وإنما تشكله الأجزاء الصوتية (segments) ذاتها دون تركيب معين، وأبرز أصحاب هذا الاتجاه كان (Kahn 1976)، وكليمنتس (Clements) وكيسير (Keyser 1983).

وفي الحقيقة أن هذا المنهج كان سائدًا منذ بداية انطلاق الدراسات اللسانية الوصفية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومن ثمَّ فالدراسات الفونولوجية التي جاءت فرعًا منها، ونُقلت إلينا بواسطة الدكتور إبراهيم أنيس ومن بعده كانت تسير على هذا المنهج الذي يقرر أن المقطع وما يحتويه من صوامت consonants وصوائت vowels يشكِّل مجموعهما كتلة واحدة، وقد كان هذا هو الأساس الذي بنيت عليه مؤلفات علم الأصوات ومباحثه.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الفيلسوف الأندلسي ابن رشد (ت ٥٩٥هـ -١١٩٨م) قد سبق تلك الدراسات بمئات السنين منذ القرن الرابع الهجري نتيجة تأثره بالفكر اليوناني الإغريقي؛ إذ أشار إلى أحادية تكوين المقطع حينما قابلَ مصطلح (المقطع الصوتي) بمصطلح (السلابي) الذي نقله من الأصل

اللاتيني syllaba والتي تعود إلى اللفظ اليوناني sullabe ، وتعني في أصلها الضم والجمع، كما تستعمل أيضًا بمعنى الاستواء والأخذ جملةً دون تجزئة.[١]

فـ (السلابي) الذي عرَّبه ابن رشد وقابله بالمقطع الذي يعرّفه هو بقوله:" ائتلاف بين الحرف المصوّت وغير المصوّت"[٢]، يشكل وحدة صوتية متكاملة، تحكمه علاقات مع كل أجزائه، ويستدل على ذلك بالمقابلة الحسية بين الشبيه ونظيره، فيأخذ من اللحم الذي يتكون من الأرض والماء والنار مثالًا لذلك، ويقارن بينه وبين السلابي من حيث إنّ هذه إذا انحلت وفسدت ليس ينحل منها المقطع إلى مقاطع، واللحم إلى لحوم، كما تنحل الأشياء المجموعة إلى ذلك التي اجتمعت منه، كما شبّه المقطع بالكائن الحي الذي ليست هويته مجرد حصيلة أجزائه، وإنما هو في حقيقة أمره حاصل مجموع العناصر المركبة له مع شيء أخر.[٣]

مفهوم المقطع في هذا المنهج:

تعددت وتفرعت تعريفات علماء اللغة والأصوات للمقطع الصوتي ، ومن أبرزها:

- **المقطع قمة إسماع:** يرى الأصواتيون أن المقطع تجمُّع على شكل وحدة صوتية، ولهذه الوحدة مركز أو نواة هي التي تحمل النبر في اللغة، وتكون أعلى سماعًا من بقية أجزاء المقطع التي تدعى هوامش المقطع أو حدوده، وتكون نواة هذا المقطع مكونة من صوت صائت، وتبدو المقاطع واضحة بحدودها الصامتة وحركتها عند النطق البطيء.

---

[١] عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط٢، (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦م)، ٢٦٢ .
[٢] المرجع السابق.
[٣] ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق: موريس بوجاس، ط١، (بيروت: المطبعة الكاثولوكية، ١٩٣٨م)، ١٠١٧

وقد اصطلح بعض العلماء العرب المعاصرين لحدود المقطع مصطلح الهوامش والهوامش عند هؤلاء تعني الصوت الصحيح الذي يسبق النواة(الصائت) أو يتلوها. [1] ، كما يظهر من خلال الرسم التالي:

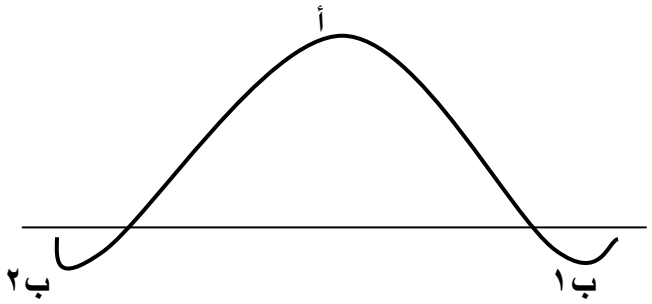

الرسم (١): حدود المقطع الصوتي وهوامشه

الرمز (أ): يمثل قمة المقطع (النواة)= الصائت.

الرمز (ب١ ، ب٢): يمثلان حدود المقطع وهوامشه = الصامت.

إذًا فالمقطع من الناحية الفيزيائية يمثل "قمة إسماع غالبًا ما تكون صوت علة، مضافًا إليها أصوات أخرى عادةً تسبق القمة أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها" [2] ، وقد لاحظ علماء الأصوات أنه في حالة تسجيل الذبذبات الصوتية لجملة من الجمل فوق لوح حسّاس يظهر أثر هذه الذبذبات في خط متموج، ويتكون هذا الخط من قمم وقواعد -كما في الشكل السابق- وتلك القمم هي أعلى ما يصل إليه

---

(١) محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية- النظام الصوتي للغة العربية، ط١، (عمَّان: دار الفلاح،١٩٩٥م)، ١٩٢-١٩٣ .

(٢) ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط٨، (القاهرة: عالم الكتب،١٩٩٨م) ، ٩٦ .

الصوت من الوضوح، وتحتل الأصوات الذائبة (المصوتة أو الحركات) تلك القمم في معظم الأحيان تاركة القواعد للأصوات الصامتة[١].

- **المقطع كتلة صوتية صدرية واحدة:** فهو عبارة عن عنصر أو أكثر يحدث خلال النطق به نبضة صدرية واحدة وذلك لتحرك هواء الرئتين.

ويستطيع الدارس أن يضع كفه على أسفل صدره وينطق بكمة (كَتَبَ) نطقًا متأنيًا على مقاطعه هكذا: (ك ـَ / ت ـَ/ ب ـَ) وسوف يحس بضغطات الحجاب الحاجز على الصدر، وهي ثلاث تقابل مقاطع الكلمة الثلاث، وكذلك لو نطق عبارة (لمْ يكتبْ) فإنه يستطيع أن يميز ثلاثة مقاطع أيضًا (ل ـَم / ي ـَك/ ت ـَب)وأن يحس بالخفقات أو الضغطات الصدرية الثلاث وكذا دائمًا. [٢]

- **المقطع تتابع صوتي منتظم:** ونقصد بالتتابع هنا تتابع الصامت والصائت حسب طريقة اللغة في تأليف بنيتها، تبدأ بصامت يتبعه صائت، هذا في أقصر المقاطع وأقلها من حيث الفترة الزمنية (ص ح)، أو يبدأ بصامت يليه صائت ينتهي بصامت، يقول حسام النعيمي عن المقطع: "وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعًا بصائت، أو حيث تنتهي السلسة المنطوقة قبل مجيء القيد" [٣] وهكذا حسب الأنماط المقطعية التي تقبلها اللغة، وسيرد بيانها لاحقًا إن شاء الله.

---

[١] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط٣، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ٢٠١٣م)، ١٥٠-١٥١ .
[٢] مناع عبدالله مصلح شداد، المقطع في بنية الكلمة العربية؛ دراسة لغوية تطبيقية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان(٢٠٠٩م)، ٣٦ .
[٣] حسام سعيد النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، ط١، (طرابلس: دار الشؤون الثقافية العامة

تحليل المقطع في هذا المنهج:

يقوم هذا المنهج في تحليله للمقطع على عنصرين أساسيين لا ثالث لهما، وهما الصامت والصائت (الحركة القصيرة والطويلة)، باعتبار أنهما كتلة صوتية واحدة داخل المقطع، دون النظر إلى مواقع مكوناتهما داخل المقطع، وكان هذا التحليل من أوائل التحليلات التي قام عليها علم الأصوات الحديث؛ إذ يكتفي أصحاب هذا المنهج في تحليلهما إلى تبيين موقع الصامت والحركة كمكون واحد داخل البنية المقطعية، فكلمة (كَتَبَ) مثلًا تُحلّل مقطعيًا هكذا:

ك ـَ / ت ـَ / ب ـَ

ص ح / ص ح / ص ح

وجاء هذا المنهج الذي يقوم على فرضية أحادية التكوين المقطعي في مقابل منهج آخر يقوم على فرضية تعدد المكونات داخل المقطع الواحد -كما سيظهر في المنهج التالي -.

جروس برس، ١٩٩٨م)، ٨ .

٢- منهج التحليل المقطعي الثنائي ومفهوم المقطع:

فرضية وجود تركيب داخلي للمقطع تتبناها نظريات عدة، لكل واحدة منها تصورٌ لهذا التركيب؛ وإذا كان المنهج السابق يقوم على فرضية أحادية تكوين المقطع فإن هذا المنهج يرفض أن يكون المقطع كتلة واحدة لا يمكن أن تنفصل أجزاؤه، بل يرى أن المقطع يحمل مجموعة متعددة من المكونات الداخلية، وتأخذ احتمالين:

أ. مكونان: عند بايك وبايك (١٩٤٧م)، وهما: بادئة (onset)، وقافية (rhyme)، أو (rime) تتألف من قمة المقطع (syllable peak) عادة ما تكون صائتًا (vowel)، وصوامت المقطع التي بعد القمة (post peak).

ب. مكونات ثلاثية (constituents): عند هوكت Hockett (١٩٥٥م)، هُوجَنْ Haugen (١٩٥٦م)، وديفيز Davis (١٩٨٨م) ،وهي: البادئة (onset)، والنواة (nucleus)، والختام (coda).

تكوين المقطع في هذا المنهج:

يمثل المقطع في النظريات التي تتبنى فرضية التكوين الداخلي للمقطع مجموعة من تتابع الصوامت والحركات على مستوى تصاعدي في ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، وترتيب العناصر يكون على النحو التالي:

١- **البادئة Onset:** هي العنصر الأول في البنية المقطعية، وهي في العربية لا تكون إلا صامتًا، ويرمز لها بـ (ب / O).

٢- **النواة Nucleus:** هي موضع الحركة في المقطع والعنصر الإلزامي له، وسميت بذلك لأنها لا تأتي إلا وسطًا، وكونها الجزء البارز الذي يمثل قمة المقطع ويحتكر النبر لأنه الأعلى إسماعًا، ويرمز لها بـ (ن / N).

٣- **الخاتمة Coda:** هي موضع الصامت الذي ينتهي المقطع من خلاله، ورمزها (خ / C).

٤- **القافية Rhyme:** هي مجموع النواة والخاتمة في المقطع الواحد، ورمزها (ق / R).

البادئة والخاتمة تابعان يقعان موقع الهامش أو الحاشية في المقطع، ويمكن أن يمثل كل منهما بصوت غير مقطعي، أما النواة فلابد أن تكون صوتًا مقطعيًا.[١]

ولتعيين حدود المقاطع التي تتكون منها الكلمات في اللغة يجب أن نتبع القواعد والخطوات بالترتيب التالي:[٢]

١- تعيين النواة: لأنها الجزء الأساسي من المقطع وتمثل القمة فيه، وكما هو معلوم أن عدد المقاطع في أي لفظ يجب أن يطابق عدد القمم فيه، وبموجب هذه القاعدة يتم وضع الصوائت الموجودة في الكلمة في موضع نواة المقاطع التي تتكون منها.

٢- تعيين البادئة: فبعد تعيين نواة المقطع تأتي مرحلة تعيين البادئة (الجزء الاستهلالي) لكل مقطع، وبموجب هذه القاعدة يتم وضع الصامت الذي يسبق النواة في موضع البادئة.

---

[١] الصوت المقطعي في العربية يعني الصائت، وغير المقطعي يعني الصامت.

[٢] عصام أبو سليم، البنية المقطعية في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٣ (١٤٠٧هـ)، ٥٤ .

٣- تعيين الخاتمة: وهذه القاعدة تعالج الصوامت المتبقية بعد تعيين النواة والبادئة، فإن بقي صامت بعد النواة فيجب حينئذٍ تعيينه خاتمة للمقطع.

وقد ذهب أصحاب هذا المنهج إلى أن عناصر التكوين تقع في بنية تصاعدية على ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، يوضحه الرسم التالي الذي تعارف عليه أصحابه في تمثيل المقاطع:

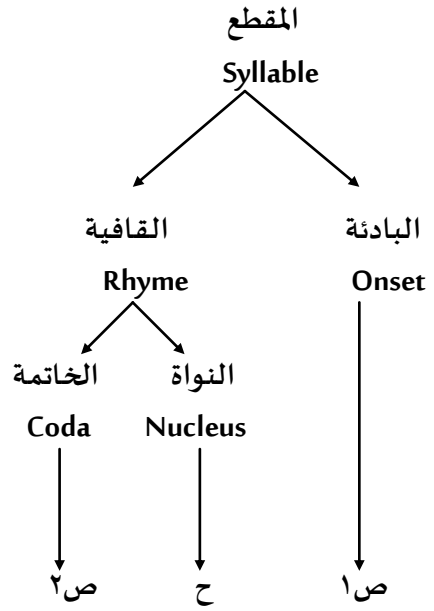

الرسم (٢): توزيع المكونات الداخلية على المقطع

الرموز أدنى الرسم السابق يمثل أولها الصامت الذي يبتدئ به المقطع وهو (ص١)، ويمثل ثانيها الحركة التي تقع نواة للمقطع وهو (ح)، ويمثل الصوت الأخير (ص٣) الصامت الذي يختتم به المقطع ويقع تاليًا لموضع النواة ويغلق به، والقافية كما يظهر في الرسم عنصر تندرج تحته النواة والخاتمة.

كما يظهر أن البادئة Onset تمثل أول عناصر المقطع الذي يتحقق بوجود الصامت، كما تمثل القافية Rhyme ثاني العناصر وتندرج تحته النواة Nucleus والصامت الذي يغلق به المقطع Coda ، ويمثل عنصرا البادئة والنواة الحد الأدنى من المقاطع الذي لا يقوم بدونهما.

ولقد بُنيت فكرة ثنائية التركيب المقطعي في هذا المنهج من خلال:

١- ثنائية عنصري البادئة والقافية، ولذلك جعل أصحاب النظرية موضع النواة في بنية المقطع غير مستقل عن موضع القافية، حتى تكون المواضع المتعلق بعضها ببعض لإنشاء المقطع متمثلة في عنصرين لا ثالث لهما، وهما: البادئة والقافية.

ولكن يكتفي أصحاب هذا المنهج في رسومهم للمقاطع بالبادئة والنواة؛ لأنهما تمثلان أصغر بنية للمقطع الصوتي، ولا يرمزون إلى القافية إلا في حالة ارتباط أحد صوامت الكلمة بموضعها.

٢- ثنائية وحدة القافية، فهي الأخرى بنية ثنائية كبنية المقطع؛ إذ يتحد في داخلها عنصران مقطعيان لا غير، وهما: عنصري النواة والصامت بعدها.

٣- الثنائية في اتساع كل عنصر من عناصر المقطع بأن يلحق به صوتان، كما في وحدة القافية التي تفرعت إلى موضعين (النواة والصامت بعدها)، فكذلك يمكن أن تتفرع النواة إلى موضعين حركيين، لتُلحق بهما الحركة الطويلة، أو تتفرع البادئة إلى صوتين لينشأ مقطع أوله صامتان متتابعان دون أن تفصلهما حركة، كما في اللغات الهندو - أوروبية.

ثانيًا: فرضية وجود المقطع في العربية

تعرضت نظرية المقطع لكثير من النقد في بداية الدرس الصوتي الحديث؛ إذ دار خلاف حول أهمية المقطع في الدراسة الصوتية بين مؤيد ومعارض، وقد صرح (سويت) بأن المقطع لا أهمية له صوتيًا؛ لأن القسم الوحيد الذي يتحقق في الكلام عمليًا هو المجموعات النفسية التي تعود إلى الضرورة العضوية للتنفس، كما ذهب (روسيلو) الفرنسي إلى أن الكلمة والمقطع لا يوجدان إلا في الكلام المقطَّع، ونُقلَ أيضًا عن (سيريتشر) قوله: إن الكلام لا يحتوي على قوالب من الأصوات كما تمثلها الحروف أو أي مجموعات أكبر كالمقطع [١] .

إلا أن طائفة أخرى أعلنت أن للمقطع أهمية كبيرة في الدراسة الصوتية، فذهب بعضهم إلى أن تشكيل المقطع يتم في مرحلة تالية للأصوات التي تتجمع في وحدات صوتية، وأهم هذه الوحدات هو المقطع، الذي يشكل فكرة أساسية من أفكار علم الأصوات. [٢]

ويرى سوسير أن المقطع يمتاز بحدود، وأن الذي يميز حدود المقطع هو الانتقال من الانفجار الداخلي إلى الانفجار الخارجي في السلسلة الصوتية، وأن انتظام المقاطع في سلسلة واحدة من الصويتات يعتمد على هذا الانتقال، كما أن للمقطع قمة تمثلها الأصوات المصوتة، أما الحدود فهي الأصوات الصامتة [٣] .

---

(١) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ط١، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م)، ٢٣٧ .
(٢) برتيل مالبرج، علم الأصوات، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط١، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٤م)، ١٥٤ .
(٣) فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، ط٣، (بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٩م)، ٧٥ .

ويعزو الدكتور أحمد مختار عمر جزءًا من هذا الهجوم على المقطع إلى حدوده الغامضة في كثير من الأحيان، وقد يكون من المستحيل معرفتها بدقة في أحيان أخرى؛ لأن اللغويين يفضّلون عادة العمل مع وحدات ذات حدود قطعية واضحة، بيد أن الدراسة التجريبية للعملية الكلامية كانت سببًا في التخفيف من هجوم هؤلاء المعارضين؛ إذ أثبتت أن عضلات الصدر تنتج نبضة منفصلة من الضغط على كل مقطع، وقد نشرت دراسة تجريبية لحركة الكلام مؤسسة على التسجيلات الفوتوغرافية أكدت أن المقطع هو الأساس في العملية الكلامية [1] .

وهكذا مع تطور الدرس الصوتي أصبحت الدراسة الصوتية القائمة على المقطع تشكل فكرة أساسية من أفكار الدرس الصوتي الحديث، فلم يعد الآن أحد ينظر إلى المقطع على أنه ظاهرة لا حدود لها، أو أنَّ تجميع الصويتات في مقاطع مجرد اصطلاح دون تحقيق موضوعي.

أما علماء العربية ودارسوها المحدثون فهم مجمعون على أن إدراك النظام المقطعي ومعرفة النظام الصوتي في بنية الكلمة العربية هو أحد أهم وسائل الدراسة اللغوية الحديثة، وتظهر أهمية دراسته فيما يلي:

- نظرية المقطع الصوتي واحدة من أهم الأركان الأساسية التي يقوم عليها الدرس الصوتي العربي؛ نظرًا إلى ما يشكله المقطع من أثر في بنيته المفردة في التركيب اللغوي؛ إذ إن أي تغيير يحدث في الكلمة سوف يؤدي إلى تغيير في نظامها المقطعي، مما يلزم تعديل هذا التغيير، وجعله خاضعًا لطبيعة النظام المقطعي في اللغة، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: " إن أهم شي في تصريف الكلمة هو إدراك نظامها المقطعي...فالواقع أن هذا النظام هو الذي

[1] أحمد مختار عمر، مرجع سابق ، ٢٣٧-٢٣٨

يفرق بين الاسم والفعل فيها... وكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعًا لضرورة النظام" [١].

- من المعلوم أن الصوت هو مادة اللغة الإنسانية، وهذا يعني أن الأصل في اللغة هو كونها نظامًا من الأصوات المنطوقة التي يتعامل بها الإنسان حتى قبل أن يكتبها.

ولما كان الإنسان لا يتكلم أصواتًا مفردة، بل يتكلم مقاطع متماسكة ضمن السلسلة الكلامية المنطوقة، فهذا يعني أن المتكلم يعتمد بالدرجة الأولى على النظام المقطعي عند الكلام، فقد ثبت أن التقسيم إلى مقاطع قد سبق التقسيم إلى كلمات كما يقول فندريس [٢] .

- إن إدراك أنواع النسيج المقطعي المستعملة في اللغة يسهل علينا الحكم على نسيج الكلمة العربية ونسيج ما ليس بعربي من الكلمات؛ ذلك لأن اللغات تختلف فيما بينها في النسيج المقطعي لكلماتها، فليس من نسيج المقاطع العربية أن يجتمع صامتان في بداية المقطع مثلًا، وإذا ما وردت كلمة مشتملة على مثل هذا أمكن الحكم بسهولة على أنها ليست عربية. [٣]

- إن الحس اللغوي يفرض علينا معرفة المقطع، فإذا سمعنا كلامًا لا نفهمه تعذّرَ علينا أن نحلله إلى كلماته، ولكننا بسهولة نستطيع أن نحلله إلى مقاطعه التي يتألف منها.

---

[١] شاهين، مرجع سابق، ٤٠

[٢] جوزيف فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، (القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٥٠م) ، ٨٥

[٣] صباح عطيوي عبود، المقطع الصوتي في العربية، ط١، (عمان: دار الرضوان، ٢٠١٤م)، ٢٥

- إن تعليم الأبجدية من المشكلات المعقدة التي كثرت فيها الآراء، ويرى بعض الدارسين أن الطريقة المقطعية لو اتُّبعت لكانت من أنجح الوسائل لتعلم اللغة الجديدة.

- موازين الشعر تعتمد على التحليل المقطعي قبل كل شيء، ففي الكثير من اللغات يقوم الوزن على عدد المقاطع، بل إن قسمًا من اللغات كانت تجهل الكتابة، ولكن حياة الشعر فيها قائمة على تقاليد شفوية، "ففي الهند واليونان أول ما بدأت الآداب كانت تنظم قصائد طويلة يحسب فيها عدد المقاطع بشدَّة صارمة"[١].

أما في العربية فإن العروض العربي قائم على الإيقاع الناشئ من تساوي عدد المقاطع في كل بيت، والعروض العربي كله قائم على مقطعين: القصير والطويل بنوعيه.

- يعد المقطع الصوتي نظيرًا جيدًا للميزان الصرفي [٢]؛ إذ جرت عادة الصرفيين العرب على وضع الميزان الصرفي ليزن المفردات القابلة للاشتقاق أو المرنة اشتقاقيًا، وهذا يشمل الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ولا يشمل ما عداهما، فأبعدوا عن الدراسة الصرفية شطرًا كبيرًا من الكلمات التي لا يمكن أن تخضع للميزان الصرفي؛ لأنها ليست مرنة اشتقاقيًا، فجاء هنا دور المقطع الصوتي ليغطي الجانب الآخر غير الاشتقاقي الذي لا يغطيه علم الصرف، كأن نحلِّل أداة الاستفهام (هَلْ) مثلًا إلى عناصرها الأولية (هـ ـَ ل) ، وندرس الانسجام الصوتي بين هذه المكونات وقدرتها على التجمع في كيان مقطعي واحد.

---

[١] فندريس، مرجع سابق، ٨٤
[٢] عطيوي عبود، مرجع سابق، ٢٩

- يقوم النظام المقطعي بتفسير وتبيين التغيرات الصرفية التي تتعرض لها كلمات اللغة بتصاريفها المختلفة، وهذا ما سيظهر خلال هذا البحث – بإذن الله-.

ثالثًا: التركيب المقطعي للكلمات العربية

- **أنماطه:**

الأنماط المقطعية العربية متنوعة، منها ما هو كثير شائع ومنها ما هو قليل نادر يجوز في ظل شروط وقوانين فونولوجية معينة، وهذه الأنماط أُستنتِجت من خلال استقراء مصادر اللغة المتمثلة في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب بشعره ونثره، وهي:

١- **المقطع القصير (ص ح):** ومن تسمياته المقطع المفتوح open syllable، أو المقطع الحر free syllable؛ لأنه لا يحتوي على خاتمة coda ، أو يسمى بالمقطع المتحرك؛ لأنه ينتهي بحركة، ويتألف من {صامت+ حركة قصيرة} ، ولقد تحدّث أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ) عن هذا النمط المقطعي بقوله: "كل حرف غير مصوّت أتبع بمصوّت قصير فإنه يسمى المقطع القصير ، والعرب يسمونه الحرف المتحرك، من قبيل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات"[١] ، مثل المقاطع الثلاثة المتتالية من الماضي الثلاثي المجرد (زَرَعَ):

زَـ / رَـ / عَـ

ص ح/ ص ح/ ص ح

---

[١] أبو نصر محمد الفارابي، الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح: غطاسة عبدالملك خشبة، (القاهرة: دار الكاتب العربي)، ١٠٥٧ .

٢- **المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح):** ويتألف من صامت وحركة طويلة، أي {صامت+ حركة+ حركة}، وهذا النمط المقطعي أيضًا لا يحتوي على خاتمة coda، ومن أمثلته حرفا النفي (لا – ما):

ل ـَ ـَ - م ـَ ـَ

ص ح ح - ص ح ح

٣- **المقطع المتوسط المغلق(ص ح ص):** ويتألف من صامتين تتوسطهما حركة قصيرة، أي:{صامت+ حركة قصيرة + صامت} ، مثل أداة الاستفهام (هلْ) وأداة النفي (لمْ):

هـ ـَ ل - ل ـَ م

ص ح ص - ص ح ص

٤- **المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص):** ويتألف هذا النمط من صامتين تتوسطهما حركة طويلة، أي{صامت+ حركة+ حركة+ صامت} ،وهو من مقاطع الوقف في الغالب، ومن أمثلته (مالْ) في حالة الوقف أي إسكان الصامت الأخير :

م ـَ ـَ ل

ص ح ح ص

وقد يأتي هذا النمط المقطعي في درج الكلام بشرط إدغام خاتمته (الصامت الثاني من المقطع الأول) ببادئة المقطع الذي يليه (الصامت الأول من المقطع الثاني)، مثل المقطع الأول من كلمة (خاصَّةٌ):

خ ـَ ـَ ص / ص ـَ / ت ـُ ن

ص ح ح ص / ص ح / ص ح ص

٥- **المقطع الطويل المزدوج الإغلاق:** ويأتي على صورتين:

أ- **(ص ح ص ص):** ويتألف من صامت متلو بحركة قصيرة وبعدها صامتان، أي{صامت+ حركة+ صامت+ صامت} ويكون في حالة الوقف غالبًا، ومن أمثلة ذلك: (أرضْ) و (عِلمْ):

ء ـَ رض - ع ـِ ل م

ص ح ص ص - ص ح ص ص

ب- **(ص ح ح ص ص):** ويتألف من صامت متلو بحركة طويلة وبعدها صامتان، أي {صامت + حركة +حركة + صامت + صامت}، وهو من مقاطع الوقف في الغالب، ومن أمثلته: (رادّ) موقوفًا عليها:

ر ـَ ـَ د د

ص ح ح ص ص

وبما أنَّ السكون في هذا النمط سكون عارض أتى بعد صامت فإن أصحاب منهج التحليل الثنائي للمقطع يرون أن يُقسّم هذا النمط المقطعي إلى مقطعين أصغرين، حتى يتسنى لهم توزيع المكونات الجزئية التي يحتوي عليها المقطع، وذلك من قبيل إثبات موضع مكون مقطعي مغفل في النطق نتيجة هذا السكون العارض، وعلى هذا يكون تقسيم النمط السابق كما يلي: {الصامت ١+ الحركة (طويلة أو قصيرة) + الصامت٢} في مقطع واحد / و { الصامت ٣+ حركة مغفلة في النطق } في مقطع آخر، فالمقطع الأول يمثل النمط (المتوسط المغلق) أو (الطويل المغلق)، والمقطع الثاني يمثل النمط الأول (القصير) باعتبار أنه الحد الأدنى من المقاطع.

ويمكن إيضاح ما سبق من الأنماط وتوزيع المكونات الداخلية عليها خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١) : توزيع المكونات الداخلية على أنماط المقاطع المتبعة في اللغة

١	**النمط الأول** **ص ح**	البادئة: ص النواة: ح (نواة قصيرة) الخاتمة: ×
٢	**النمط الثاني** **ص ح ح**	البادئة : ص النواة: ح ح (نواة طويلة) الخاتمة: ×
٣	**النمط الثالث** **ص ح ص**	البادئة : ص النواة : ح الخاتمة: ص
٤	**النمط الرابع** **ص ح ح ص**	البادئة: ص النواة : ح ح الخاتمة: ص
٥	**النمط الخامس** **(ص ح ص ص)أو** **(ص ح ح ص ص)** **(يتكون من نمطين وفقًا لمنهج التحليل الثنائي)**	البادئة: ص النواة : ح الخاتمة: ص أو/ البادئة: ص النواة: ح ح الخاتمة: ص
		البادئة: ص النواة: حركة مغفلة في النطق Ø

- **خصائصه:**

بما أن هناك تباينًا في درجات قبول المقاطع بين لغة وأخرى، وما تفرضه طبيعة النظام المقطعي في كل لغة، فإن اللغة العربية في بنيتها المقطعية لها مجموعة من الخصائص تتلخص فيما يلي:

١- لا يجتمع صوتان صامتان في بداية المقطع؛ لأن الكلام العربي لا يبتدئ بساكن مطلقًا.

٢- يمكن أن يجتمع صامتان في وسط الكلمة، ليكون الأول خاتمة مقطع، والثاني بادئة مقطع يليه، كالفعل (اكتبْ) ، ولكن لا يمكن اجتماع ثلاثة صوامت في وسطها أو نهايتها مطلقًا، ولكننا نجد ذلك في لغات أخرى.

٣- لا بد أن يبدأ المقطع في العربية بصامت ثمَّ تليه حركة قصيرة أو طويلة .

٤- تتكون النواة في العربية من حركة قصيرة أو طويلة واحدة فقط.

٥- لا توجد كلمة عربية تشتمل على أقل من مقطع واحد؛ إذ يعد المقطع "أصغر وحدة في تركيب الكلمة"[١]، فالكلمات (لا-ما-وحرف الجر بِ) تعتبر من الكلمات ذوات المقطع الواحد.

٦- أكثر المقاطع شيوعًا المقطع القصير(ص ح)، ثم يليه المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص)، ثم المقطع المتوسط المفتوح(ص ح ح)؛ ويعود السبب إلى أنها مقاطع حرة تقع في أول الكلام أو وسطه أو آخره، وأقل المقاطع وقوعًا المقطع الطويل المغلق(ص ح ح ص) والمقطع الطويل المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص).[٢]

---

[١] الشايب، مرجع سابق، ٩٨

[٢] عطيوي عبود، مرجع سابق، ١٤٠

٧- اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط مثل المقطع المزدوج الإغلاق(ص ح ص ص)، وكذلك المقطع (ص ح ح ص ص) الذي يكون في الوقف بالسكون على مضعف.

٨- يرفض النظام المقطعي العربي توالي أربعة مقاطع قصيرة (ص ح) في كلمة واحدة.

الفصل الأول

التغير المقطعي لتصريف الزيادة في الأفعال

نموذج الأصالة والفرعية في الصرف العربي يعتبر مظلة المباحث التصريفية، إذ تدخل تحته معظم أبواب التصريف، كالزيادة والإسناد والإعلال والإبدال والتصغير، وغير ذلك من المباحث.

ولعل باب الزيادة من أكثر الأبواب التي تتضح فيها فكرة الأصالة والفرعية؛ لأنها تقوم على عمليات توليد أقسام الكلم المختلفة كما في حالة الاشتقاق الذي يولّد صيغ الأفعال والمشتقات المختلفة ، كما تقوم أيضًا على عمليات تنقل أحوال الكلمة كالانتقال من وجه التذكير إلى التأنيث ومن وجه الإفراد إلى التثنية والجمع، وهذا ما نص على تسميته بظاهرة (التعدد)[1] ، التي تقوم على أنها فرض عقلي اعتقد اللغويون بموجبه أن الكلمات لا تقف مع بعضها البعض على قدم المساواة، بل هناك كلمات أصول وأخرى فروع لها، فالاسم مثلا هو الأصل والفعل فرع، والجمع فرع على الواحد، والمقصور أصل والممدود فرع، والمظهر أصل والمضمر فرع [2].

وهكذا يرد التعدد في الوحدات الصرفية سواء أكانت حروف زيادة أم صيغًا صرفية، و في هذا الباب تكون الكلمة المجردة من أحرف الزيادة هي الأصل والكلمة المزيدة بأحد حروف الزيادة هي الفرع.

---

[1] محمد عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي ، ط١،(القاهرة: دار السلام، ١٤٢٧هـ) ١١٨.
[2] المرجع السابق ،١٠٧.

ولأنَّ المقطع في العربية من العمليات النطقية التي تضبط البنية وتساعد على رصد ومعرفة التغيير الذي يطرأ على أصل البناء بعد تطوره، وتولّد صيغ ناتجة عنه لأداء دلالة معنوية جديدة، نستعرض ونناقش في هذا البحث التغييرات المقطعية الناتجة عن تصريف الفعل، ولنبدأ أولًا بتغيرات الزيادة:

المبحث الأول: التغيرات المقطعية لزيادة حرف

ينقسم الفعل العربي إلى مجرد ومزيد، فما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط منها حرف في شتى تصاريف الكلمة فهو مجرد، وما زاد على حروفه الأصلية حركة أو حرف أو أكثر فهو مزيد[١]، فأقل الزيادة على الوجه الذي يتبناه هذا البحث هو زيادة الحركة، وهي تلك الناتجة عن إطالة الحركة القصيرة كما في صيغة(فاعَلَ) المتفرعة من الصيغة الأصلية المجردة (فَعَلَ)، وأكثر الزيادة زيادة ثلاثة أحرف كما في زيادة الهمزة والسين والتاء على صيغة (فَعَلَ) لتصبح (استفعلَ).

للثلاثي المجرد في العربية ثلاثة أبنية(أبواب)، هي (فعَلَ) و(فعِلَ) و(فعُلَ)، وهي في الواقع الفونولوجي التجريدي تتسم جميعها بالصورة المقطعية التالية (بادئة وقافية بسيطة عبارة عن نواة فحسب)، أي كل صيغة من هذه الصيغ الثلاثية المجردة تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة خالية من الخاتمة الصوتية coda ، و سنتخذ هذا الأصل المجرد نموذجًا نقيس من خلاله تغيرات الزيادة في المقاطع الثلاث السابقة، يقول المستشرق هنري فليش" فمتى حصلنا على الأصل الثابت الفعلي لم يعد أمامنا سوى أن نبسط الألسنة بما يتفرع منه، مع مراعاة العوارض الصوتية المحتملة"[٢].

---

[١] الزيادة بالأحرف إما أن تكون بالتضعيف كـ(فعَّل) أو بإضافة حرف أو أكثر من حروف كلمة (سألتمونيها).

[٢] هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي ، تحقيق:عبد الصبور شاهين، ط١(مصر: مكتبة الشباب،١٩٩٦م) ، ١٨١.

أولًا: زيادة حركة أو حرف على الثلاثي:

- **التمثيل الصوتي للثلاثي وفق معطيات منهج التحليل المقطعي الثنائي:**

أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف هي ثلاثة (أفْعَلَ) و(فاعَلَ) و(فعَّلَ)، فزيدت الهمزة وحركتها في (أفعلَ)، كما زيدت الألف في(فاعَلَ) نتيجة تكبير صائت الفتحة، وضُعِّفت العين في(فعَّلَ) نتيجة تكبير الصامت (العين).

ومن الملاحظ أن الزيادة في الصيغة الأولى (أفعلَ) جاءت من خارج مادة (ف ع ل)، أما في الثانية والثالثة (فاعَلَ – وفعَّلَ) جاءت نتيجة تكبير المادة بإطالة حركة الفاء في (فاعَلَ) = (ف ـَ ـَ عَلَ) وتكرار العين في (فعَّل) = (فَ ع عَ لَ)[1] ، ويعلِّل الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك بقوله: " تضعيف العين إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى ليمكن أن يقال إن الصامت المضعف هو صامت طويل، وكذلك طول الحركة فهو يعني صوتيًا مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة، أو حرف مد" [2]

ولدراسة التحول المقطعي الداخلي للأفعال المزيدة نضع أمامنا النموذج الصوتي التالي للفعل المجرد:

---

[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٠٠هـ)، ٧٠ (بتصرف)

[2] المرجع السابق.

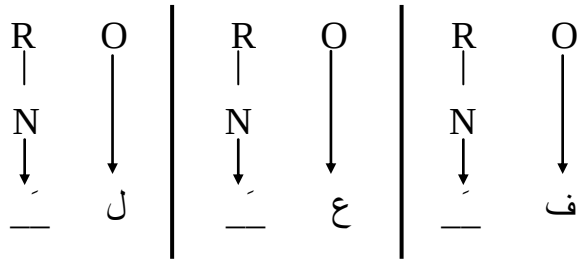

الرسم (١-١): البنية المقطعية للفعل الثلاثي المجرد

وهو نموذج يقوم على ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة متساوية كل مقطع منها ثنائي التكوين والعلاقة يحتوي على بادئة onset ونواة nucleus فقط؛ إذ كل صامت يسبق الحركة يمثل بادئة للمقطع، وكل حركة تلي الصامت تكون نواةً له.

- **دراسة التغيرات المقطعية لمزيد الثلاثي:**

- عندما تزاد الهمزة مع حركتها (أ ـَ) على الثلاثي (ف ـَ /ع ـَ/ ل ـَ) تنتج لدينا أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة متساوية ومتتابعة في كلمة واحدة، وهذا مرفوض في أبنية العربية كما قرر النحاة والصرفيون؛ فلا يجوز توالي أكثر من ثلاث حركات في الكلمة الواحدة.

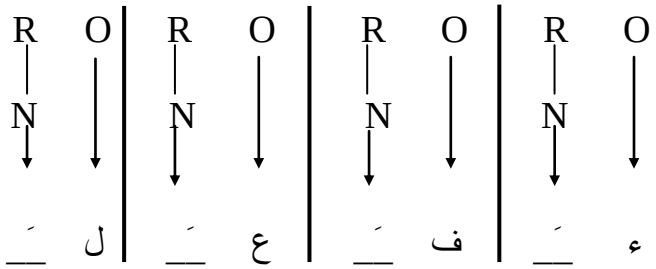

الرسم (٢-١): الصورة الممتنعة الناتجة عن زيادة الهمزة وحركتها على الثلاثي

نلاحظ في الصورة السابقة أن كل مقطع من المقاطع الأربعة يحتوي على بادئة onset وقافية rhyme مشتملة على نواة nucleus فقط، وتمثيل النواة على هذا النمط من التتابع أمر غير مقبول في العربية،

وقد فسَّر الدكتور فوزي الشايب ذلك صوتيًا بقوله: "المقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها السريع" [1] ، فالسبب في توتر الصيغة ثقل الكلمة في عدد مقاطعها الأربعة، وكان السبيل في التخلص من هذا هو تقليص عدد المقاطع عن طريق حذف نواة الفاء من المقطع الثاني، وبالتالي يصبح لدينا صامتٌ واحدٌ فقط وهو فاء الفعل الذي لا مناص من ضمِّه إلى المقطع الأول ليشكّل خاتمة coda له على الوجه التالي:

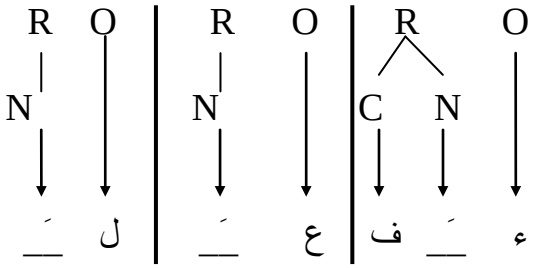

الرسم (٣-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (أفعَلَ)

وهذا التغير المقطعي انحصر في المقطعين الأولين من الفعل؛ لأن الزيادة كانت في صدر البناء نشأ عنهما مقطع من النمط المتوسط المغلق ثلاثي التكوين يحتوي على بادئة onset وقافية rhyme تشمل بدورها (النواة والخاتمة).

---

[1] الشايب، مرجع سابق، ١٢٨

- ولبناء صيغة (فاعَلَ) من الثلاثي نضيف فتحة قصيرة بعد فتحة الفاء في (فَعَلَ)، فيتشكل لدينا مقطع من النمط الطويل المفتوح، وهو مقطع منسجم مع البنية المقطعية العربية، وتحولت بذلك النواة الصغرى إلى كبرى مكونة من (ـَ ـَ)فتحتين قصيرتين.

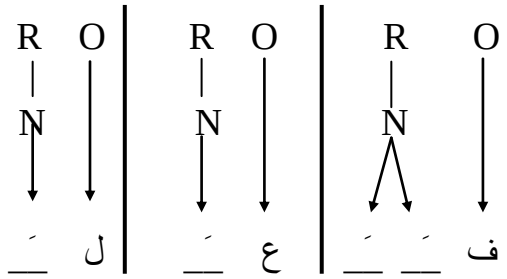

الرسم (٤-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (فاعَلَ)

وعلى هذا فإن صيغة(فاعَلَ) لم تزد مقطعيًا من حيث النواة، ولم تتغير بنية المقطع فيها عن بنيتها في صيغتها المجردة سوى بزيادة فتحة قصيرة إلى جانب فتحة الفاء ، فإطالة النواة جعلت زمن النطق بها يساوي ٢ مورا mora . [١]

- وعند تضعيف الصوت الذي يمثل عين الفعل الثلاثي (ف ـَ / ع (ع) ـَ/ ل ـَ) يصبح لدينا مقطع غير موجود في أبنية العربية (ص ص ح)؛ إذ لا يجتمع فيها صوتان صامتان في بداية المقطع دون أن تفصل بينهما حركة، فاجتماع البادئتين على هذا النحو من التتابع أمر غير وارد ولا يجوز في اللغة، والسبيل إلى التخلص من هذا لا يتم إلا عن طريق إعادة التقسيم المقطعي بنقل أول الصوتين المضعَّفين إلى المقطع

[١] المورا (mora) تعني الزمن الذي يستغرقه النطق بالحركة الواحدة.

الأول لتشكل خاتمة له، فينتج لدينا مقطع من النمط المتوسط المغلق في صدر البناء (ف ـَ ع / ع ـَ / ل ـَ).

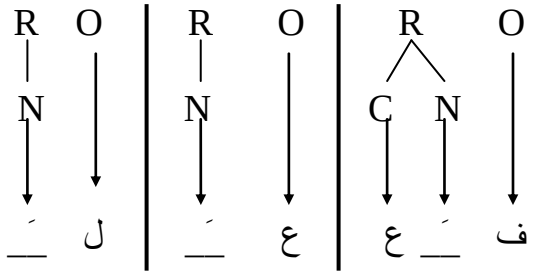

الرسم (٥-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (فعَّلَ)

ثانيًا: زيادة حرف على الرباعي:

- **أصل الفعل الرباعي:**

يجدر بنا قبل البدء بتفسير التغيرات المقطعية للفعل الرباعي ومزيده عرض آراء العلماء حول الأصل الرباعي للفعل، وهل البناء الرباعي الفعلي أصلٌ موجود في كلام العرب أم إنَّه فرع من الثلاثي؟ وإذا كانت أبنية العربية قائمة على مبدأ الثلاثية فلماذا إذن نصنّف الرباعي منها كـ (بعْثَرَ و حرْجَمَ)؟

اختلفت آراء العلماء حول ذلك، وفيما يلي عرضها:

١- **الرباعي أصل في أبنية العربية:** وهذا هو رأي الخليل وسيبويه وجمهور أهل اللغة فالرباعي أصل في أبنية العربية وكلام العرب، قال الخليل:" كلام العرب مبني على أربعة أصناف على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي"[١]، ويقول سيبويه مشيرًا إلى ترتيب أكثر ما جاء في الكلام العربي : " وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً فيه وغير مزيدٍ فيه، وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثم تمكن في الكلام. ثم ما كان على أربعة أحرف بعده"[٢]، وقد يطلق على هذا الرأي مذهب البصريين.

٢- **الرباعي زائد في أبنية العربية:** ينفي أصحاب هذا الرأي وجود البنية الرباعية المجردة في العربية، ويصفون أي فعل رباعي بأنه مزيد، وبالتالي فقد ذهبوا إلى أن أدنى الأصول ثلاثة أحرف ولا زيادة،

---

[١] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج١، ط١، دار ومكتبة الهلال،٤٨

[٢] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٤، ط٣ (عالم الكتب، ١٤٠٣هـ)، ٢٢٩

وأبرز من مثّلَ هذا الاتجاه الكسائي والفرَّاء، لكنهم اختلفوا في موضع الزيادة؛ إذ يرى الكسائي أن الزائد في الرباعي هو الحرف الذي قبل الأخير، في حين أن الحرف الأخير هو الزائد عند الفرَّاء [١]، ويطلق على هذا الاتجاه مذهب الكوفيين، قال أبو حيان: "وزعم الكوفيون أن نهاية الأصول ثلاثة فما زاد من رباعي أو خماسي فزائد"[٢].

تلك هي آراء العلماء في ذلك، والمسألة ليست مجرد آراء واختلافات نستطيع الأخذ بها أو تركها كعادة هاتين المدرستين، لكن ثمة أمرًا يتعلق بالميزان يترتب عليهما نستطيع من خلاله تمييز أي الرأيين أثبت وأمكن في الوزن وأكثر انضباطًا في قواعد باب الميزان الصرفي.

فالبصريون الذين يرون أن أصول الأفعال ثلاثية ورباعية يزنون الثلاثي من خلال مقابلة كل حرف من حروفه بكل حرف من أحرف الميزان، فتقابل الفاء الحرف الأول، والعين الحرف الثاني، واللام الحرف الثالث، ويزنون الرباعي المجرد كما الثلاثي بزيادة لام واحدة في الآخر (فعْلَلَ)، وفي هذا الشأن قال الرضي : "وكانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، ولما كانت اللام أقرب كُرِّرَتْ هي دون البعيد"[٣] .

أما الكوفيون أصحاب الرأي المقابل الذين التزموا بأن الأصول ثلاثة فإنهم يزنون ما زاد عن الثلاثي بطريقتين، هما:

---

[١] رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج١،ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ)، ٤٧

[٢] أبو حيان الأندلسي، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، ط١، (الكويت: دار العروبة ١٤٠٢هـ) ١٤١

[٣] الاستراباذي، مرجع سابق، ١٨

الأولى: مقابلة كل أصل من أصول الكلمة بحروف الميزان، والزائد يقابل في الميزان بنطقه [١] ، فالراء الزائدة في (بعثَرَ) عند الفرّاء تثبت بنطقها في الميزان فيكون وزنها (فعلَرَ)، وعند الكسائي (فعثَلَ) باعتبار أن الثاء زائدة.

الثانية: وزن الكلمات الزائدة كما يزنها البصريون، مع اعتقادهم أن الأصول ثلاثة، وما تجاوز ذلك فهو زائد[٢]، فالراء من (بعثَرَ) زائدة ومع ذلك جعلوا وزنها (فعلَلَ)، وهو عين ما ذهب إليه البصريون.

وبعد هذا العرض البسيط لكل من نظرة الفريقين حول الأصل الرباعي نستطيع أن نضع أيدينا على المذهب الأكثر انضباطًا لقواعد الوزن والأقعد لجميع أبنية العربية، وهو رأي البصريين، ولا نستطيع الأخذ برأي الكوفيين للأسباب التالية:

١- انتقاض قولهم من خلال اتفاقهم على أن وزن (جعفر) فعْلَل، ووزن (بعثرَ) فعلَلَ مع اتفاقهم على أن الزائد إذا لم يكن تكريرًا يوزن بلفظه.

٢- الحكم بزيادة الحرف الأخير أو ما قبل الأخير هو حكم بلا دليل، ومن المعروف صرفيًا أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل من أدلة الزيادة الثلاث المتعارف عليها لدى الصرفيين كالاشتقاق والنظير وعدمه والغلبة.

---

[١] جمال محمد أحمد عوض، الأصلية والفرعية في البنية الصرفية، المجلة العلمية بكلية اللغة العربية بأسيوط، العدد٣١، الجزء الأول (٢٠١٢م): ٧١-٧٣ .

[٢] المرجع السابق.

- **التمثيل الصوتي للرباعي وفق معطيات منهج التحليل المقطعي الثنائي:**

للرباعي المجرد وزن واحد هو: فعْلَلَ كـ (دحرجَ، وبعثَرَ)، ويتكون من ثلاثة مقاطع، المقطع الأول من النمط المتوسط المغلق، والمقطعان الآخران من النمط القصير المفتوح، ولدراسة تكوينه الداخلي لمعرفة التغيرات المقطعية الداخلة عليه نضع أمامنا النموذج التالي:

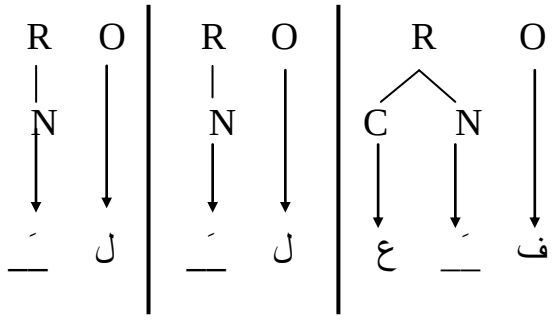

الرسم (٦-١): البنية المقطعية للفعل الرباعي المجرد

وهو نموذج يقوم على ثلاثة مقاطع، المقطع الأول منه هو الأكبر من ناحية عدد المكونات الداخلية؛ لأنه من النمط المتوسط المغلق، فيحتوي على بادئة ونواة وخاتمة، والمقطعان الآخران متساويان ثنائيا التكوين من بادئة ونواة فقط، وسنتخذ هذا النموذج معيارًا نقيس من خلاله التغيرات الطارئة على الرباعي المجرد حال الزيادة.

- **دراسة التغيرات المقطعية لمزيد الرباعي:**

صيغة الرباعي المزيدة بحرف هي: تَفَعْلَلَ، وهذه الزيادة المقطعية ناتجة عن زيادة التاء والنواة بعدها، وأستطيع القول بأن هذه الزيادة تعتبر زيادة مستقلة قائمة بذاتها وغير متداخلة مع بقية المقاطع، وذلك لسببين أدى اجتماعهما إلى هذه الاستقلالية:

١/كونها زيادة جاءت في أول الصيغة، وكأنها بذلك أشبه ما تكون بالإلصاق (تَ + فعْلَلَ)، إلصاق السابقة (التاء) بالفعل المجرد.

٢/كونها زيادة مقطعية خالصة، تتكون من بادئة وهي (التاء) ونواة وهي (الفتحة) بعدها، وبهذا نلاحظ أن الزيادة هنا لم تحدث تغييرًا في بنية الكلمة المقطعية، ولم تتداخل مع أيّ من مقاطعها، كما هو واضح في الرسم التالي:

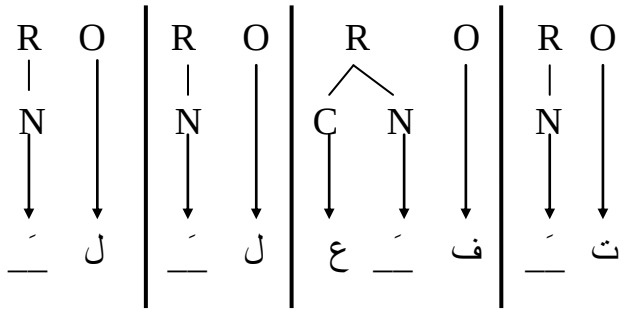

الرسم (٧-١): البنية المقطعية للفعل الرباعي المزيد (تفعْلَلَ)

المبحث الثاني: التغيرات المقطعية لزيادة حرفين

أولًا: زيادة حرفين على الثلاثي:

الثلاثي المزيد بحرفين يأتي على خمس صيغ (انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، افْعَلَّ، تفَعّلَ، تفاعَلَ)، الثلاثة الأولى منها مبدوءة بهمزة وصل تليها كسرة، والصيغتان الأخيرتان مبدوءتان بالتاء، وأحدثت هذه الزيادة مجموعة من التغيرات المقطعية على الأصل الثلاثي، وسيظهر ذلك من خلال دراسة كل صيغة من هذه الصيغ على حدة، كما يلي:

- زيادة الحرفين (الهمزة ونون الانفعال) في صيغة (اِنْفَعَلَ) لم تأت جملةً واحدة، بل جاءت على ثلاث مراحل:

الأولى: زيادة مقطع قصير وهو نون الانفعال متحركة(نَ) {نَ+فَعَلَ}، فصار الفعل (نَفَعَلَ) بأربع مقاطع قصيرة متتابعة، فكان لابد من إسقاط حركة النون (نØفَعَلَ)؛ إذ لا يجوز توالي أكثر من ثلاث حركات في الكلمة الواحدة.

الثانية: إضافة حركة مساعدة في بداية الصيغة وهي الكسرة (ـــِ نْفَعَلَ) ؛ إذ لا يجوز أن يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، وهذه قاعدة عامة في اللغات السامية كما يقول بروكلمان: " لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فانه إذا وجد

مثل هذين الصوتين في صيغة ما، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلاً"[١].

الثالثة: ابتداء المقطع الأول بصامت ؛ لأنَّ خصائص البنية المقطعية لا تسمح بوجود حركة في أول المقطع ، وهنا تعمد العربية إلى تحقيق الحركة فتتكون همزة الوصل، قال بروكلمان: " كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققة بمعنى أنها تسبق بهمزة "[٢]، وبذلك يتكون مع الهمزة والحركة والنون مقطع جديد متوسط مغلق.[٣]

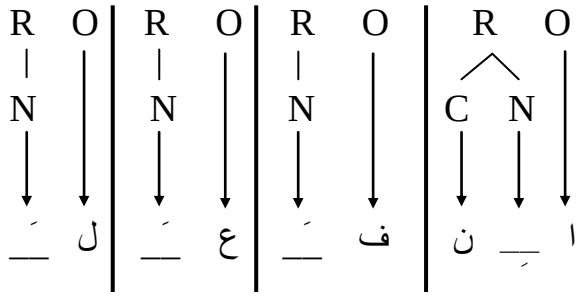

الرسم (٨-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (انفعَلَ)

وبالتالي فإن الزيادة هنا زيادة مقطع قائم ومستقل بذاته، لذا فهو لم يحدث تغييرًا في بنية المقطع الأصلية قبل الزيادة، بل احتفظت بكل مكون من مكوناته الداخلية، ولكن هذا المقطع لا يكتمل إلا في حالة الابتداء، أما في حالة الوصل فلا نجد أثرًا صوتيًا لهمزة الوصل ونواة المقطع، بل تتصل نون الانفعال بما يسبقها من كلام، مثل: (قدِ انفعل)= ق ـَ / د ـِ **ن** / ف ـَ / ع ـَ / ل ـَ .

---

[١] كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، (الرياض: جامعة الرياض ١٣٩٧هـ)، ٧٣ .
[٢] المرجع السابق ،٤٣
[٣] الشايب، مرجع سابق، ١٢٩-١٣٠

- أما بناء صيغة (اِفْتعَل) المزيدة بحرفي (الهمزة و تاء الافتعال)، يبين موضعها سيبويه بقوله:" وتلحق التاءُ ثانية ويسكن أوّل الحرف فتلزمها ألفُ الوصل في الابتداء، وتكون على (افْتَعَلَ) يَفْتَعِل،... ولا تَلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلاّ في (افْتَعَلَ)"[1] ، وبالتالي فيكون موضع التاء بين الفاء البادئة ونواتها، مما نتج عنه سلب حركة الفاء ونقلها إلى ما بعد التاء المزيدة، وإضافة مقطع همزة الوصل ونواتها إلى الفاء ليتشكل مقطع متوسط مغلق.

وعلى هذا فتحتوي صيغة (اِفْتَعَلَ) على أربعة مقاطع، المقطع الأول متوسط مغلق تام المكونات الداخلية (الهمزة=البادئة، الكسرة=النواة، الفاء=الخاتمة)، وباقي المقاطع من النمط القصير.

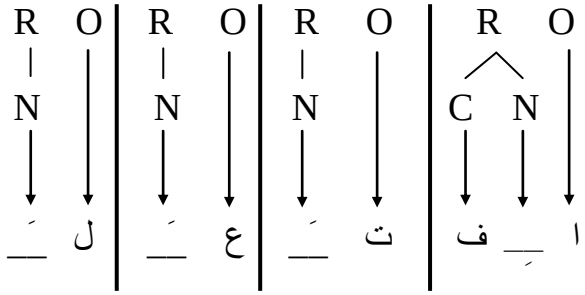

الرسم (٩-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (افتعَلَ)

إذن نستطيع أن نقول إن البنية المقطعية لصيغتي (انْفَعَلَ و افْتَعَلَ) متساوية؛ إذ كلاهما يحملان نفس عدد المقاطع وأنماطها، كما أن الزيادة فيهما كبيرة تتضمن مقطعًا كاملًا، غير أن الزيادة في (انفعل) تعتبر مقطعًا مستقلًا ومنفصلًا عن أصول الكلمة، في حين أن الزيادة في (افتعل) متضمنة فيها فاء الكلمة، أي إن جزءًا من أصول الكلمة الثلاث يدخل في مقطع الزيادة وهو المقطع الأول.

---

[1] سيبويه، مرجع سابق،٢٨٣

- ولبناء صيغة (اِفْعَلَّ) يُكرّر الصوت الذي يمثل لام الفعل وذلك في المقطع الأخير من الفعل المجرد وتسكَّن فاء الفعل، يقول سيبويه: "وتلحق الزيادة من موضع اللام ويسكن أول الحرف فيلزمه ألف وصل في الابتداء" [1] (ف Ø/ ع ـَ / ل (ل) ـَ)، وإلى هذه المرحلة فالصيغة غير منسجمة مقطعيًا، لذلك يلزم أولًا إضافة همزة الوصل المكسورة قبل الفاء (الخاتمة) لتشكل معه مقطعًا من النمط المتوسط المغلق، ويلزم أيضًا إعادة التقسيم المقطعي بين المقطع الثاني والثالث (مقطع عين الفعل ولامه)؛ إذ تنتقل اللام الساكنة إلى المقطع القصير (مقطع العين) فينتج معه مقطع متوسط مغلق أيضًا، ويبقى المقطع الأخير على أصله قبل الزيادة مقطعًا قصيرًا .

إذن فإن الزيادة في هذه الصيغة أثمرت تغيُّرين في بنية الفعل الأصلية، أول هذين التغيرين هو تحوُّل الفاء التي كانت بادئة للمقطع الأول(ف ـَ) إلى خاتمة له(ا ـِـ ف)، والثاني تحوُّل العين البادئة في المقطع القصير(ع ـَ) إلى بادئة للمقطع المتوسط المغلق (ع ـَ ل)، فضلًا عن تحول المقطعين الأولين من المقطع القصير إلى مقطع أطول منه (متوسط مغلق).

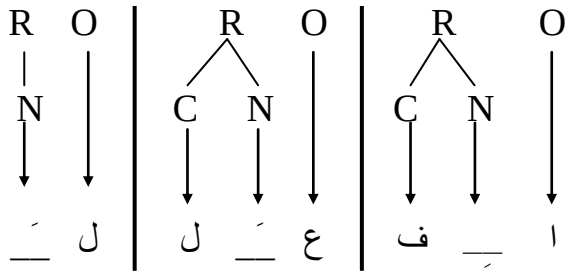

الرسم (١٠-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (افعلَّ)

[1] المرجع السابق،٢٨٣

- أما بناء صيغتي (تَفَعَّلَ) و(تَفاعَلَ) فهما نفس بناء صيغتي (فعَّل) و(فاعَلَ) المزيدتين بحرف -كما تحدثنا عنها في المبحث الأول من هذا الفصل-، بالإضافة إلى زيادة مقطع قصير في بداية كل منهما، وهذا المقطع يتكون من التاء والفتحة بعدها (تَ)، وبالتالي فإن الجزء المزيد على الأصل (فَعَلَ) في صيغة تفعَّل هو (مقطع قصير في بداية الصيغة+ وخاتمة للمقطع الثاني).

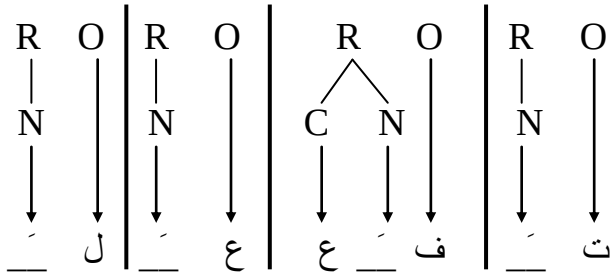

الرسم (١١-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (تفعَّلَ)

والجزء المزيد في (تفَاعَلَ) هو (مقطع قصير أيضًا في أول الصيغة +حركةفي نهاية المقطع الثاني)، والحركة المزيدة التي بمقدار ٢ مورا mora ماهي إلا نتيجة لإطالة موضع النواة وهي (الفتحة) للبادئة(فاء الفعل).

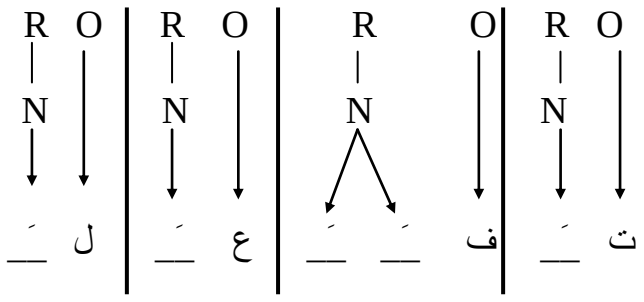

الرسم (١٢-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (تفاعَلَ)

ثانيًا: زيادة حرفين على الرباعي:

ولمزيد الرباعي المجرد (فَعْلَلَ) بحرفين صيغتان هما: (افْعَنْلَلَ) و(افْعَلَلَّ) وقد ذكرهما سيبويه في كتابه إذ قال: "أما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال استفعلت... فإن مصدره يجيء على مثال استفعلت وذلك **احرنجمتُ** احرنجاماً **واطمأننت** اطمئناناً"[1] ، ونلاحظ أن سيبويه هنا لم يذكر الصيغة وإنما مثَّل عليها دليلًا على وجود هاتين الصيغتين في أبنية العربية، وتفصيل التغيّرات المقطعية في هاتين الصيغتين ما يلي :

- تزاد النون ثالثةً بعد العين، وتُسكَّن فاء الفعل وبالتالي فتلزمها همزة الوصل، وتصبح الصيغة (افْعَنلَلَ) ذات الأربع مقاطع بدلًا عن (فَعْلَلَ) المجردة، ونتيجة لهذه الزيادة فقد حدثت تغيرات مقطعية شملت فاء وعين الفعل، فتحولت الفاء إلى خاتمة للمقطع الأول بعد ما كانت بادئة له؛ وذلك نتيجة لإسكانها، فتشكلت هي مع همزة الوصل مقطعًا متوسطًا مغلقًا، والعين بعد ما كانت خاتمة للمقطع الأول تحولت إلى بادئة للمقطع الثاني لتتشكَّل مع النون الزائدة مقطعًا متوسطًا مغلقًا ثانيًا، وهذه البنية تكاد تكون نادرة في الاستخدام الكلامي للغة.

---

[1] سيبويه، المرجع سابق،٣٠٥

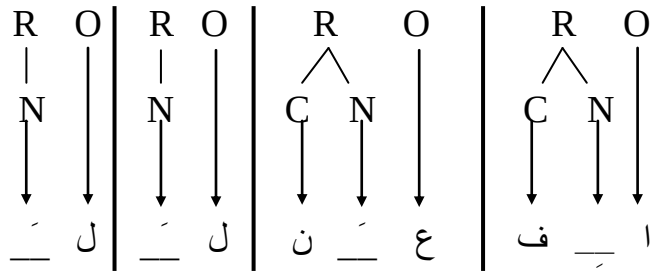

الرسم (١٣-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (افعنلَ)

ولعل من الملاحظ أن المقطع الأول(المتوسط المغلق) للصيغة الرباعية المجردة قد تمدد إلى مقطعين متوسطين مغلقين في هذه الصيغة نتيجة الزيادة، فالبنية المقطعية المجردة نستطيع القول بأنها قد حافظت على نمطها (نوعها) المقطعي بعد الزيادة، إلا أنها أخفقت في ذلك داخليًا كما أشرنا سابقًا من تحول كلٍّ من فاء الفعل وعينه، وهذا ما يوضحه الرسم التالي:

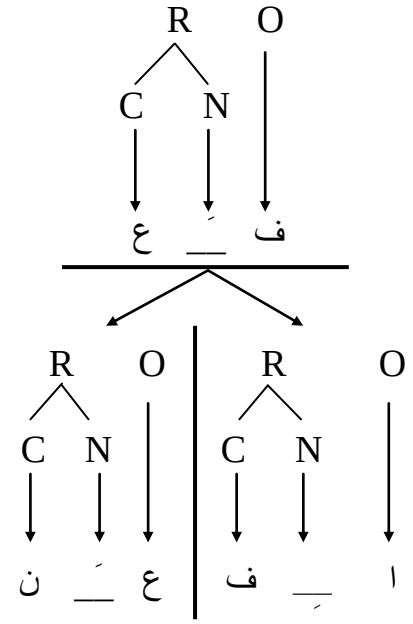

الرسم (١٤-١): التمدد المقطعي الحاصل للمقطع الأول من الصيغة الرباعية المجردة

- وعند بناء صيغة (افْعَلَلَّ) يُضعَّف الصامت الرابع من المجرد (فَعْلَلَ) وتسكَّن الفاء فتلزمها همزة الوصل، ونتيجة لهذا فالفاء التي كانت بادئة للمقطع الأول في الصيغة المجردة تحولت إلى خاتمة؛ لأنها سكنت بعد أن كانت مفتوحة، والعين التي كانت خاتمة للمقطع الأول تحولت إلى بادئة للمقطع الثاني، واللام الثانية التي ضُعِّفت أصبحت الساكنة منها خاتمة للمقطع الثالث؛ إذ تشكلت هي مع اللام الأولى في مقطع متوسط مغلق.

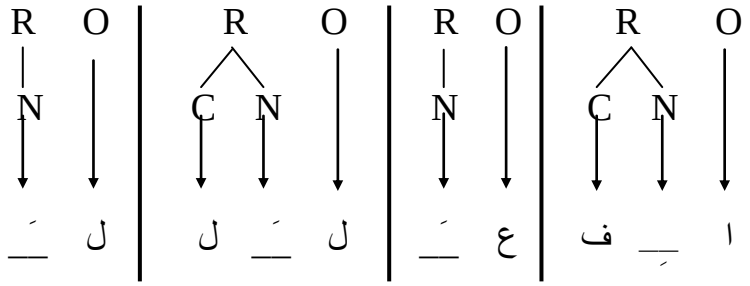

الرسم (١٥-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (افعلَّ)

المبحث الثالث: التغيرات المقطعية لزيادة ثلاثة أحرف

أولًا: زيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي:

الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف يأتي على أربع صيغ جميعها مبدوءة بهمزة وصل وهي(اسْتَفْعَلَ، افعوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعالَّ)، ونتيجة لهذه الزيادة فقد حدثت مجموعة من التغيرات المقطعية على الأصل الثلاثي (فَعَلَ)، وسيظهر ذلك من خلال دراسة كل فعل من هذه الأفعال على حده، كما يلي:

- تزاد السين الساكنة والتاء على الأصل (فَعَلَ) يقول سيبويه: "وتلحق السين أولاً والتاء بعدها ، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء ، ويكون الحرف على (استفعل يستفعل)"[1] ، وعلى هذا فالسين الساكنة والهمزة قبلها تشكلان مقطعًا متوسطًا مغلقًا في أول الصيغة، والتاء المفتوحة مع فاء الفعل تشكلان أيضًا مقطعًا متوسطًا مغلقًا، فالفاء التي كانت بادئة للمقطع الأول في الفعل المجرد الثلاثي تحولت نتيجة الزيادة إلى خاتمة للمقطع الثاني.

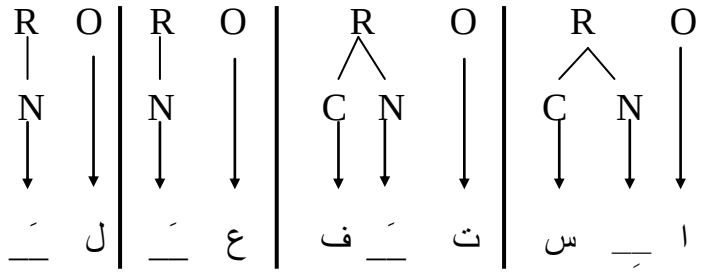

الرسم (١٦-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (استفعلَ)

[1] المرجع السابق،٢٨٣

- وبناء صيغة (افْعَوْعَلَ) من (فَعَلَ) يكون بتضعيف العين أولًا ثم الفصل بين العينين بواو إضافة إلى تسكين الفاء وسبقها بهمزة الوصل، يقول سيبويه: "وتلحق الزيادة من موضع العين فيلزم التضعيف كما يلزم في اللام...ويفصل بين العينين بواوٍ ويسكن أول حرف فيلزمه ألف الوصل ويكون الحرف على افعوعلت...ولا يفصل بين العينين إلا في هذا الموضع، ولا يكون الفصل إلا بواو"[1].

وينتج عن تلك الزيادة تشكُّل مقطعين متوسطين مغلقين في بداية الصيغة، المقطع الأول يتكوَّن من فاء الفعل الساكنة وهمزة الوصل المكسورة قبلها (اِ ف)، ومن هنا تحوَّلت الفاء من بادئة للمقطع القصير المفتوح في المجرد إلى خاتمة لمقطع متوسط مغلق، والمقطع الثاني يتكون من العين الزائدة نتيجة التضعيف (ع ـ) والواو الساكنة، وتبقى العين التي هي في أصل الفعل على حالها نمطًا وحركة.

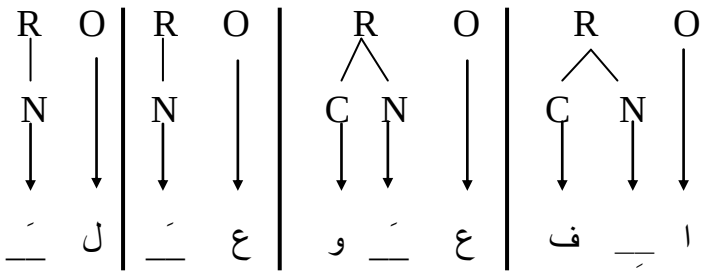

الرسم (١٧-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (افعوعلَ)

- وتزاد واو مضعفة بعد العين في الأصل المجرد(فَعَلَ) وتسكن فاء الفعل وبالتالي تسبق بهمزة وصل، فتصبح الصيغة (افْعوَّلَ) يقول سيبويه: "وتلحق الواو ثالثةً مضاعفة ويسكن أول حرف فتلحقه ألف

---

[1] المرجع السابق، ٢٨٤- ٢٨٥

الوصل في الابتداء، فيكون الحرف على افعوَّلت"[1]، ونتج عن ذلك تحوُّل الفاء البادئة في الأصل الثلاثي إلى خاتمة في هذه الصيغة، وهذا كان بسبب إسكانها، ومن ثم فالمقطع تحول من القصير المفتوح إلى متوسط مغلق، وتحول مقطع العين القصير إلى متوسط مغلق أيضًا نتيجة زيادة الواو المضعفة، وتعتبر هذه الصيغة نادرة في الاستعمال الكلامي للغة.

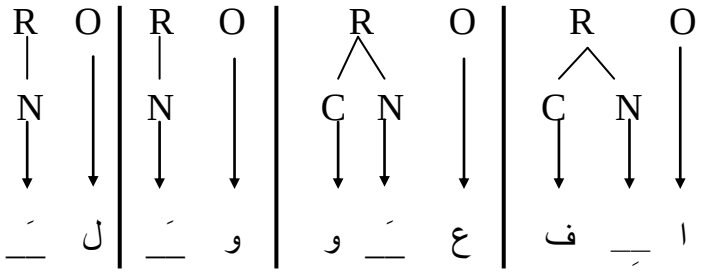

الرسم (١٨-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (افعوَّلَ)

ومن هنا نستنتج أن الصيغ الثلاث السابقة (استفعلَ، افعوعلَ، افعوَّلَ) متساوية مقطعيًا؛ إذ تبدأ بمقطعين متوسطين ومغلقين، وتختم بمقطعين قصيرين.

- أما صيغة (افْعالَّ) فتزيد عن الأصل بفتحة ثانية بعد العين، وتكرار للام الفعل "وتلحق الألف ثالثة وتلحق اللام الزيادة من موضعها ويسكَّن أول الحرف فيلزمها ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعاللت ... إلا أن الإدغام يدركه فيسكن أول اللامين"[2]،ويتبع تلك الزيادة تغيرٌ كبيرٌ في البنية المقطعية المجردة؛ إذ يتحول المقطع الثاني(مقطع العين) من مقطع قصير(ع ـَ) إلى مقطع طويل مغلق (ع ـَ ـَ ل)، وهذه نقلة نوعية مقطعية كبيرة لم تحدث في الأفعال المزيدة السابقة؛ إذ نتجت عن زيادة حركة

---

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

واحدة (فتحة) بعد فتحة العين الأصلية وزيادة خاتمة وهي عبارة عن أول اللامين المكررة، كما زيدت بادئة ونواة قبل فاء الفعل الساكنة مما أسهم في تشكل مقطع متوسط مغلق في بداية الصيغة.

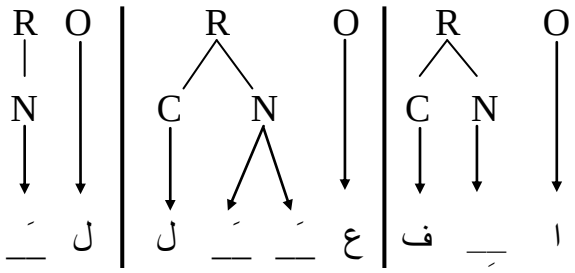

الرسم (١٩-١): البنية المقطعية للفعل المزيد (افعالَّ)

ثانيًا: همزة الوصل بين الزيادتين الصرفية والصوتية:

يجب أن ننبه في نهاية هذا الفصل إلى الخلط بين الزيادة الصرفية والزيادة الصوتية الذي يقع فيه بعض اللغويين على الرغم من وضوح الفرق بينهما، فنحن نعلم أن الزيادة الصرفية إنما تكون لمعنى، أي زيادة مورفيمات على بنية الفعل المجرد لتضيف معنى من المعاني المعروفة كالمطاوعة والمشاركة والسلب والإزالة وغير ذلك.

في حين أن الزيادة الصوتية هي التي يستدعيها السياق الصوتي ولا علاقة لها بالمعنى، وبالتالي فهي التي تزاد لغرض صوتي لا أكثر، قال الرضي:" اعلم أنّ المزيد فيه لغير الإلحاق، لا بد لزيادته من معنى؛

لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في ا لإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثًا"[1] ، ولعل زيادة همزة الوصل في بداية الصيغ المزيدة السابقة هي أبرز ما يمثل هذا النوع من الزيادة.

ومن ثمَّ يجب أن نفرق بين ما يكون لزيادته معنى وما يكون دون ذلك، فالصيغ الفعلية المزيدة كـ(انفعل، وافتعل، واستفعل، وافعنلل...) وغيرها من الأفعال قد تعرضت لكلٍّ من هاتين الزيادتين، فـ(انفعل، وافعنلل) مزيدة صرفيًا بحرف واحد وهو النون وليس بحرفين كما يقول الصرفيون، وكذلك (افتعل) مزيدة بالتاء فقط، و(استفعل) مزيدة بحرفين (السين والتاء) وليس بثلاثة؛ لأن همزة الوصل ماهي إلا زيادة صوتية ولا يمكن أن نعدها من الزيادة الصرفية البتة، وهذا ما أشار إليه الخليل قديمًا: "والألف التي في اسحنكك واقشعرّ واسحنفر واسبكرّ ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عمادًا وسلمًا للسان إلى حرف البناء؛ لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل"[2] .

والذي يعود لكلام سيبويه يعرف بحق أنه ميَّزَ بين هذا النوع من الزيادتين، وهذا يظهر من كلامه؛ إذ يقول في افتعلَ: "وتلحق التاء ثانية ، ويسكن أول الحرف ، فتلزمها ألف الوصل في الابتداء ، وتكون على افتعل يفتعل"[3]، فمن عبارته نفهم أن الزيادة الحقيقية على بنية الفعل هي التاء، وكذلك في استفعلَ نفهم أن الزيادة الصرفية تتمثل في التاء والسين، يقول: " وتلحق السين أولاً والتاء بعدها،

---

[1] الاستراباذي، مرجع سابق، ٨٣
[2] الفراهيدي، مرجع سابق، ٤٥
[3] سيبويه، مرجع سابق،٢٨٣

ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل يستفعل"[١].

وما همزة الوصل في هذه الأفعال وغيرها إلا زيادة عرضية استدعتها عملية تسكين الحرف الأول؛ نظراً إلى أنه لا يُبدأ في العربية بساكن، فـ" كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققة بمعنى أنها تسبق بهمزة "[٢] ، فهي إذًا زيادة صوتية، لا أثر لها في تقرير المعنى من قريب أو بعيد[٣]، ولهذا سمَّاها الخليل سلَّم اللسان [٤].

ومن هنا يجب إعادة النظر في الأفعال العربية المزيدة وتصنيف الزائد منها صوتيًا وصرفيًا، كما في الجدول التالي:

---

[١] المرجع السابق.
[٢] بروكلمان، مرجع سابق،٤١
[٣] فوزي الشايب، خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، (ديسمبر ١٩٩٤م)، ١٢
[٤] الفراهيدي، مرجع سابق،٤٩

جدول رقم (١ - ١): تصنيف الأفعال المزيدة صرفيًا وصوتيًا

الزيادة على	صيغ الأفعال المزيدة	أحرف الزيادة الصرفية	عددها	أحرف الزيادة الصوتية	عددها
الثلاثي	**أفعلَ**	الهمزة	١	×	—
	فاعَلَ	الألف	١	×	—
	فعَّلَ	العين المضعفة	١	×	—
	انْفَعَلَ	النون	١	همزة الوصل	١
	افْتَعَلَ	التاء	١	همزة الوصل	١
	افْعَلَّ	اللام المضعفة	١	همزة الوصل	١
	تفعَّلَ	التاء والعين المضعفة	٢	×	—
	تفاعَلَ	التاء والألف	٢	×	—
	اسْتفْعَلَ	السين والتاء	٢	همزة الوصل	١
	افْعوْعَلَ	العين والواو	٢	همزة الوصل	١
	افْعوَّلَ	واو مضعَّفة	٢	همزة الوصل	١
	افْعالَّ	الألف واللام المضعفة	٢	همزة الوصل	١
الرباعي	**تفعْلَلَ**	التاء	١	×	—
	افْعنْلَلَ	النون	١	همزة الوصل	١
	افْعَللَّ	اللام المضعفة	١	همزة الوصل	١

ومن خلال هذا الجدول يتبين لنا أنه لا يوجد ثلاثي مزيد صرفيًا بثلاثة أحرف ولا رباعي مزيد بحرفين؛ فأقصى الزيادة حرفين على الثلاثي، وحرف على الرباعي، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال عدُّ همزة الوصل زيادة صرفية وعلى هذا لا نعدها ضمن الأحرف المزيدة صرفيًا، ولكنها بلا شك زيادة مقطعية من الدرجة الأولى؛ لأنها تشكل مع كسرتها مقطعًا من النمط القصير المفتوح، وبالتالي فتأثيرها على البنية المقطعية كبير جدًا.

ولأن هدف هذه الدراسة التحليل المقطعي اتخذنا في تحليلنا لتغيرات الزيادة في هذا الفصل وتصنيفنا لها مصطلح الزيادة المقطعية؛ لأنها أعم فتشمل الزيادة بنوعيها الصرفية والصوتية.

خلاصة ونتائج الفصل الأول

يتمثل أهم ما ينتهي إليه هذا الفصل في مناقشته لتغيرات الزيادة على مقاطع الفعل الثلاثي والرباعي المجردين في ضوء منهج التحليل المقطعي الثنائي فيما يلي:

١- هناك علاقة طردية بين أحرف الزيادة والبنية المقطعية للفعل، فكلما زادت الصوامت زادت تبعًا لذلك البنية المقطعية وما تحملها من مكونات داخلية، وهذا ما يظهر في الجدول التالي الذي يحصي جميع الزيادات المقطعية في الأفعال المزيدة:

جدول رقم(٢-١) إحصاء الزيادات المقطعية في الأفعال المزيدة

الفعل	نوع الزيادة	الصيغة المزيدة	عدد مقاطعها	مكونات الزيادة	موضع الزيادة المقطعية
الثلاثي (فَعَلَ)	مزيد مقطعيًا بحرف	**أفعَلَ**	٣ مقاطع	زيادة بادئة مع نواتها	في المقطع الأول
		فاعَلَ	٣ مقاطع	زيادة حركة	في المقطع الأول
		فعَّلَ	٣ مقاطع	زيادة خاتمة	في المقطع الأول
	مزيد مقطعيًا بحرفين	**انفعَلَ**	٤ مقاطع	زيادة مقطع متوسط مغلق	في أول الصيغة
		افتعَلَ	٤ مقاطع	- زيادة بادئة مع نواتها - زيادة مقطع قصير	- في المقطع الأول - بين المقطع الأول والثالث
		افعلَّ	٣ مقاطع	- زيادة بادئة مع نواتها - زيادة خاتمة للمقطع الثاني	- في المقطع الأول - في المقطع الثاني
		تفاعَلَ	٤ مقاطع	- زيادة مقطع قصير - زيادة حركة للمقطع الثاني	- في أول الصيغة - في المقطع الثاني
		تفعَّلَ	٤ مقاطع	- زيادة مقطع قصير - زيادة خاتمة للمقطع الثاني	- في أول الصيغة - في المقطع الثاني

	مزيد مقطعيًا بثلاثة أحرف	**استفعَلَ**	٤ مقاطع	- زيادة مقطع متوسط مغلق - زيادة بادئة مع نواتها	- في أول الصيغة - في المقطع الثاني
		افعوعَلَ	٤ مقاطع	- زيادة بادئة مع نواتها - زيادة مقطع متوسط مغلق	- في المقطع الأول - بين المقطع الأول والثالث
		افعوَّلَ	٤ مقاطع	- زيادة بادئة مع نواتها - زيادة خاتمة - زيادة مقطع قصير	- في المقطع الأول - في المقطع الثاني - بين المقطع الثاني والرابع
		افعالَّ	٣ مقاطع	- زيادة بادئة مع نواتها - زيادة حركة وخاتمة	- في المقطع الأول - في المقطع الثاني
الرباعي (فَعْلَلَ)	مزيد مقطعيًا بحرف	**تفَعلَلَ**	٤ مقاطع	زيادة مقطع قصير	في أول الصيغة
	مزيد مقطعيًا بحرفين	**افعَنلَلَ**	٤ مقاطع	- زيادة بادئة مع نواتها - زيادة نواة وخاتمة	- في المقطع الأول - في المقطع الثاني
		افعلَلَّ	٤ مقاطع	- زيادة بادئة مع نواتها - زيادة نواة للعين - زيادة خاتمة	- في المقطع الأول - في المقطع الثاني - في المقطع الثالث

٢- من أهم ما يستنتج في هذا الفصل هو حدوث مجموعة من التحولات المقطعية في الصيغ نتيجة الزيادة،

ويظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٣-١): التحولات المقطعية في الأفعال المزيدة

التحول المقطعي الثلاثي			
التحول من	إلى	الصيغة	موضع التحول
القصير المفتوح(ص ح)	متوسط مفتوح (ص ح ح)	فاعَلَ	(ف ـَ ـَ) المقطع الأول
		تفاعَلَ	(ف ـَ ـَ) المقطع الثاني
	متوسط مغلق (ص ح ص)	أفعَلَ	(أ ـِ ف) المقطع الأول
		فعَّلَ	(ف ـَ ع) المقطع الأول
		افعَلَّ	(ا ـِ ف) المقطع الأول
			(ع ـَ ل) المقطع الثاني
		تفعَّلَ	(ف ـَ ع) المقطع الثاني
		استفعَلَ	(ت ـَ ف) المقطع الثاني
		افعوْعَلَ	(ا ـَ ف) المقطع الأول
		افعوَّلَ	(ا ـِ ف) المقطع الأول
			(ع ـَ و) المقطع الثاني
		افعالَّ	(ا ـِ ف) المقطع الأول
	طويل مغلق (ص ح ح ص)	افعالَّ	(ع ـَ ـَ ل) المقطع الثاني

التحول المقطعي الرباعي			
التحول من	إلى	الصيغة	موضع التحول
القصير المفتوح (ص ح)	متوسط مغلق (ص ح ص)	افعللَّ	(ا ـِ ف) المقطع الأول
المتوسط المغلق (ص ح ص)	قصير مفتوح (ص ح)	افعللَّ	(ع ـَ) المقطع الثاني
	متوسطين مغلقين	افعنلَلَ	(ا ـِ ف) المقطع الأول
			(ع ـَ ن) المقطع الثاني

٣- هناك زيادة مستقلة، أي إنها غير متداخلة مقطعيًا مع بنية الفعل الأصلية، ولم تُحدث أي تغيير على بنية المجرد المقطعية، وذلك في المقطع الأول من الصيغتين : (تَفَعْلَلَ، وانْفَعَلَ).

٤- التشابه المقطعي بين صيغتي (فعَّلَ، وتفعَّلَ) وصيغتي (فاعَلَ، وتفاعَلَ) ؛ إذ تتحد البينة المقطعية بينهما، إلا في المقطع الأول من (تفعَّل، وتفاعَلَ) بزيادة المقطع القصير في أولهما (ت ـَ).

٥- التساوي المقطعي التام في البنية العميقة لكلٍّ من الصيغ (أفْعَلَ، وفعَّلَ)، (انفعَلَ، وافتعلَ)، (تفعَّل، وتفعْلَلَ)، (استفْعَلَ، وافْعوْعَلَ، وافعوَّلَ، وافعنْلَلَ) على النحو التالي:

جدول رقم (٤-١): الصيغ المتساوية مقطعيًا في البنية العميقة

الصيغ المتساوية	البنية العميقة
أفعَلَ = فعَّلَ	مقطع١: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. مقطع٢: بادئة وقافية بنواة فقط. مقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط.
انفعَلَ = افتعَلَ	مقطع١: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. مقطع٢: بادئة وقافية بنواة فقط. مقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط. مقطع٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
تفعَّلَ = تفعلَلَ	مقطع١: بادئة وقافية بنواة فقط. مقطع٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. مقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط. مقطع٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
استفعَلَ = افعوْعَلَ = افعوَّلَ = افعنْلَلَ	مقطع١: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. مقطع٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. مقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط. مقطع٤: بادئة وقافية بنواة فقط.

٦- يمثل مقطع عين ولام الفعل الثلاثي المزيد عنصرا الاستقرار في كلٍّ من الصيغ: (أفعلَ، وفاعَلَ، فعَّل، انفعلَ، افتعَلَ، تفعَّلَ، تفاعَلَ، استفعَلَ، افعوعَلَ) بمعنى أن جزء الزيادة لم يؤثر على بنيتهما المقطعية، كما يمثل مقطع لام الفعل وحده دون العين عنصر الاستقرار في (افعَلَّ، وافعالَّ).

٧- لا يمكن أن يتشكل الإدغام في مقطعٍ واحد، بل يتشكل دائمًا في مقطعين متتاليين، فيكون أول الصوتين المدغمين خاتمة للمقطع الأول، والصوت الآخر المتحرك بادئة للمقطع الثاني، وهذا في كل من الصيغ التالية: (فعَّل، افعلَّ، تفعَّل، افعوَّل، افعالَّ، افعلَلَّ).

٨- الزيادة الصرفية = زيادة مبنى لأجل تغيير معنى، في حين أن الزيادة الصوتية = زيادة يفرضها السياق الصوتي بعيدًا عن المعنى.

٩- ثبوت الفتحة القصيرة في آخر كل الصيغ، مما يدل على أنها جزء من بناء الفعل.

الفصل الثاني

التغير المقطعي لتغيير الزمن في الفعل

يعد نظام الزمن جزءًا من النظام اللغوي في كثير من اللغات الإنسانية، التي تكاد تتفق في الدلالة على الزمن بوصفه عنصرًا أساسيًا في أبنية الكلمات المختلفة، ومن أهم ما يدل عليه هو الفعل الذي يحمل دلالة الزمان في أبنيته وصيغه وقوالبه المختلفة. [١]

وليست العربية بدعًا في ذلك بين هذه اللغات، فالفعل فيها يدل باشتقاقه على الحدث، ويدل بصيغته على الزمن، ومن هنا نجد أن سيبويه لا يفصل بين الفعل وزمنه، يقول: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، وهو بهذا يدل على أقسام الفعل باعتبار الزمن: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وأردف: "فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[٢].

وحين نظر النحاة الأوائل إلى معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن اللغوي من أول وهلة، فقسَّموا الأفعال إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وعليه فإن للفعل العربي زمنين: زمنًا

---

[١] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ)، ٢٣
[٢] سيبويه، مرجع سابق ج١٢،٣

صرفيًا وزمنًا نحويًا، فالصرفي هو ما دلت عليه صيغة الفعل مفردة خارج السياق، في حين أن النحوي هو وظيفة يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم في السياق.[1]

ولأن حدود هذه الدراسة لا تخرج عن المستوى الصرفي للأفعال فإننا سنقتصر في هذا الفصل على دراسة الصيغة الفعلية مقطعيًا من حيث كونها دالة على معناها الزمني الصرفي في أنماطها الثلاث (الماضي والمضارع والأمر)؛ بغية الوصول إلى التغيرات المقطعية التي تحدثها التحولات الزمنية بين الصيغ الفعلية الثلاث.

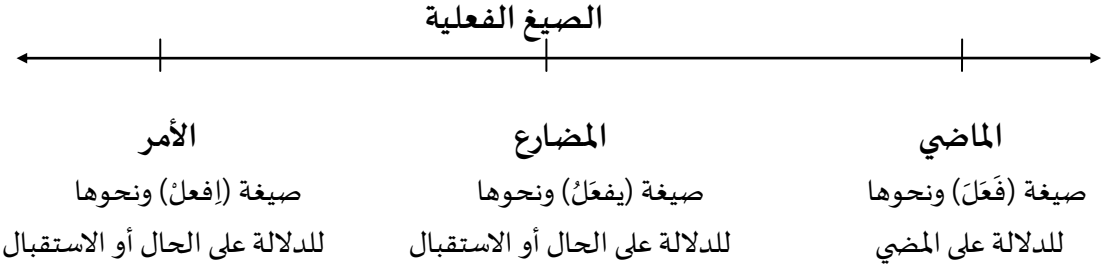

الرسم (١-٢): الصيغ الزمنية للفعل في العربية

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (الدار البيضاء: دار الثقافة،١٩٩٤م) ،١٠٤

المبحث الأول: التغيرات المقطعية للتحوُّل من الماضي إلى المضارع

تبنى صيغ المضارع المجرد والمزيد في العربية بالقياس على صيغ الماضي عن طريق الإلصاق، القائم على مبدأ إضافة كمية من العناصر والمكونات الصوتية إلى الوحدة اللغوية، وهي في بناء المضارع تكون بزيادة دالّة المضارع المكونة من أحد الصوامت التالية :(الياء والتاء والألف والنون) وهي ما يجمله النحاة في قولهم: (أنيتُ)، متبوعة بفتحة قصيرة في المضارع المجرد والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف، وضمة قصيرة في المزيد بحرف، جاء عن الرضي الاستراباذي: "وحرف المضارعة مضمومٌ في الرباعي مفتوح فيما سواه"[1]، كما تلحق علامة الإعراب لام الفعل فتنتزع من الماضي فتحة البناء، وهي إما أن تكون صائتًا قصيرًا أو طويلًا تبعًا لحالة الفاعل المفرد أو الجمع ، المؤنث أو المذكر، وسيظهر تفصيل ذلك مقطعيًا من خلال هذا الفصل والفصل الذي يليه – بحول الله-.

ونتيجة لذلك فإن بنية الفعل المضارع تتعرض مكوناتها الداخلية لمجموعة من التغيرات المقطعية تختلف عما كانت عليه بنية الفعل في الماضي، سواء أمجردة كانت أم مزيدة، وهذه التغيرات ما جاءت إلا نتيجة انتقال الصيغة إلى المضارع.

وسيتخذ هذا الفصل الفعل الماضي نموذجًا يقيس من خلاله التغيرات التي طرأت عليه بعد تحويله إلى المضارع، وطبيعة هذا التغيير ومواضعه، ثم يتخذ من المضارع أيضًا نموذجًا وأصلًا يقيس عليه تغيرات فعل الأمر وطبيعتها ومواضعها.

---

[1] الاستراباذي، مرجع سابق ج١، ٢٢٦

أولًا: تحوُّل الماضي المجرد إلى المضارع:

انطلاقًا من صيغة الماضي المجردة التي تشمل ثلاثة أبنية أو كما يسميها علماء الصرف أبواب وهي(فعَلَ – فعُلَ – فعِلَ) والتي يتفرع منها المضارع إلى ستة أبواب ضبطَ الصرفيون أبنية الفعل الثلاثي من حيث الصيغة؛ إذ لم يكتفوا بالنظر في أبنية الماضي، بل قابلوا كل وزن من أوزان الماضي بما يرد منه في المضارع، والغرض هو ضبط العين في الصيغتين اتفاقًا أو اختلافًا، وكانت على هذه الأبواب:

- فعَلَ _____ { يفْعَلُ / يفْعِلُ / يفْعُلُ }
- فعِلَ _____ { يفْعَلُ / يفْعِلُ }
- فعُلَ _____ { يفْعُلُ }

وهذا الضبط لعين المضارع وفق نطق العرب هو تغيير لا يكشفه التحليل المقطعي؛ إذ لا يعد جزءًا من التغيير الصوتي وإنما جزءًا من التغيير الصرفي، فكما أن للماضي المجرد (فعَلَ-وفعِل-وفعُلَ) صورة مقطعية واحدة وهي ثلاثة مقاطع قصيرة تحتوي على بادئة وقافية مشتملة على نواة

فقط، وكذلك لمضارعها (يفعَلُ- ويفعِلُ- ويفعُلُ) صورة مقطعية تجريدية مقطعية واحدة مكونة من ثلاثة مقاطع الأول متوسط مغلق تام المكونات الداخلية، والثاني والثالث مقطعان قصيران .

وإضافة دالة المضارع وهي أحد المقاطع التالية (ت ـَ ، ي ـَ ، ن ـَ ، أ ـَ) وعلامة الإعراب على المجرد الثلاثي (فعلَ) من نحو(كتبَ) تعطينا الصيغة التالية:

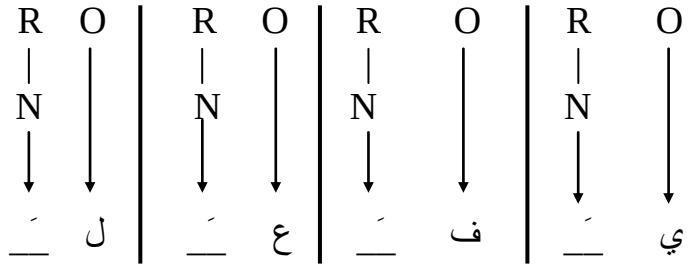

الرسم (٢-٢): الصورة الممتنعة للفعل بعد إضافة مقطع المضارعة

هذه الصيغة كما يظهر لنا متكونة من أربعة مقاطع قصيرة متساوية (بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط) في كلمة واحدة، وهي صيغة مستحيلة في العربية -كما أوضحنا ذلك في الفصل الأول- ، مما ينتج عنه إسقاط فتحة الفاء، والتي تمثل النواة الأولى من الفعل المجرد، وتنتقل الفاء من كونها بادئة لمقطع مستقل إلى خاتمة للمقطع الذي قبلها، وتشكل مع نواة حرف المضارعة قافية للمقطع الأول، جاء لابن يعيش قوله: "وتسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدًا... وإنما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم وذلك معدوم في كلامهم"[١]، وسيتضح ذلك من خلال الرسم:

[١] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، (حلب: المكتبة العربية،١٣٩٣هـ)، ٦٢

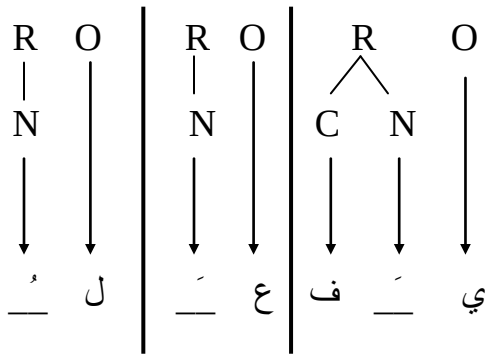

الرسم (٣-٢) : البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المجرد (يفعلُ)

هذا فيما يخص الثلاثي، أما ماضي الرباعي المجرد (فعْلَلَ) فعند تحوله إلى المضارع تبقى مكونات مقاطعه كما هي عليه في الماضي، لكن تحدث تغيرات داخل بنية الكلمة نفسها وهذا إثر تحولها من صيغة إلى صيغة، وتتمثل في:

١- **تحول جنس نواة عين الفعل:** تحوَّل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى كسرة، وهذا لا نستطيع أن نقول عنه أنه تغير مقطعي، بل تغير صوتي (نطقي) ، فالتحول من الفتحة إلى الكسرة أو إلى الضمة هي تغيرات تفرضها قوالب اللغة وصيغها.

٢- **تغير جنس نواة اللام وحالتها من الثبات إل التبادل بين الحركات الثلاث:** من المعلوم أن فتحة لام الماضي هي جزء من بناء الفعل، وقد أثبت ذلك البحث في الفصل السابق، لكن صوغ المضارع من الماضي يستلزم استبدال حركة الإعراب بحركة البناء، طبقًا لقوالب اللغة وصيغها التي وردت عن العرب.

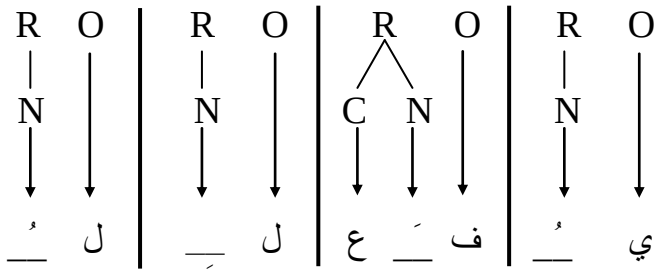

الرسم (٤-٢): البنية المقطعية للمضارع الرباعي المجرد (يُفعلِلُ)

ثانيًا: تحوُّل الماضي المزيد إلى المضارع:

وعند الإتيان بالمضارع من بناء الماضي المزيد (أفْعَلَ) وذلك بزيادة علامة المضارع وتحويل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى كسرة، وحذف فتحة لام الفعل نحصل على الصيغة التالية :

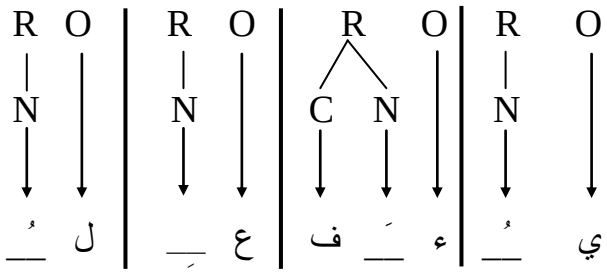

الرسم (٥-٢): الصورة الافتراضية لبناء المضارع من الماضي (أفعَلَ)

هذه الصيغة ذات الأربعة مقاطع طرأ على بنيتها تغيرٌ مقطعي حوَّلها من هذه الصيغة الأساسية(الافتراضية) وهي (يؤفعِلُ) إلى صيغة (يُفْعِلُ) وذلك بحذف بادئة المقطع الثاني ونواته(همزة التعدية المزيدة وحركتها) مما نتج عنه تقليص عدد المقاطع من أربعة إلى ثلاثة، وتحويل المقطع الأول

القصير إلى متوسط مغلق؛ وذلك لانتقال فاء الفعل في المقطع الثاني إلى المقطع الأول لتشكِّل خاتمة له، كما يظهر من خلال الترسيم التالي:

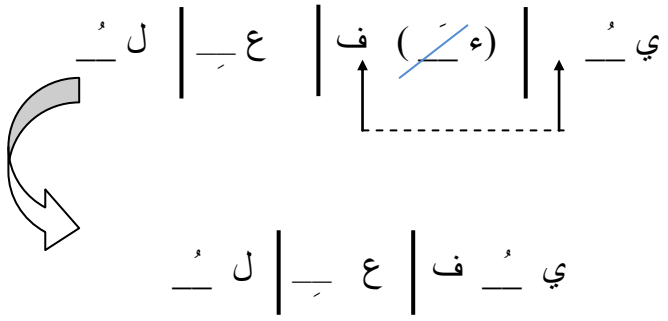

الرسم (٦-٢): إجراءات التغيير المقطعي لبناء المضارع من (أفعلَ)

وحذف همزة التعدية مع نواتها ما كان إلا للتخفيف، وهو ناتج من توالي الهمزتين مع المتكلم المفرد – فيما يراه الصرفيون- في { ء ـُ + ء ـَ ف + ع ـِ + ل ـُ } ليحمل بعد ذلك على بقية الضمائر الأخرى، مع أن القياس فيها قلبها واوًا – كما يقول الاستراباذي- إلا أن كثرة استعمال المضارع جعل العرب يعتمدون التخفيف البليغ وإن كان على خلاف القياس.[١]

وتوزيع المكونات الداخلية على مقاطع الصيغة ما يلي:

[١] الاستراباذي، مرجع سابق ج١، ١٤٣

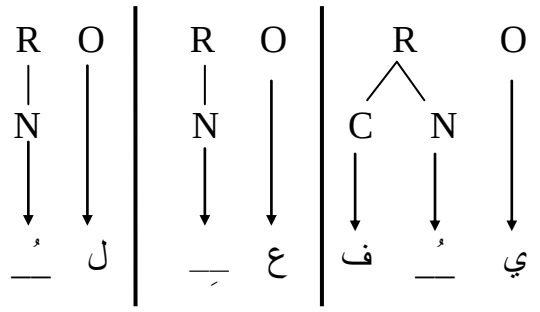

الرسم (٧-٢) : البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (أفعِلُ)

وعند بناء المضارع من الصيغتين المزيدتين والممطولتين مقطعيًا –كما أسميناهما في الفصل الأول- (فعَّل وفاعَلَ) لم يحدث أي تغيير مقطعي في بنية الفعلين بعد زيادة حرف المضارعة، وإنما تغير جنس حركة العين من الفتح إلى الكسر، ولم تتأثر مكونات مقاطعهما؛ إذ تحتوي صيغة (فعَّل) على ثلاثة مقاطع الأول منها تام المكونات الداخلية (بادئة وقافية تامة) والمقطعين الأخيرين من النمط القصير المفتوح(بادئة وقافية مشتملة على نواة فحسب)، وتحتوي (فاعَلَ) على ثلاثة مقاطع أيضًا الأول منها طويل مفتوح(بادئة ونواة تساوي ٢ مورا) والمقطعين الأخيرين من النمط القصير المفتوح (بادئة وقافية بنواة فقط)، وبقيتا كما هما في المضارع بعد زيادة مقطع دالة المضارع وتحويل فتحة العين إلى كسرة.

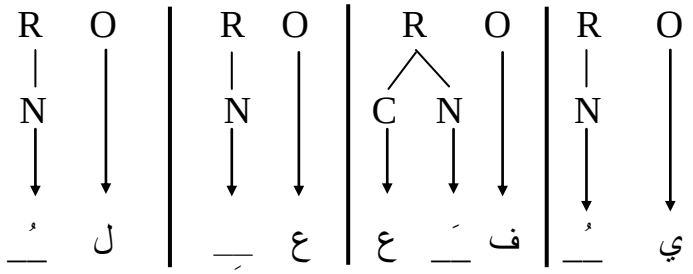

الرسم (٨-٢): البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يُفعِّلُ)

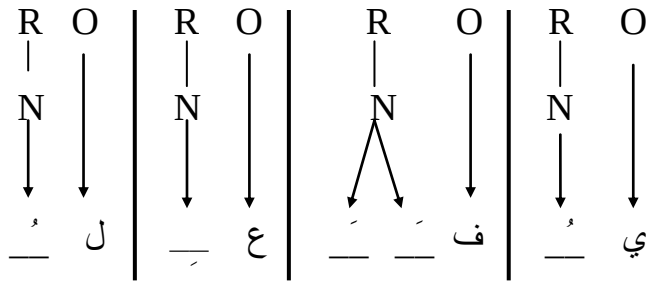

الرسم (٩-٢): البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يفاعِلُ)

وكذلك الأمر بالنسبة لصيغ الأفعال المزيدة المبدوءة بالتاء (تفعَّلَ- وتفاعلَ- وتفعلَلَ) فعند بناء المضارع منها لم تتأثر مكونات مقاطعها الداخلية ولم يصبها أي تغيير يُذكر على المستوى المقطعي بعد زيادة حرف المضارعة، معنى ذلك أن التغيير مجموع زيادة حرف المضارعة، وتغير جنس الصائت في عين الفعل، مما يجعله خارج دائرة التغيير المقطعي.

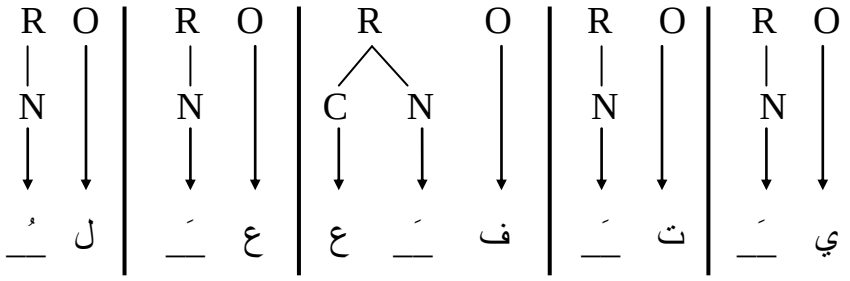

الرسم (١٠-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يتفعَّلُ)

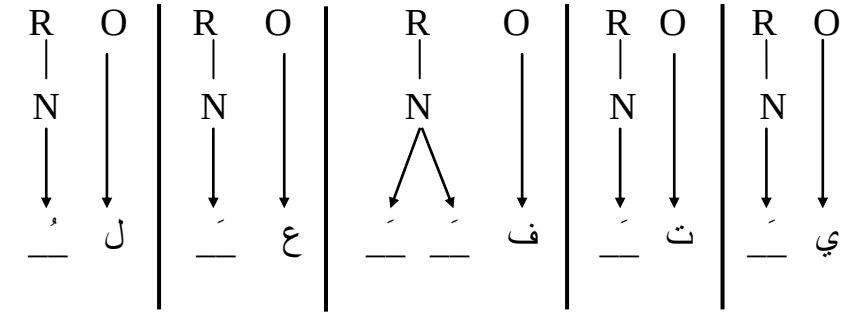

الرسم (١١-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يتفاعَلُ)

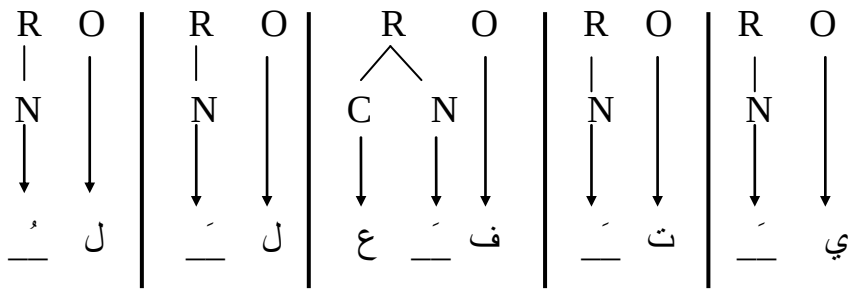

الرسم (١٢-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يتفْعْلُ)

أما الأفعال المزيدة والمبدوءة بهمزة الوصل وهي(انفعلَ – وافتعلَ – واستفعلَ – وافعوْعَلَ – وافعوَّلَ-وافعلَّ-وافعالَّ-وافعنللَ-وافعللَّ) فعند بنائها للمضارع نحذف المقطع الأول القصير والذي يتكون من همزة الوصل وكسرتها التي جاءت تبعًا لها، ونضيف مقطعًا قصيرًا آخر والذي يتكون هو كذلك من حرف المضارعة مع حركته، ولذلك فإن البناء المقطعي العام لم يتغير أيضًا في هذه الأفعال عند بنائها للمضارع؛ لأن حذف المقطع الأول قد عُوِّض بإضافة مقطع آخر يحمل نفس المكونات الداخلية من بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط.

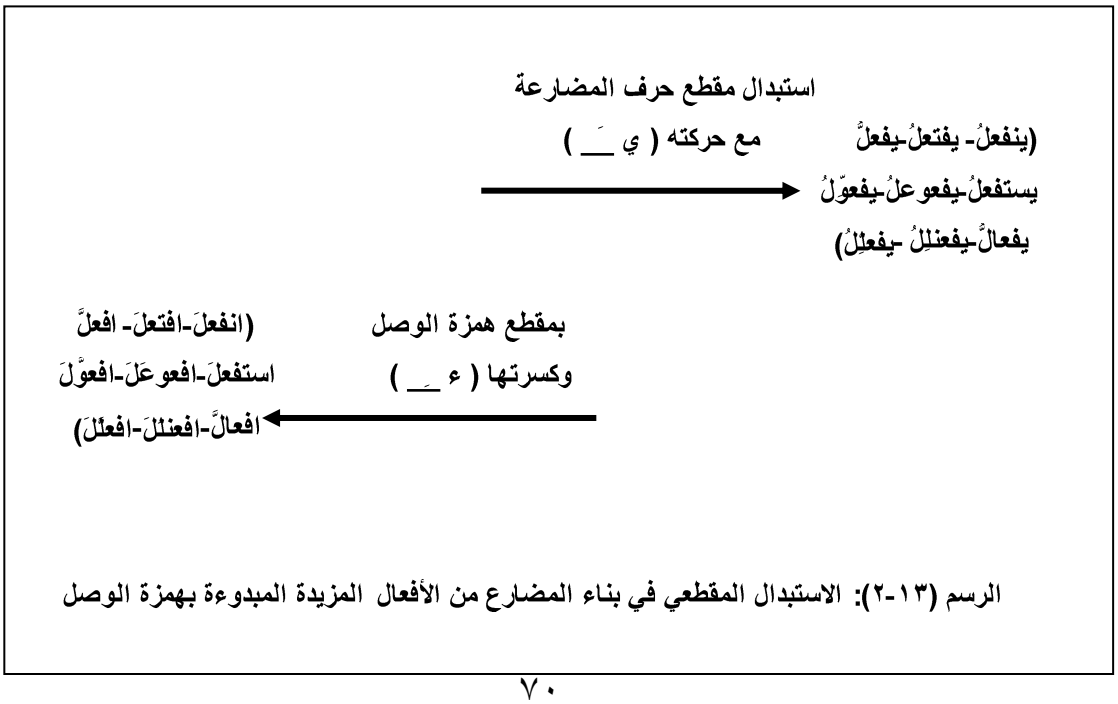

الرسم (١٣-٢): الاستبدال المقطعي في بناء المضارع من الأفعال المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل

ويرجع السبب في حذف مقطع همزة الوصل إلى أنها ما زادت إلا لغرض صوتي بحت، وهو للتوصل للنطق بالساكن وهو الفاء بعدها، ولم تكن زيادتها لغرض دلالي كما هو معروف في الزيادات الصرفية، فحذفها لم يؤثر على دلالة الفعل لا من قريب ولا من بعيد.

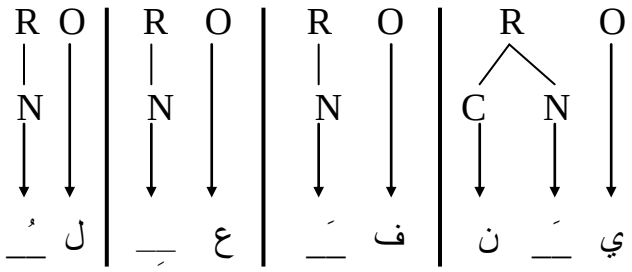

الرسم (١٤-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (ينفعِلُ)

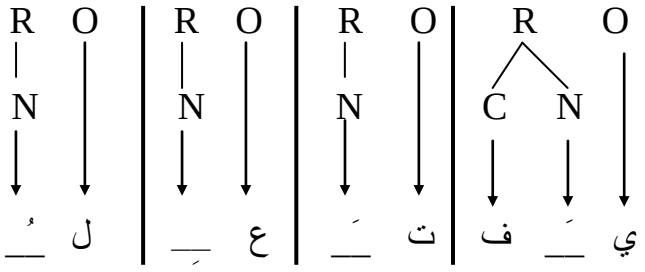

الرسم (١٥-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفتعِلُ)

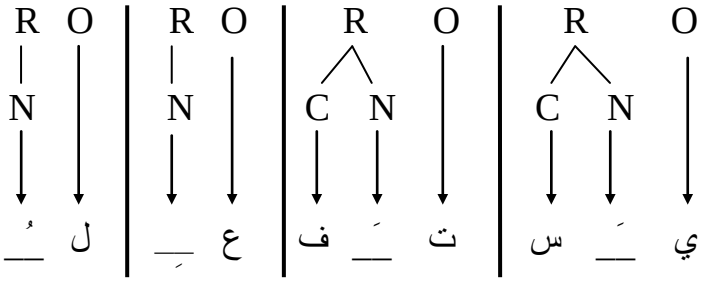

الرسم (١٦-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يستفعِلُ)

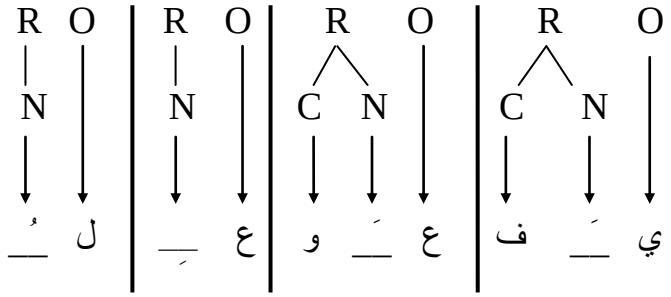

الرسم (١٧-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعوعِلُ)

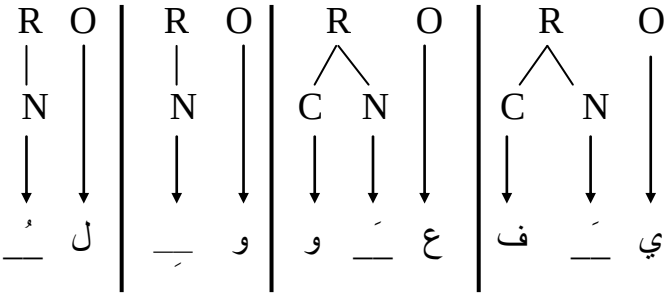

الرسم (١٨-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعوّلُ)

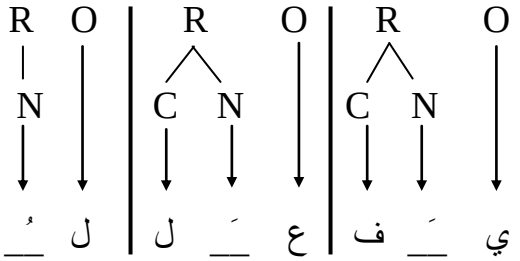

الرسم (١٩-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعلُّ)

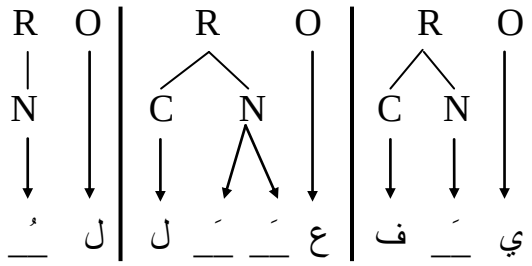

الرسم (٢٠-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعالُ)

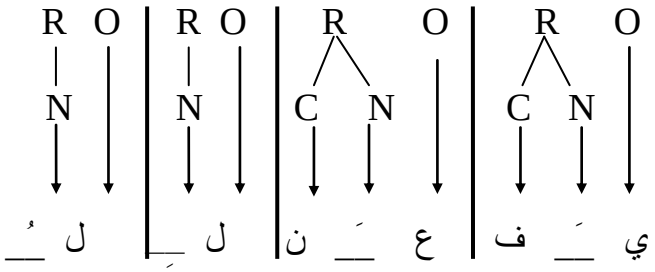

الرسم (٢١-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعنلِلُ)

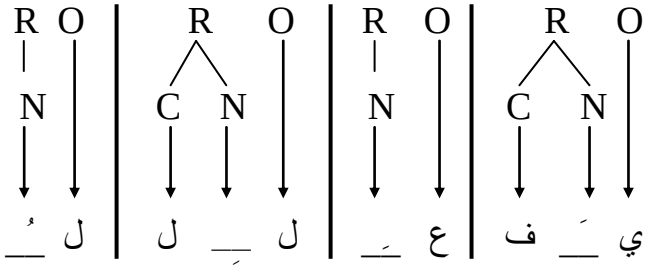

الرسم (٢٢-٢): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يفعلِلُ)

فمن هنا نلحظ أن جميع صيغ الماضي المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل تتساوى مقطعيًا (في البنية العميقة) مع صيغ المضارع منها، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (١ – ٢): صيغ الماضي والمضارع المتساوية مقطعيًا

صيغ الماضي والمضارع المتساوية	بنيتهما المقطعية
انفعلَ = ينفعِلُ	المقطع١: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٢،٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افتعلَ = يفتعِلُ	المقطع١: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٢،٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
استفعلَ = يستفعِلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعوعلَ = يفعوعِلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعوَّلَ = يفعوِّلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعلَّ = يفعَلُّ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعالَّ = يفعالُّ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعنلَلَ = يفعنلِلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعلَلَّ = يفعلِلُّ	المقطع١، ٣: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٢، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.

ثالثًا: تفسير بعض الظواهر الفونولوجية في بعض صيغ المضارع:

إذا كانت العربية تكره توالي المقاطع المتماثلة وتلجأ إلى حذف أحدها، فكيف السبيل إذا توالت المقاطع وتماثلت الأصوات، كما في صيغ المضارع الثلاثة المزيدة والمبدوء بالتاء (تفعَّلَ- وتفاعلَ- وتفعلل) والمسبوقة بتاء المضارع (تتفعَّلُ- وتتفاعلُ- وتتفعلَلُ)؟

قال سيبويه:" اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد" [١] لذلك تعمد العربية إلى التخلص من ذلك عن طريق حذف أحد المقطعين المتماثلين، وقد سمَّى برجستراسر هذا الحذف (الترخيم) يقول: " ومن الترخيم ما هو جنس من التخالف، وهو حذف أحد مقطعين متتاليين أولهما حرفان مثلان أو شبهان، نحو (تَذَكرون) بدل (تتذكرون)" [٢]

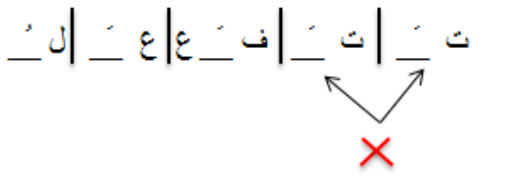

حذف أحد المقطعين القصيرين

وقد شاع هذا الحذف في القرآن الكريم، ومما ورد فيه قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [٣] والأصل: تتنزَّلُ، ت ـَ/ ت ـَ /ن ـَ ز / ز ـَ / ل ـُ ، وقوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ [١] والأصل: تتميَّزُ، ت ـَ/ ت ـَ / م ـَ ي / ي ـَ / ز ـُ .

---

[١] سيبويه، مرجع سابق ج٤، ٤٧٦ .
[٢] برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، ط٢، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ)، ٧٠ .
[٣] سورة القدر، الآية: ٤ .

وكلما ازداد عدد المقاطع في الكلمة كان الهروب من تتابع المقاطع القصيرة أشد إلحاحًا، وهذا ما يحدث في مضارع (تفعَّل وتفاعَلَ)؛ إذ تطورت الصيغتان من (يَتَفعَّلُ) إلى يتْفَعَلُ ثم ⟵يفْعَلُ ، وكذلك (يتَفاعَلُ) إلى يتْفاعَل ثم ⟵ يفَّاعلُ، وتكاد تختفي الصيغتان الأصليتان من الاستعمال في لغة التخاطب اليومية [٢].

وقد تمَّ ذلك عن طريق اختزال عدد المقاطع في الصيغة بإسقاط نواة المقطع الثاني، فتنتقل حينئذٍ بادئته إلى خاتمة للمقطع الأول، ويتحول بذلك المقطع من قصير إلى متوسط مغلق تام المكونات الداخلية، وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل التطور.

أما المرحلة الثانية هي مرحلة المماثلة الكلية عن طريق مماثلة التاء لما بعدها إذا كانت مقاربة لفاء الفعل في المخرج، نحو: يتطيَّرُ و يتطايرُ وخطوات تطورهما تأخذ الطريق التالي:

ي ـ / ت ـ/ ط ـ ي/ ي ـ/ ر ـُ ⟵ي ـ ت/ ط ـ ي/ ي ـ/ ر ـُ ⟵

ي ـ ط / ط ـ ي/ ي ـ/ ر ـُ

ي ـ/ ت ـ/ ط ـ ـ/ ي ـ/ ر ـُ ⟵ي ـ ت/ ط ـ ـ/ ي ـ/ ر ـُ ⟵

ي ـ ط/ ط ـ ـ/ ي ـ/ ر ـُ

---

[١] سورة الملك، الآية: ٨ .

[٢] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، مرجع سابق، ١٣٥

وقد شاع ذلك في العربية الفصحى، فجمعت بين الصيغتين قبل التطور وبعده، ومن ذلك آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ **فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ** ﴾[1] ، وفي مقابل (يتَذّكَّر) جاء (يذَّكَّرُ) في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ** ﴾[2] ، أما في اللهجات العربية واللغة العامية فنستطيع القول بانقراض الصيغتين الأصليتين تمامًا في لغة التخاطب اليومية.

وعند بناء المضارع من الماضي المهموز وإسناده إلى همزة المتكلم تلتقي همزتان في أوله (أول المقطع) نحو (أَأْمُرُ)،الأولى همزة المضارعة وهي التي تمثل موضع البادئة، والثانية همزة فاء الفعل الساكنة، وتلجأ العربية إلى حذف الهمزة الثانية (الخاتمة) والتعويض عنها بمطل حركة النواة التي تسبقها طلبًا للخفة وتوفير المجهود النطقي، فيتحول بذلك المقطع الأول من متوسط مغلق إلى متوسط مفتوح.

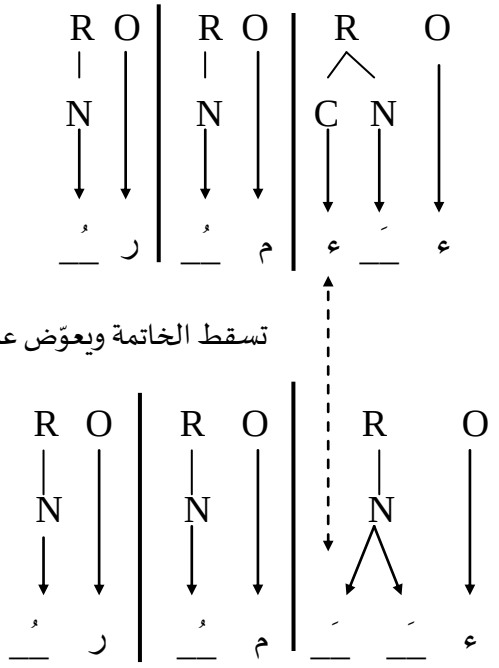

الرسم (٢٣-٢): إجراءات التغير المقطعي لبناء المضارع المهموز المسند إلى همزة المتكلم(أأمرُ)

[1] سورة طه، الآية: ٤٤ .
[2] سورة البقرة، الآية: ٢٦٩ .

المبحث الثاني: التغيرات المقطعية للتحوُّل من المضارع إلى الأمر

تُبنى صيغ الأمر في العربية قياسًا على المضارع، جاء لابن يعيش "وأما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة" [١]، وفي موضع أكثر وضوحًا يقول الزمخشري: "وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالفه بصيغته إلا أنْ تنزع الزائدة فيقول في يضعُ ضعْ، وفي تُضارِبُ ضارِبْ، وفي تُدحرِجُ دحرِجْ، ونحوهما مما أوّله متحرّك فإن سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل ، فيقول في تضربُ اضربْ ، وفي تنطلقُ انطلقْ ...." [٢].

وهي في بنائها تقوم على بعضٍ من التغييرات المقطعية ، وتتخذ من صيغة المضارع أساسًا وأصلًا تبني عليه صيغها المجردة والمزيدة، ومن هذه التغييرات:

١- **استبدال مقطع همزة الوصل بمقطع حرف المضارعة:** عند بناء الأمر من المضارع يتم استبدال مقطع همزة الوصل وحركتها (ء ـِـ) بمقطع حرف المضارعة وحركته (ي ـَـ)، وهما مقطعان يحملان نفس المكونات الداخلية، وهذا ينطبق على الصيغ المجردة الثلاثية دون المزيدة.

---

[١] موفق الدين بن يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تقديم وفهرسة: إميل بديع يعقوب، ط١، ج٤، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ٢٨٩

[٢] أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط١، ج١، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣هـ)، ٣٣٩

٢- **إغلاق المقطع الأخير:** عن طريق حذف حركة الإعراب التي على لام الفعل، ما ينتج عنه تقليص لعدد مقاطع الصيغة، وترحيل الصامت الأخير إلى المقطع السابق له ليشكِّل خاتمة له.

أولًا: تحوُّل مضارع المجرد إلى الأمر:

تُبنى صيغ الأمر من مضارع الثلاثي المجرد بعد إسقاط مقطع المضارعة من أوَّله، ونواة لام الفعل من آخره، كما يتضح في الرسم الآتي:

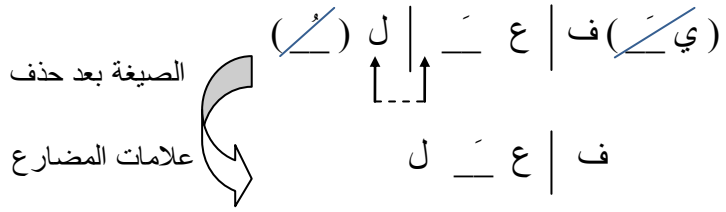

الرسم (٢٤-٢): إجراءات التغيير المقطعي لبناء الأمر من المضارع المجرد

وهذه الصورة التي آلت إليها الصيغة بعد التجريد لا تستسيغها العربية حسب نظامها المقطعي؛ لأننا أمام شكل فيه قاعدة منفردة ولا يمكن إلحاق الفاء بما يليها من مقطع؛ لأنها صورة مرفوضة، فلا بد من إعادة التشكيل ليكون مقبولًا، فعالجت العربية ذلك باجتلاب همزة الوصل مع حركتها، وقد أطلق على هذه الحركة جان كانتينو حركة الاعتماد يقول: " ففي أول الكلمة مطلقًا لا تقبل العربية القديمة وجود مجموعة متركبة من حرفين، فإذا ابتدأت الكلمة بحرفين

متتاليين نشأت قبلهما حركة اعتماد، وذلك ما يحدث في الفعل، أي في صيغة المخاطب أمر الفعل المجرد"[١] وسماها الطيب البكوش حركة الاتكاء [٢].

وقد جعل الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك على مرحلتين؛ الأولى: الإتيان بحركة قبل الصامت الأول(الفاء)، إلا أن البنية المقطعية التي تشكَّلت ما زالت غير سائغة، مما يوجب الإتيان بهمزة الوصل، وهي المرحلة الثانية. [٣]

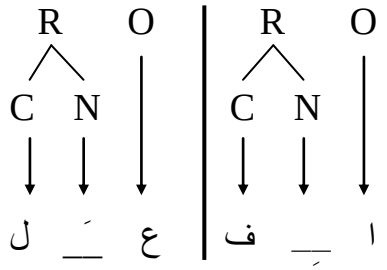

الرسم (٢٥-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المجرد (افعِلْ)

أما مجرد الرباعي فالأمر منه يُبنى كذلك بحذف مقطع المضارعة وحذف نواة اللام، مما ينتج عنه صيغة مقبولة مقطعيًا(فعْلِلْ)، لذلك لا تحتاج إلى إضافة مقطع همزة الوصل وحركتها كما في المجرد الثلاثي.

---

[١] جان كانتينو، دروس في أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، ط١، (تونس: الجامعة التونسية، ١٩٦٦م)، ١٨٤

[٢] الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، (تونس: المطبعة العربية، ١٩٩٢م)، ١٨٥

[٣] عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ط٦، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ)، ١٠٩

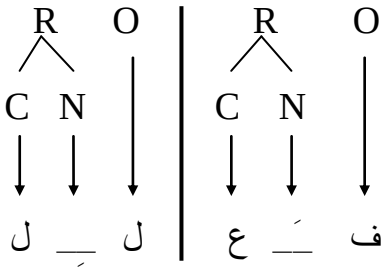

الرسم (٢٦-٢): البنية المقطعية للأمر الرباعي المجرد (فعلِلْ)

وبهذا تتقلص عدد المقاطع من ثلاثة في مضارع الثلاثي وأربعة في الرباعي إلى مقطعين في أمر الثلاثي والرباعي، ويرجع ذلك إلى حذف نواة لام الفعل مما ينتج عنه إلحاقها بالمقطع الذي قبلها لتشكل خاتمة له، وهذا ينطبق على معظم أبنية الأمر –كما سنرى لاحقًا- فالمقطع الأخير في كل صيغة منها مغلق.

ثانيًا: تحوُّل مضارع المزيد إلى الأمر:

انطلاقًا من صيغة المضارع للفعل المزيد بهمزة التعدية (يُؤفعِلُ ـــــ يُفْعِلُ) نبني الأمر منه بتجريد علامات المضارع، مما ينتج عنه صورة مرفوضة مقطعيًا كما يظهر خلال الرسم التالي :

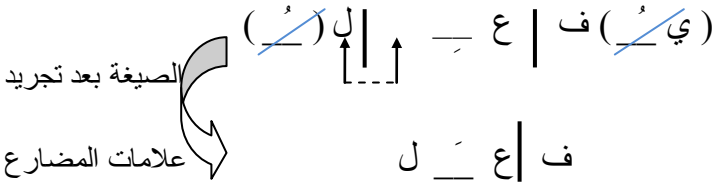

الرسم (٢٧-٢): إجراءات التغيير المقطعي لبناء الأمر من المضارع المزيد بالهمزة

إلى هذه المرحلة فإن الصورة تتشابه إلى حد كبير مع المجرد الثلاثي، الذي أُجتلبت له همزة الوصل وحركتها لإعادة التشكيل المقطعي، لكن هنا نسترد له همزة التعدية وحركتها المحذوفتين تخفيفًا في المضارع – كما أوضحنا في المبحث السابق- ؛ لزوال سبب حذفها، وبالتالي تكون مراحل بناء الأمر من المضارع المزيد بهمزة التعدية:

١- مرحلة تجريد علامات المضارع (حذف مقطع المضارعة، وحذف نواة اللام).

٢- مرحلة رد مقطع همزة التعدية المحذوفة.

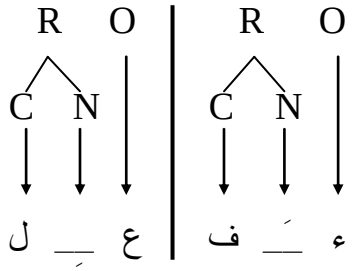

الرسم (٢٨-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (أفعِلْ)

وعند الإتيان بالأمر من صيغتي (يفعِّلُ ويفاعِلُ) بعد تجريد علامات المضارع نحصل على صيغة تتماشى مع النسيج المقطعي العربية مكونة من مقطعين متوسطين مغلقين تامَّي المكونات الداخلية؛ إذ يسقط المقطع الأول القصير (حرف المضارعة)، ويغلق المقطع الأخير نتيجة حذف حركة اللام، ولا نحتاج في مثل هذه الحالة إلى إضافة همزة الوصل؛ لأن الفاء متحركة.

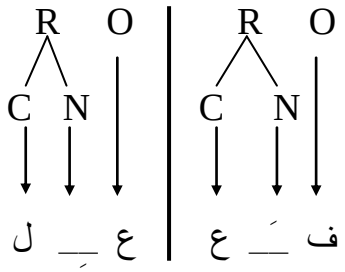

الرسم (٢٩-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (فعِّلْ)

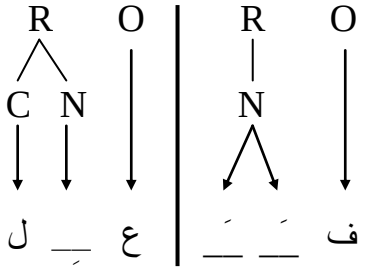

الرسم (٣٠-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (فاعِلْ)

وكذلك الأمر في الأفعال المزيدة المبدوءة بالتاء (تفعَّلَ وتفاعلَ وتفعلَلَ) فعند بنائها للأمر من المضارع (يتفعّلُ ويتفاعلُ ويتفعلَلُ) بعد تجريد علامات المضارع تصبح الصيغة مستساغة مقطعيًا ولا تحتاج إلى إعادة تشكيل؛ لأن الفاء متحركة.

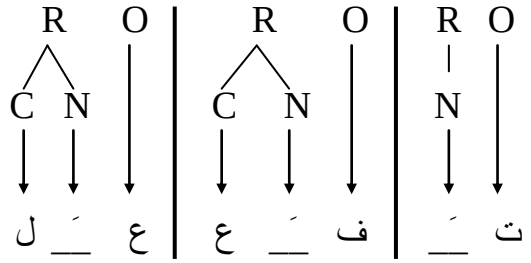

الرسم (٣١-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (تفعَّلْ)

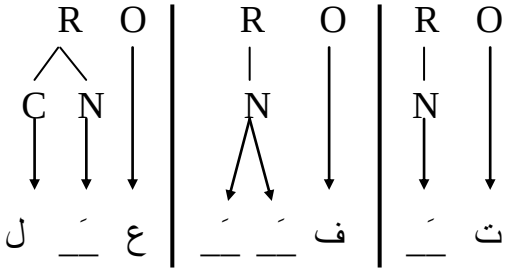

الرسم (٣٢-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (تفاعَلْ)

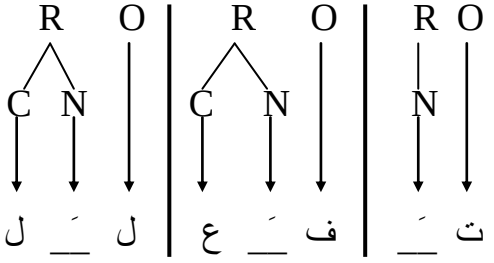

الرسم (٣٣-٢): البنية المقطعية للأمر الرباعي المزيد (تفعللْ)

وبهذا لا تختلف صيغ الأمر عن صيغ الماضي في هذه الأبنية إلا بوجود نواة لام الفعل في الماضي (فتحة البناء) وحذفها في صيغ الأمر.

وتعود همزة الوصل (الابتداء) في صيغ الأمر، وذلك عندما يكون المقطع الأول في المضارع متوسطًا مغلقًا، لأننا حينئذٍ سنحذف حرف المضارعة وحركته (بادئة المقطع ونواته)، وسيبقى المقطع يحمل صامتًا مفردًا ساكنًا(الخاتمة)، ونحن نعلم أن هذه الصورة غير منسجمة مع طبيعة اللغة ومقاطعها، فكان لابد من اجتلاب همزة الوصل وحركتها؛ للتوصل بها للنطق بالساكن، وهي بذلك تحافظ على نمط المقطع ومكوناته كما كانت عليه في المضارع (نمط متوسط مغلق).

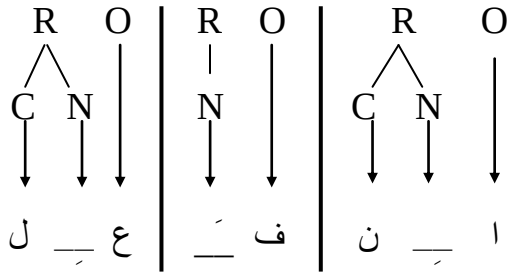

الرسم (٣٤-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (انفعِلْ)

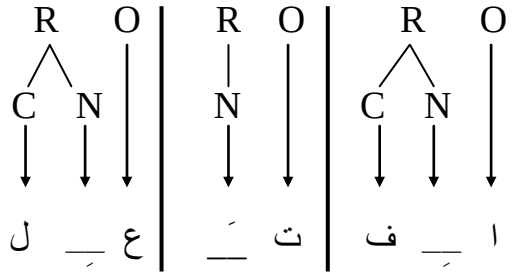

الرسم (٣٥-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (افتعِلْ)

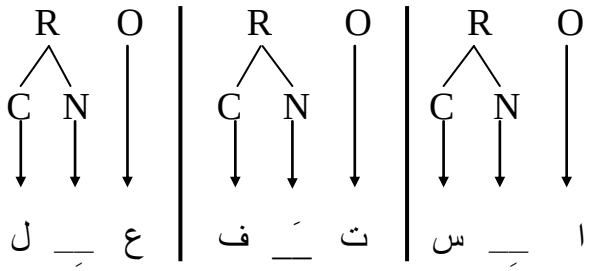

الرسم (٣٦-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (استفعِلْ)

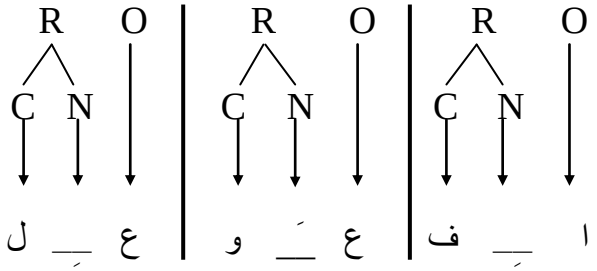

الرسم (٣٧-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (افعوعِلْ)

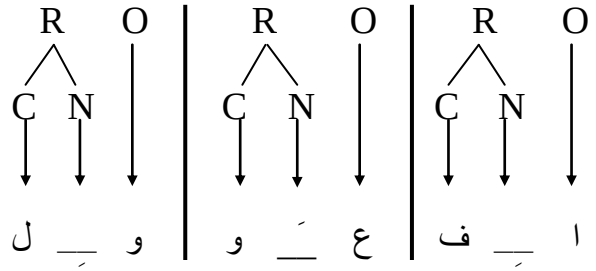

الرسم (٣٨-٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (افعوّلْ)

خلاصة ونتائج الفصل الثاني

بعد الوقوف على تشكيل مقاطع التحولات بين الصيغ الفعلية الثلاث (الماضي والمضارع والأمر)، ودراسة التغيرات المقطعية الداخلية الناتجة عنها، خلَصَ الفصل إلى النتائج التالية:

١- القاعدة الأساسية لتوليد صيغ المضارع من الماضي حذف النواة الأولى للفعل المجرد (فتحة الفاء)، مما ينتج عنه تحول الفاء من بادئة إلى خاتمة، وتشكل مع نواة حرف المضارعة قافية للمقطع الأول.

٢- لا تؤثر حركة عين المضارع المختلفة أو المتفقة مع عين الماضي على البنية المقطعية في الفعل الصحيح، فكما أن لعين الماضي المجرد (فعَلَ-وفعِل-وفعُلَ) صورة مقطعية واحدة وهي (بادئة وقافية بنواة فقط)، فكذلك عين مضارعها (يفعَلُ-ويفعِلُ-ويفعُلُ) صورة مقطعية تجريدية واحدة وهي (بادئة وقافية بنواة فقط).

٣- هناك تغيرات نطقية صوتية تفرضها قوالب اللغة وصيغها، وهي لا تحدث أي تغيير على بنية الفعل المقطعية، ولا تمس مكونات مقاطعه بأي تغير يذكر مما يجعلها خارج دائرة التغيير المقطعي، وهذا ما يحدث في أغلب تحولات صيغ الفعل من الماضي إلى المضارع، وتتمثل في:

- تحول جنس نواة عين الفعل (تحوَّل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى كسرة).
- تغير جنس نواة اللام وحالتها من الثبات(حركة بناء الماضي) إلى التبادل بين حركات الإعراب الثلاث.

٤- حذف همزة التعدية المزيدة مع نواتها في صيغة (أفعلَ) عند تحولها إلى المضارع، مما ينتج عنه تقليص عدد المقاطع من أربعة إلى ثلاثة، وتحويل المقطع الأول من قصير إلى متوسط مغلق.

٥- عند تحويل الأفعال المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل من الماضي إلى المضارع لم يحدث تغيير مقطعي؛ لأن البناء قام على فكرة الاستبدال بين سابقة الوصل (بادئة ونواة) وسابقة المضارع (بادئة ونواة).

٦- التساوي المقطعي بين جميع صيغ الماضي المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل مع صيغ المضارع منها، كما هو موضح في الجدول رقم (١ –٢) في متن الفصل.

٧- الابتداء بهمزة الوصل في صيغ الأمر، وذلك عندما يكون المقطع الأول من المضارع متوسطًا مغلقًا، لأننا حينئذٍ سنحذف حرف المضارعة وحركته (بادئة المقطع ونواته)، ويبقى المقطع يحمل صامتًا مفردًا ساكنًا، وذلك غير جائز مقطعيًا، فكان لابد من اجتلاب همزة الوصل وحركتها؛ للتوصل بها للنطق بالساكن.

٨- استرداد همزة التعدية ونواتها إلى الأمر في صيغة (أفعِلْ) بعد أن كانت محذوفة في المضارع.

٩- لا تختلف صيغ الأمر عن صيغ الماضي في الصيغ المزيدة المبدوءة بالتاء (تفعَّلَ وتفاعلَ وتفعلَلَ) إلا بوجود نواة لام الفعل في الماضي (فتحة البناء) وحذفها في صيغ الأمر.

الفصل الثالث

التغير المقطعي لبناء الفعل للمفعول [١]

الفعل المبني للمفعول من أكثر الظواهر اللغوية العربية اطِّرادًا واتباعًا للقاعدة؛ لأنه بناء محوَّل عن المبني للفاعل، وهو الأصل[٢]، وهذا التحوُّل هو ما عبَّر عنه القدماء بالعدْل، كما في قول الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في تعريفه لهذا النوع من البناء: " هو ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولًا عن صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ويسمى فعل ما لم يسمَّ فاعله"[٣].

وهي بذلك ظاهرة عربية ذات خصوصية تامة؛ لكونها متفردة في اللغات السامية دون غيرها من فصائل اللغات الأخرى على وجه العموم، ومتفردة في العربية دون أخواتها الساميات على وجه الخصوص؛ إذ تدل على ذلك بصيغ خاصة في أبنية الفعل الثلاثي والرباعي والخماسي.

ويقوم بنائه على التغيير في شكل تركيب الفعل و استبدال بعض صوائت مقاطعه ببعض، وتقليص عدد مكوناته المقطعية في نوع معين من الأبنية، وفي هذا الفصل نرى إن كان هناك تغيرات

---

[١] تعدد تسميات هذه الظاهرة عند اللغويين منها: (المبني للمجهول، فعل مالم يسم فاعله، الفعل الذي شُغل بالمفعول)

[٢] أبو أوس إبراهيم الشمسان، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ط١، (جدة: دار المدني،١٤٠٧هـ)،١٤٠-١٤١

[٣]الزمخشري، مرجع سابق، ٢٥٨-٢٥٩

تمسُّ مكونات مقاطع الفعل المبني للفاعل بعد تحوله إلى المفعول، وإلى أي مدى يكون هذا التغيير؟، وهل يؤثر ذلك على الشكل المقطعي العام أم لا يؤثر؟.

ونبدأ أولًا برصد تغيرات الماضي المبني للمفعول ويليه المضارع في حالتي التجرد والزيادة لكلٍّ منهما على النحو الآتي:

أولًا: التغيرات المقطعية لبناء الماضي للمفعول

القاعدة العامة في بناء الماضي للمفعول هي ضمُّ أول متحرك فيه، وكسر ما قبل آخره، وهذه قاعدة عامة مطردة على جميع أبنية الفعل الماضية، يقول الزجاجي: " حكم مالم يسمَّ فاعله من الأفعال الماضية الثلاثية أن يضم أوله ويكسر ثانيه"[1] وينطبق هذا على الأفعال المجردة والمزيدة على حدٍّ سواء، وفي هذه الحالة يجب أن تغير صورة الصيغة الفعلية عن الأصل الذي وضعت عليه، مثال:

فَعَلَ ⟵ فُعِلَ

ف ـَـ / ع ـَـ / ل ـَـ ⟵ ف ـُـ / ع ـِـ / ل ـَـ

فَعلَلَ ⟵ فُعلِلَ

ف ـَـ ع / ل ـَـ /ل ـَـ ⟵ ف ـُـ ع / ل ـِـ/ ل ـَـ

فعَّلَ ⟵ فُعِّل

ف ـَـ ع /ع ـَـ/ ل ـَـ ⟵ ف ـُـ ع/ ع ـِـ/ ل ـَـ

فاعَلَ ⟵ فوعِلَ

ف ـَـ ـَـ / ع ـَـ / ل ـَـ ⟵ ف ـُـ ـُـ / ع ـِـ / ل ـَـ

ويتضح مما سبق أن الماضي إذا بني للمفعول استبدل بجنس نواته الأولى المتسعة وهي الفتحة نواة ضيقة خلفية [2] وهي الضمة، واستبدلت بجنس نواته الثانية أو ما قبل الأخيرة نواة ضيقة

---

[1] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ)، ٧٦

[2] الضمة خلفية؛ إذ ترتقع مؤخرة اللسان في المنطقة الخلفية من التجويف الفموي تجاه الحنك الأعلى.

أمامية[1] وهي الكسرة؛ إذ لا يمكن للنواة المضمومة الأولى أن تؤدي وظيفتها المقطعية مع النواة المفتوحة إلا في حال تحويلها إلى نواة مكسورة؛ لأن كلا الصوتين يوصفان بالضيق في إنتاجهما، وهذا التماثل الصوتي يسهل الحركة الانتقالية للسان أثناء النطق، وهي حين تنتقل إلى نواة الصامت الأخير فإنها تتحول إلى أمامية متسعة بنفس المتجه الإنتاجي لها.[2]

ومن هنا نلاحظ أن البنية المقطعية بعد البناء للمفعول قد حافظت على المستوى المكوناتي لها، أي لم يمس المكونات المقطعية أي تغيير، وفيما يلي مجموعة من الملاحظات الصوتية للانتقالات بين صيغ المفعول والفاعل في ثلاثة من أبنية الماضي:

- **المضعَّف:**

تقوم فكرة التضعيف على إسقاط نواة أول الصامتين المثليين (ص١ Ø ص٢ ح) حيث (ص١ = ص٢)، والنواة الساقطة في أبنية الأفعال المضعفة هي النواة الوسطى التي تتبع عين الفعل، ويرجع بعض الباحثين السبب في سقوط هذه النواة بالذات دون غيرها إلى سببين:[3]

١/ لأن النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تضعف عادةً من مدى حركة العين .

٢/ ولاقتصاد المجهود النطقي وتخفيف الصيغة؛ هذا لأن العربية تكره وتستثقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين، مما يتطلب إسقاط نواة المقطع الأوسط، وانتقال بادئته إلى

---

[1] الكسرة أمامية، إذ ترتفع مقدمة اللسان تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حد ممكن.

[2] عبدالقادر عبدالجليل، علم الصرف الصوتي، ط١، (عمّان: دار أزمنة، ١٩٩٨م)،٢٠٤ .

[3] البكوش، مرجع سابق، ١٠٠ .

المقطع الأول لتشكل خاتمة له، وبالتالي تتكون بنية المضعف من مقطعين، الأول متوسط مغلق تام المكونات الداخلية، والثاني قصير.

ولقد اقتصر بناء المضعف للمفعول على تغير جنس النواة الأولى إلى الضم، وفوَّت التضعيف كسر النواة ما قبل الأخيرة

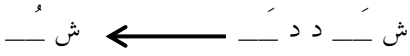

- **إتباع حركة الفاء في المزيد بالتاء:**

بناء الماضي المزيد بالتاء إلى المجهول يقتضي ضم الأول والثاني منه وكسر ما قبل الآخر، يقول ابن أبي الربيع: "فإن كان في أوله متحركان فتضمهما وتكسر ما قبل الآخر. فتقول في تَدَحْرَجَ: تُدُحْرِجَ بضم التاء والدال، وتكسر الراء، وتترك الساكن على حاله ولا تغيره"[1].

ويرى البحث أن السبب الصوتي في ضم الثاني من هذا البناء هو الإتباع الحركي ، فأول الصوتين المضمومين ضُمَّ للمفعولية، والآخر ضُمَّ إتباعًا له، حتى لا ينتقل اللسان من صوت صائت إلى صائت آخر مغاير له.

---

[1] ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد عيد الثبيتي،ج١، ط١،(بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ) ، ٩٥٥ .

تَفاعَلَ ⟵ تُفوعِلَ

وذلك من قبيل إتباع حركة الحرف المتأخر(الفاء) لحركة الحرف المتقدم(التاء) وهو الأقيس كما يقول ابن جني "فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول"[1].

- **همزة الوصل:**

يقوم بناء الفعل المبدوء بهمزة الوصل للمفعول على ضم الأول والثالث منه، وكسر ما قبل الآخر، وفصّل هذا ابن أبي الربيع في قوله: "فإن كان في أوله ألف وصل فتضم الأول؛ لأنه المتحرك الأول من حروف البنية، وتترك الثاني الذي قبله على حاله، ثم تضم ألف الوصل كراهية الخروج من كسر إلى ضم، ثم تكسر ما قبل الآخر، فتقول في اسْتَخْرَجَ زيد المال: اسْتُخْرِجَ المال، وكذلك تقول: انْطُلِقَ بِزيد، وما أشبه ذلك، ولا تجد هذا ينكسر أبدًا"[2].

اِنفَعَلَ ⟵ اُنفُعِلَ

اِفتَعَلَ ⟵ اِفتُعِلَ

اِستَفعَلَ ⟵ اُستُفعِلَ

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط١، ج١، (القاهرة: وازارة الأوقاف، ١٤١٥هـ)، ٣٧ .

[2] ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي، مرجع سابق، ٩٥٥ .

وهذا يعني أنه حدثت مماثلة صوتية بين نواتي المقطع الأول والثاني، أي كسرة همزة الوصل والضمة فصارت الكسرة ضمة؛ لأن الصائتين يحملان ذات الخصائص الصوتية فكلاهما يوصف بالضيق في أثناء إنتاجهما.

ثانيًا: التغيرات المقطعية لبناء المضارع للمفعول

القاعدة العامة التي تنظم بناء المضارع للمفعول هو ضم النواة الأولى (نواة مقطع المضارعة) وفتح النواة ما قبل الأخيرة، ويتصف هذا البناء بانه أقل تغيرًا من الماضي بسبب ثبات أوله، وهي سابقة محددة ومطردة على جميع الأفعال المضارعة:

يفْعَلُ ⟵ يُفْعَلُ

ي ـَـ ف / ع ـَـ / ل ـُـ ⟵ ي ـُـ ف / ع ـَـ / ل ـُـ

يفعلِلُ ⟵ يُفَعلَلُ

ي ـُـ/ ف ـَـ ع / ل ـِـ /ل ـُـ ⟵ ي ـُـ/ف ـَـ ع / ل ـَـ/ ل ـُـ

يفعِّلَ ⟵ يُفعَّل

ي ـُـ/ف ـَـ ع /ع ـِـ/ ل ـَـ ⟵ ي ـُـ/ف ـَـ ع/ ع ـَـ/ ل ـُـ

يفاعِلُ ⟵ يُفاعَلُ

ي ـُـ /ف ـَـ ـَـ/ ع ـِـ / ل ـُـ ⟵ ي ـُـ /ف ـَـ ـَـ / ع ـَـ / ل ـُـ

أما مقطعيًا فكما سبق في حديثنا عن الماضي فإنه لا فرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول؛ إذ كلاهما يحمل ذات المقاطع والمكونات الصوتية، وفيما يأتي أعرض بعضًا من الانتقالات الصوتية التي تعترض طريق التحول بين المبني للفاعل والمبني للمفعول:

- **المضارع المهموز:**

عند بناء المجهول من المضارع مهموز الفاء والمسند إلى همزة المتكلم تلتقي همزتان في أوله، همزة المتكلم المتحركة وهمزة الفاء الساكنة، والإجراء الذي يراه الصرفيون هو أن تقلب الهمزة الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى، وبما أن الحركة الأولى هنا هي الضمة فحرف العلة المجانس لها هو الواو .

يُؤمَرُ ⟵ مع همزة المتكلم ⟵ **أُؤمَرُ** ⟵ تخفف إلى ⟵ **أُومَرُ**

وهذا ما ينافي التحليل الصوتي الحديث الذي يرى أن أصوات العلة ماهي إلا ازدواج صائتين متماثلين أي أن الألف تتكون من فتحتين، والياء من كسرتين، والواو من ضمتين، ولذا فنعتها بالحرف هو نوع من تغافل الصورة النطقية لها، ووفقًا لهذا فإن السبيل إلى التخلص من التقاء الهمزتين هو حذف الهمزة الثانية والتعويض عنها بحركة قصيرة مجانسة لحركة الهمزة قبلها، وتفصيل ذلك مقطعيًا ما يلي:

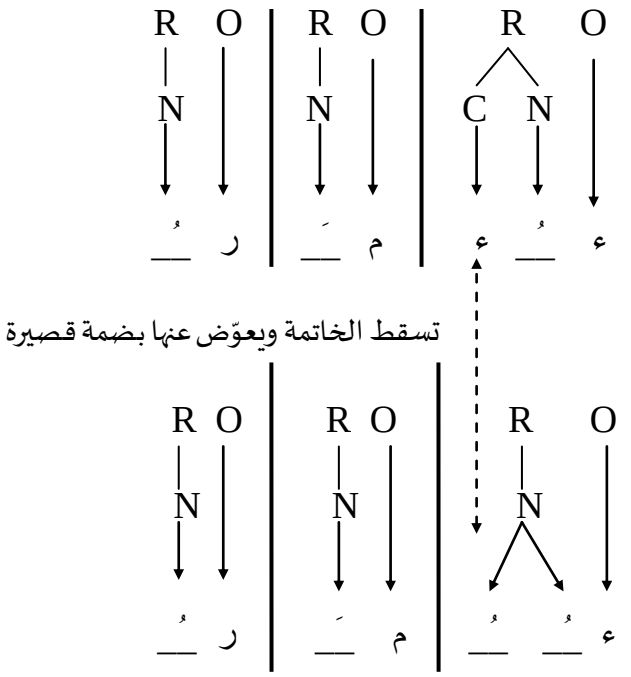

الرسم (١-٣): إجراءات التغير المقطعي لبناء المضارع المهموز المسند إلى المتكلم للمجهول(أؤمرُ)

وحينئذٍ يتحول المقطع الأول من متوسط مغلق تام المكونات الداخلية إلى مقطع متوسط مفتوح بقيمة 2 مورا، وفي مثل هذا يقول الدكتور عبد الصبور شاهين إن هذا النوع من التعويض إيقاعي، يحافظ على كمية المقطع دون فظ إلى نوعه، فهو في كلتا الحالتين طويل، ولكنه في الحالة الأصلية مقفل (ص ح ص) وفي البديلة بالتعويض مفتوح (ص ح ح)، ولكن كمية الأصوات واحدة، فلذلك ثبت إيقاع الكلمة وتحققت الصيغة المرادة. [١]

[١] شاهين، مرجع سابق، ١٨٣ .

- **المضعف:**

لبناء المضارع المضعف للمفعول يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر، ثم تنقل حركة العين على الفاء ليتم الإدغام، يقول سيبويه:" لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء"[١]، وعبر بعض علماء الأصوات عن هذه المسألة بحدوث قلب مكاني بين العين والنواة بعدها، إذ ليس شرطًا أن يكون القلب بين الصوامت فحسب [٢]، وسيتضح هذا مع الرسم التالي:

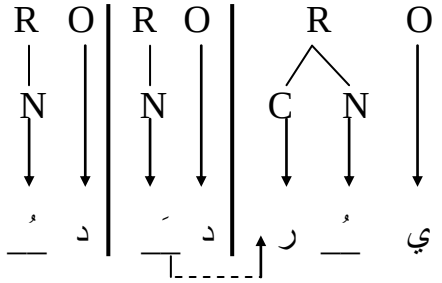

تنقل نواة المقطع الثاني إلى ما بعد خاتمة المقطع الأول، ويصبح تقسيم المقاطع هكذا:

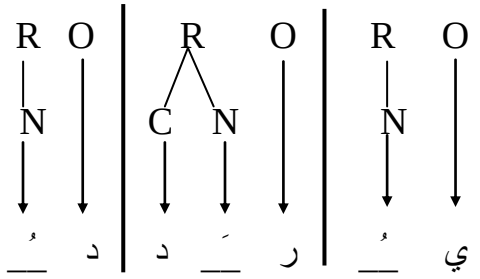

الرسم (٢-٣): إجراءات التغيير المقطعي لبناء المضارع المضعف للمجهول (يُرَدُّ)

---

[١] سيبويه، مرجع سابق ج٤ ، ٤٢٣ .

[٢] داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط١، (بيروت: مكتبة لبنان،١٩٧٣م)، ١٣٢-١٣٣ .

وهكذا فبعد أن كانت العين تحمل نواة أو قمة، أصبحت ذات قيمة صفرية (ع Ø) ولذلك فهي أدغمت في اللام بعدها، والحقيقة أنه لم يكن قلب مكاني فقط بل حدث نتيجة لذلك قلب مقطعي أيضًا؛ إذ تحول المقطع الأول من مقطع متوسط مغلق تام المكونات الداخلية إلى مقطع قصير، وتحول الثاني من قصير إلى متوسط مغلق.

- وأخيرا يجب أن ننبه إلى أن المضارع المزيد بالتاء لا يضم الحرف الثاني منه كما في الماضي – كما ذكرنا- ويرجع هذا إلى طبيعة المضارع فهو مطرد من حيث الزيادة الإلصاقية، وهي مقطع المضارعة.

خلاصة ونتائج الفصل الثالث

يتضح من خلال الوقوف على تحليل مكونات مقاطع الأفعال المبنية للمفعول ما يلي:

١- المعلوم والمجهول في العربية بناءان يقومان على تغيير صوتي على مستوى الصوائت الثلاث الوظيفية (الفتحة والضمة والكسرة)، ولا يتطرقان إلى التركيب الداخلي المقطعي للفعل.

٢- الثبات والتطابق المقطعي التام بين أبنية المبني للمعلوم والمجهول ومن هنا لا وجود لأي تغيير على مستوى مكونات المقطع فيما عدا المضارع المهموز والمسند إلى همزة المتكلم.

٣- عند بناء ماضي المضعف للمفعول يضم جنس النواة الأولى، ويفوّت التضعيف كسر النواة قبل الأخيرة.

٤- في بناء الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل للمفعول تحدث مماثلة صوتية بين قمتي المقطع الأول والثاني (ا ـُ ن / ف ـُ / ع ـِ / ل ـَ) بضم كلتيهما مراعاة لجانب الخفة والتسهيل.

٥- القلب المقطعي بين المقطع الأول والثاني من المضارع المضعف عند بنائه للمفعول نتيجة القلب المكاني بين العين والنواة بعدها (يُردَدُ ⟵ يُرَدُّ).

٦- ضم الثاني اتباعًا للأول في ماضي الفعل المزيد بالتاء المزيد عند بنائه للمفعول (تُفُعِّلَ- تُفوعِلَ)، في حين لا يكون هذا في المضارع المزيد بالتاء؛ لأن المضارع مطرد من حيث الزيادة الإلصاقية المستقلة (يُتَفعَّلُ – يُتفاعَلُ).

٧- عند التقاء الهمزتين في مضارع المهموز المسند إلى المتكلم يتم إسقاط خاتمة المقطع الأول (الهمزة الثانية) والتعويض بضمة قصيرة من جنس ما قبلها، وهو نوع من التعويض الإيقاعي الذي يحافظ على كمية المقطع.

الفصل الرابع

التغيّر المقطعي لإسناد الفعل

الضمائر هي أحد أهم أقسام الكلام العربي بعد الاسم والفعل والحرف، إذ لا يعدها بعض الباحثين من فروع الاسم كما قرر أوائل النحاة من قبل، وإنما هي لواحق وألفاظ معينة قصيرة البنية[1] ، لا تدل بمعناها على مسمى كالاسم ولا على حدث مرتبط بزمن كالفعل، وإنما تتجه دلالتها إلى المعاني الصرفية العامة التي تلتحق بالفعل أو الاسم للتعبير عن شخصنة عموم المتكلم أو المخاطب والغائب.

ولا شك أن باتصال الضمائر وإسنادها إلى الاسم أو الفعل تحدث تغيرات داخل بنية ما تتصل به، ولذلك فهي لا تستقل في الكتابة والنطق عما لصقت به؛ لكونها أجزاء من البنية تلتصق بالفعل وتصير كالجزء منه.

وفي العربية ثلاث عشرة حالة إسنادية بعدد الضمائر التي يسند إليها الفعل [2]، وتختلف تبعًا لذلك مكونات المقاطع الداخلية لها، وسيظهر هذا الفصل – بإذن الله – طبيعة تلك التغيرات التي

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٦، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية،١٩٧٨م)، ٢٩٠ .
[2] شاهين، مرجع سابق، ٦٥ .

تمسُّ مكونات مقاطع الأفعال المسندة، وأثرها على البنية المقطعية، والمواضع التي يحدث فيها التغيير دون غيرها.

وسيبدأ أولًا برصد تغيرات الأفعال المسندة إلى الضمائر المتحركة ثم المسندة إلى الضمائر الساكنة الثلاث (الألف والواو والياء) على النحو الآتي:

أولًا: التغيرات المقطعية لإسناده إلى ضمير متحرك

تتصل ضمائر الرفع الثلاث المتحركة بالأفعال وهي لواحق متحركة؛ إذ تنتهي بحركة طويلة أو قصيرة وتبتدئ بصامت، واتصالها بالأفعال وفق ورودها عن العرب كالتالي:

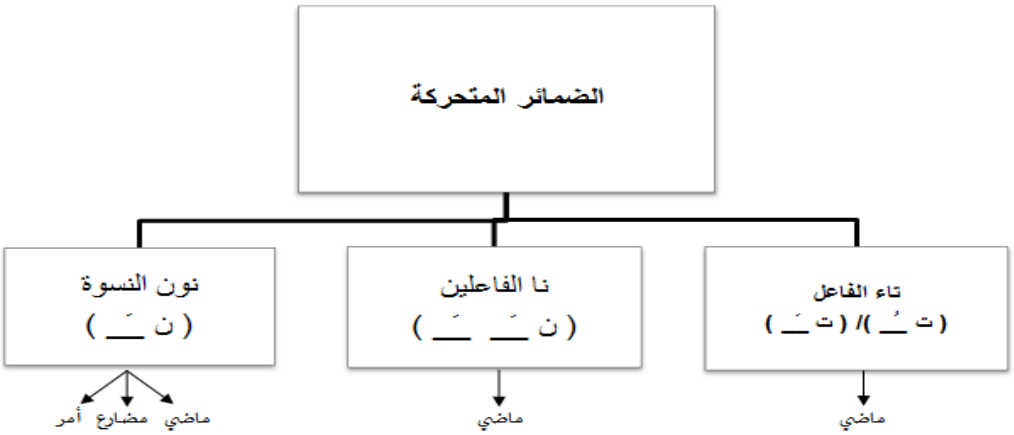

وهي بلا شك مقاطع مستقلة من النمط المفتوح تحتوي على بادئة ونواة تلحق الأفعال وتحدث بها تغييرًا على المستوى المقطعي لها.

١- إسناد الماضي إلى ضمير متحرك:

تقع الأفعال الماضية في هذا النطاق تحت قانون توفير الجهد وتقليص توالي المقاطع المتشابهة القائم على إسقاط النواة الأخيرة قبل إلحاق الضمير المتحرك بها، أي نواة اللام (ل Ø)، التي تتحول إلى خاتمة coda للمقطع الذي يسبقها بعد أن كانت بادئة Onset في مقطع مستقل لها، ويجري هذا النظام على جميع الأفعال الماضية المجرد والمزيد منها.

والأفعال المزيدة هي بالطبع لا تتوالى فيها نمط المقاطع القصيرة (بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط) ولكن يتم فيها إسقاط نواة اللام قبل إلحاق الضمير المتحرك بها وذلك قياسًا على المجرد.

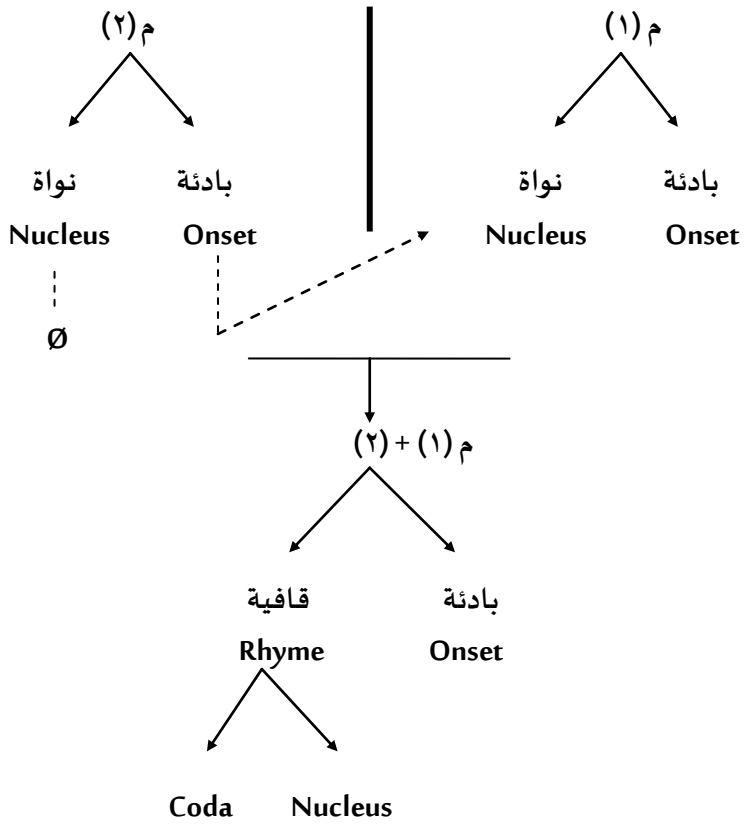

الرسم (١-٤): الدمج المقطعي بين مقطعين قصيرين

وهذا يتوجب إذن إعطاء اللام قيمة صفرية، وهي في اصطلاح الأصواتيين نزع الحركة أو سلبها من الصامت السابق لها، ونتيجة لهذا يجب دمج المقطعين القصيرين (مقطع العين واللام) في مقطع واحد متوسط مغلق، ويمكن صياغة القاعدة الصوتية كالتالي:

كل مقطعين قصيرين (بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط)ينتهي بهما الفعل الماضي يجب أن يدمجا في مقطع متوسط مغلق تام المكونات الداخلية قبل إلحاق الضمير به.

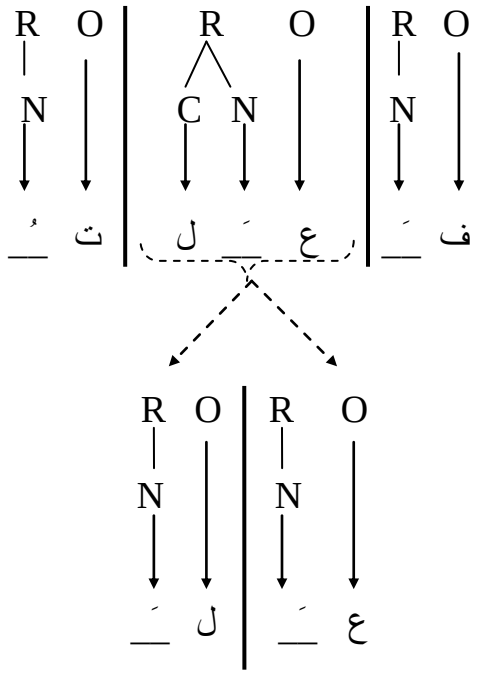

الرسم (٢-٤): تغيرات البنية المقطعية للماضي المسند إلى ضمير متحرك (فعلتُ)

وهذا يعني أن المقطع الأوسط المغلق من الفعل ما هو إلا مزيجٌ من دمج مقطعين قصيرين نتيجة إلحاق الضمير المتحرك به.

أما إذا كان الفعل ينتهي بمقطعين أولهما متوسط مغلق والآخر قصير كالأفعال المجردة المضعفة نحو (شدَّ) والمزيدة مضعفة اللام نحو (احمرَّ- اقشعرَّ) فإنه عند إلحاق الضمير المتحرك بها نلاحظ أن المقطعين يتبادلان المواقع، فالمتوسط المغلق يصبح قصيرًا، والقصير ينتقل إلى متوسط وذلك نتيجة فك التضعيف وإسقاط نواة اللام، ويتضح ذلك من خلال الرسم التالي:

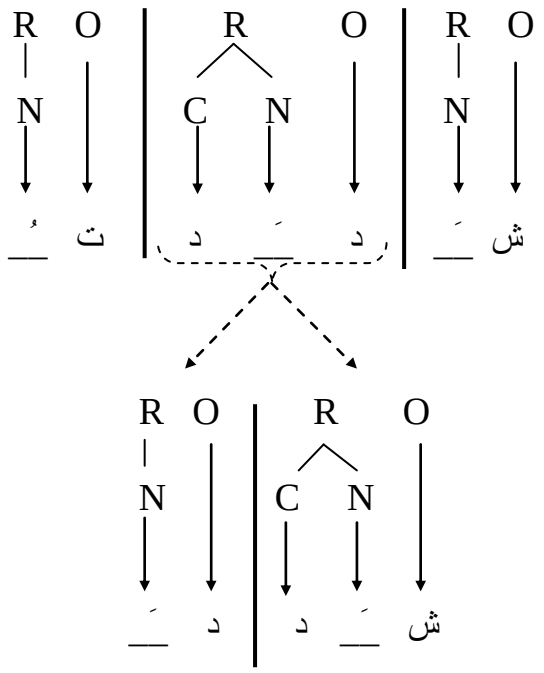

الرسم (٣-٤): تغيرات البنية المقطعية للماضي المضعف المسند إلى ضمير متحرك (شددتُ)

٢- إسناد المضارع والأمر إلى نون النسوة:

إلحاق مقطع ضمير نون النسوة وهو النون المتحركة بالفتح (ن ـَ) بمقاطع الفعل المضارع والأمر يستلزم قبلًا تجريد لامهما من أي نواة أو صائت وجعلها خاتمة وقفلًا للمقطع السابق لها، وبالتالي سيكون الفعل متاحًا لاتصال أي مقطع به، وهذا لا يظهر إلا في الفعل المضارع المتحرك بحركتي الإعراب (الرفع والنصب)؛ لأن اللام حينئذ ذات نواة، ويجري عليها التغيير نفسه الذي جرى على الماضي من إسقاط النواة ودمج اللام مع المقطع الذي يسبقها لتكون خاتمة له، ثم إلحاق الضمير بها.

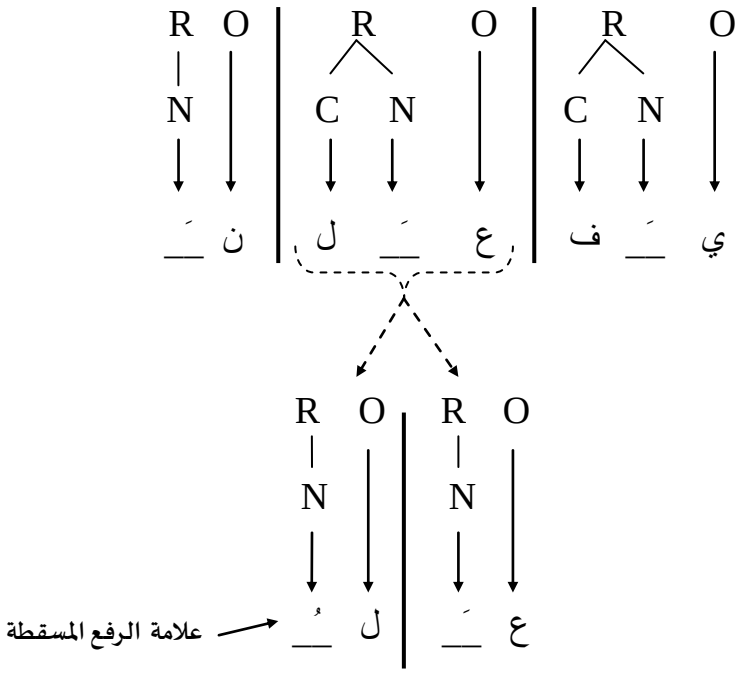

الرسم (٤-٤): تغيرات البنية المقطعية للمضارع المرفوع المسند إلى نون النسوة (يفعلنَ)

أما المضارع المجزوم والأمر فلا تغيير داخل مكونات مقاطعهما حين اتصال الضمير المتحرك بهما؛ لأن المقطع الأخير منهما هو من النمط المتوسط المغلق، وبالتالي هما ذواتا لامٍ صفرية، أي لا تحتوي لامهما على نواة ، فلا تحتاج مقاطعهما إلى إعادة تشكيل مقطعي لاستقبال ضمير جديد، وإنما يتصل الضمير بهما مباشرة.

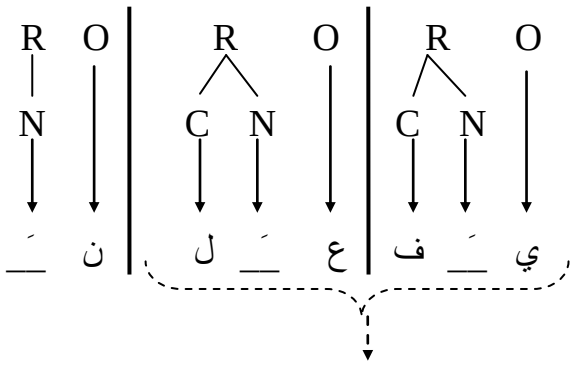

الرسم (٥-٤): تغيرات البنية المقطعية للمضارع المجزوم المسند إلى نون النسوة (يفعلنَ)

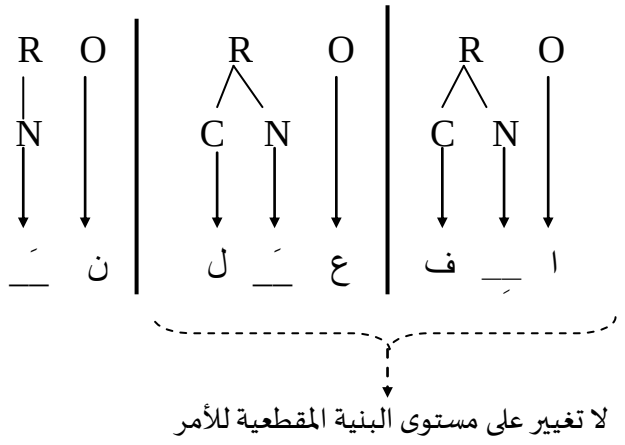

الرسم (٦-٤): تغيرات البنية المقطعية للأمر المسند إلى نون النسوة (افعلنَ)

ثانيًا: التغيرات المقطعية لإسناده إلى ضمير ساكن

الضمائر الساكنة في العربية ثلاثة هي: ألف الاثنين (ـَـَ)، وواو الجماعة (ـُـُ) ، وياء المخاطبة (ـِـِ) ، وهي في النظام الصوتي للغة تمثل مجموع حركتين قصيرتين، تتصل بالمقطع الأخير من الفعل وتكون نواة له على نحو ما يلي:

١- إسناد الماضي إلى ضمير ساكن:

تحافظ بنية الماضي على المستوى المقطعي لها عند إسنادها إلى ضمير ألف الاثنين (ـَـَ)؛ لأنها من جنس الممثل الصوتي لنواة اللام، وهو صائت الفتح القصير الذي يمثل نصف الفترة الزمنية لإنتاج الألف، ولذا بقيت على حالها دون تغيير سوى بزيادة فتحة قصيرة على نواة المقطع الأخير.

أما عند إسنادها إلى واو الجماعة (ـُـُ) تغيرت اللام وذلك بنقلها من صائت قصير إلى صائت واوي طويل للمناسبة الصوتية (نواة المقطع الأخير تساوي ٢ مورا).

وإجراءات التغيير المقطعي للماضي حال إسناده إلى هذه الضمائر فإنها لا تختلف عن إسناده إلى الضمائر المتحركة من حيث إسقاط نواة مقطع اللام وتهيئته لاستقبال مكون صوتي إضافي، لكن الفرق بينهما أنه في المتحركة حين تنتزع النواة من اللام ترحَّل حينئذ إلى المقطع الذي يسبقها فتدمج وتصبح خاتمة له؛ لأن المكون الصوتي الذي أضيف هو مقطع مستقل لا يمكن أن تكون اللام أحد مكوناته.

في حين أن الماضي إذا أسند إلى ضمير ساكن فلا تحتاج اللام إلى أن ترحَّل إلى مقطع سابق وتدمج معه؛ لأن المكون الصوتي المضاف هو نظير النواة المحذوفة منها، واحتياج المقطع له إلزامي فلا بادئة بلا نواة.

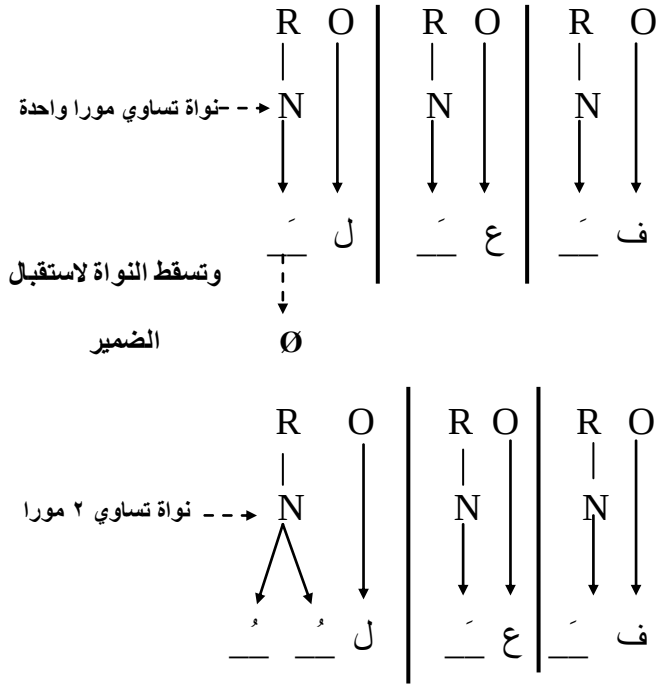

الرسم (٧-٤): تغيرات البنية المقطعية للماضي المسند إلى ضمير ساكن (فعلوا)

إذن التغيير المقطعي الذي يلاحظ على أبنية الماضي المسندة إلى الضمائر الساكنة هو زيادة صائت قصير على نواة المقطع الأخير من الفعل.

٢- إسناد المضارع إلى ضمير ساكن:

لا يختلف المضارع عن الماضي في إسناده إلى الضمائر الساكنة، فكما أن الماضي يسقط نواة المقطع الأخير وهي علامة البناء ليركِّب نواة أخرى بصائت إضافي، كذلك المضارع يسقط نواة الإعراب ليحل محلها ضمير وهو النواة الطويلة.

غير أن المضارع قد يلحقه مقطع آخر بعد الضمير في حالة الرفع وهو مقطع قصير (بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط) وذلك تبعًا للقواعد التي انتحاها العرب وجعلوا ثبوتها علامة للرفع وحذفها علامة للنصب والجزم.

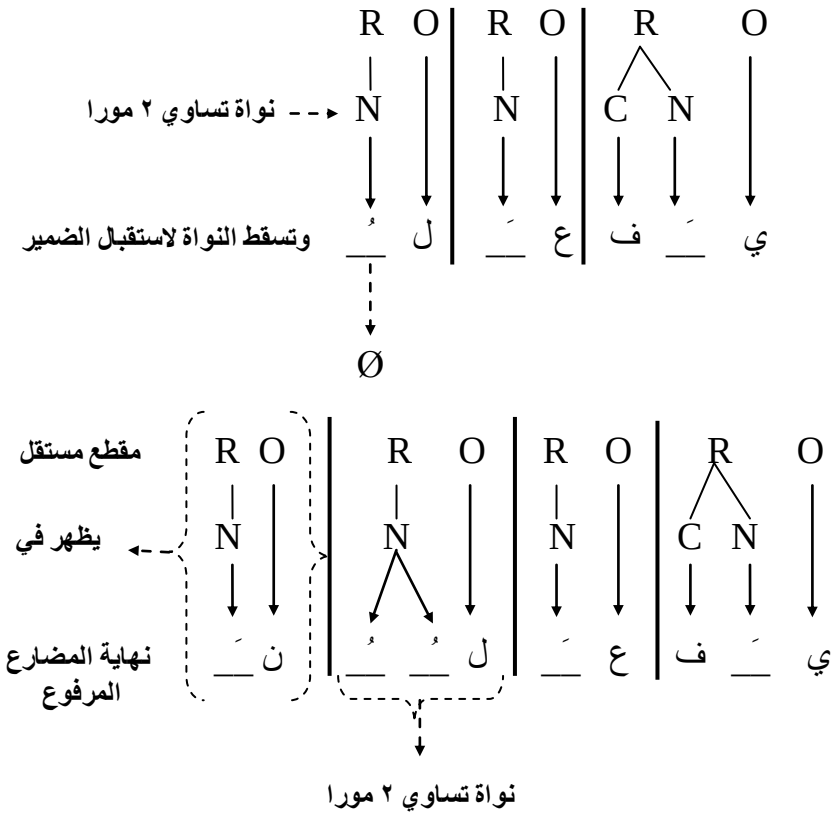

الرسم (٨-٤): تغيرات البنية المقطعية للمضارع المسند إلى ضمير ساكن (يفعلون)

٣- إسناد الأمر إلى ضمير ساكن:

كون الأمر ينتهي بمقطع مغلق، واللام لا تحمل نواة؛ لأنها خاتمة للمقطع الأخير فاتصال الضمير الطويل بها يجعلها تستقل في مقطع تكون هي البادئة فيه، والضمير نواة لها بمقدار ٢ مورا، فإذن نحن بإسنادنا الضمير للفعل نضيف نواة لصامت، وبالتالي تتغير بنية المقطع بعد الإسناد وفقًا لإجراءات التغيير التالية:

١/ انقسام المقطع الأخير إلى مقطعين، مقطع قصير ومقطع طويل، بعد أن كان مقطعًا متوسطًا مغلقًا تام المكونات الداخلية.

٢/ تحول اللام من خاتمة إلى بادئة لمقطع جديد، وهذا يحدث كثيرًا في حالات تصريف الأفعال- كما رأينا في الفصول السابقة-، نتيجة الانفصال أو الانقسام المقطعي على عكس الدمج المقطعي الذي يحول المقطعين إلى مقطع واحد متوسط مغلق.

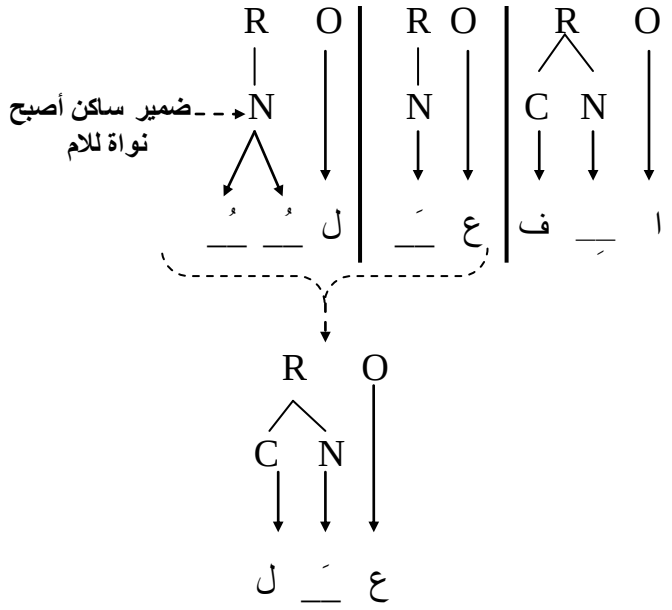

الرسم (٩-٤): تغيرات البنية المقطعية للأمر المسند إلى ضمير ساكن (افعلوا)

بقي أن ننبه أخيرًا إلى أن الأفعال المضعفة حال إسنادها إلى الضمائر الطويلة فإنه لا يفك تضعيفها كما في إسنادها إلى الضمائر المتحركة، بل تبقى على حالها مضعفة(شِدّ شِدّوا)؛ فالسياق الصوتي للمضعف المسند إلى ضمير ساكن مقبول مقطعيًا كما يظهر خلال الرسم:

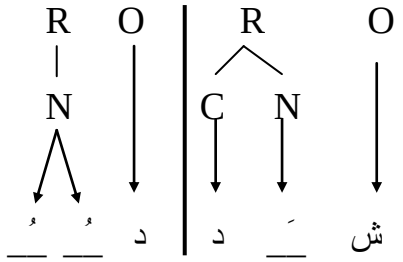

الرسم (١٠-٤): البنية المقطعية للمضعف المسند إلى ضمير ساكن (شدُّوا)

خلاصة ونتائج الفصل الرابع

من خلال استعراض حالات واجراءات التغير المقطعي لإسناد الفعل إلى الضمائر بنوعيها المتحركة والساكنة نهتدي إلى النتائج التالية:

١- يقوم الإسناد في أساسه على إسقاط نواة اللام أولًا، وإعطائها القيمة الصفرية؛ حتى يتهيأ الموقع لاستقبال مقطع صوتي جديد، أو مكون صوتي جديد.

٢- الضمائر العربية التي تتصل بالفعل تنقسم مقطعيًا إلى:

أ- **ضمير متحرك(ضمير صائتي قصير):** وهو ذلك الذي يكوّن مقطعًا من بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط، وبالتالي فإن الإضافة الإسنادية للفعل من هذا الضمير هي إضافة مقطع صوتي جديد.

ب- **ضمير ساكن (ضمير صائتي طويل):** وهو الذي يحتوي على نواة طويلة تساوي ٢ مورا، وبالتالي فإن الإضافة الإسنادية للفعل من هذا الضمير هي إضافة مكون صوتي جديد (نواة) وليس مقطعًا، ولذا فإن ارتباطه بالمقطع اللام الأخير أشد إلحاحًا من الضمير المتحرك.

٣- الموضع الذي يتأثر نتيجة الإسناد في الأفعال الصحيحة هو المقطع الأخير ، ولذلك نجد أن جميع التغيرات تقع على المقطع الأخير للفعل.

٤- كل مقطعين قصيرين ينتهي بهما الفعل الماضي يجب أن يدمجا في مقطع متوسط مغلق تام المكونات الداخلية قبل إلحاق الضمير المتحرك به.

٥- تحوّل لام الفعل الماضي من بادئة إلى خاتمة عند اتصالها بضمائر الرفع المتحركة نتيجة الدمج.

٦- عندما تكون اللام ذات قيمة صفرية فإنه لا تغيير على مستوى المقاطع كما في اتصال مقطع نون جمع الإناث (ن ـِ) بالمضارع المجزوم والأمر.

٧- الأفعال المضعفة حال إسنادها إلى الضمائر المتحركة يفك تضعيفها بإسقاط نواة اللام (شدَّ ⟵ شددتُ/ شددنا/ شددن/ يشددنَ/ اشددنَ)، خلاف إسنادها إلى الضمائر الطويلة بل تبقى على حالها مضعفة (شدّا / شدّوا/ يشدّا / تشدّين / تشدّون/ شِدّوا / شِدّا).

٨- تحافظ بنية الماضي على المستوى المقطعي لها عند إسنادها إلى ضمير ألف الاثنين (ـَ ـَ): لأنها من جنس الممثل الصوتي لنواة اللام (ف ـَ/ ع ـَ / ل ـَ) ⟵ (ف ـَ / ع ـَ/ ل ـَ ـَ).

٩- تحوّل لام الأمر من خاتمة إلى بادئة عند اتصالها بالضمائر الساكنة، وذلك نتيجة للانقسام المقطعي.

١٠- من مظاهر التغيير المقطعي الدمج المقطعي والانقسام المقطعي، وهما:

أ- **الدمج المقطعي:** هو إعادة تشكيل المقطعين وجمعهما في مقطع واحد متوسط مغلق تام المكونات الداخلية، وذلك تبعًا لقواعد أنماط مقاطع اللغة وسماتها، وهذه الظاهرة هي إحدى وسائل قانون اقتصاد الجهد.

ب- **الانقسام المقطعي:** هو تفريع المقطع المتوسط المغلق إلى مقطعين منفصلين.

١١- وهنا جدول يلخص تحولات اللام المقطعية بعد إسنادها إلى الضمائر بنوعيها:

جدول رقم (١-٤): تحولات اللام المقطعية بعد الإسناد

زمن الفعل	الضمير المسند	حالة اللام بعد الإسناد
الماضي	المتحرك	تتحول من بادئة إلى خاتمة
المضارع المرفوع	المتحرك	تتحول من بادئة إلى خاتمة
المضارع المجزوم والأمر	المتحرك	تبقى على حالها (خاتمة)
الماضي	الساكن	تبقى على حالها (بادئة)
المضارع المرفوع	الساكن	تبقى على حالها (بادئة)
المضارع المجزوم والأمر	الساكن	تتحول من خاتمة إلى بادئة لمقطع جديد

الفصل الخامس

التغير المقطعي لتوكيد الفعل

إن التوكيد من الظواهر النحوية التي حظيت بنصيبٍ وافرٍ من الدراسات النحوية والبلاغية والدلالية، ولأن طرق التوكيد متنوعة وأساليبه مختلفة فإن من أحد أهم أساليبه عند النحاة هو إلحاق صوت النون اللثوي – الأنفي – المجهور المتوسط بالفعل لإعطائه تلك الدلالة التي تؤكد على أهمية الحدث وتقوده إلى مرافئ التصديق والاقتناع.

ويأتي هذا عبر إلحاق النون بالفعل في زمني التكلم (المضارع) والطلب (الأمر)، "ولعل السر الكامن وراء اختيار هذا الصوت اللثوي الأنفي لما يمتلكه من خاصية الجهر، والقوة الإسماعية العالية، والإيقاع الموسيقى المصاحب لها في أثناء النطق، فضلًا عن تمتعها بخاصية الوضوح السمعي، والخفة على اللسان، ولإمكانية مدَّها ما يولد الفونيم فوق التركيبي (التنغيم) Intonation ، وهذا يساعد على زيادة قدرتها التوكيدية، لتأدية مهام وظيفتها، وهذا الأمر لا يمكن أن يتأتى للأصوات الأخرى البديلة" [1].

[1] عبد القادر عبد الجليل، مرجع سابق، ٢١٠ .

وتوكيد المضارع والأمر بواسطة هذا الصوت اللثوي – الأنفي – يأتي على هيئتين صوتيتين، ويقع في آخرهما: [١]

١- **نون مفردة الإنتاج الصوتي:** وهي ذات تركيب صفري (Ø)، وسمّاها قدامى القوم نون التوكيد الخفيفة.

٢- **نون مزدوجة الإنتاج الصوتي:** وهي في حقيقتها صامت طويل يساوي زمنه زمن صوتين اثنين Double- Consonant ، وهي مقطعيًا (ص ص ح) ويسميها قدامى القوم نون التوكيد الثقيلة، وينعكس هذا المتجه الصوتي على الوظيفة الصوتية له؛ إذ يقوم بوظيفة صوتين في آن واحد.

وفي فائدة تكريرها يقول الفراهيدي: "أنهما للتوكيد، كما التي تكون فصلًا؛ فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا" [٢].

وسوف نحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على تغيرات الفعل المضارع والأمر المقطعية حال اتصالهما بنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة.

---

[١] المرجع السابق، ٢٠٨

[٢] سيبويه، مرجع سابق ج ١، ص١٤٩

أولًا: التغيرات المقطعية لتوكيد المضارع

- **تغيرات تأكيد المضارع المفرد:**

النموذج الثابت للمضارع المفرد قبل اتصال النون التوكيدية به هو بنية مؤلفة من ثلاثة مقاطع، الأول متوسط مغلق تام المكونات الداخلية، والثاني والثالث من النمط القصير والأدنى للمقاطع العربية:

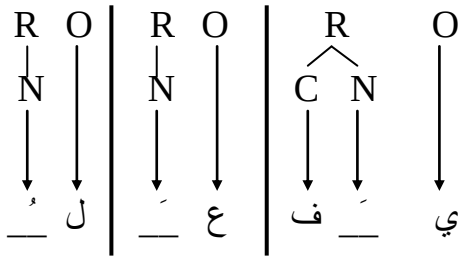

الرسم (١-٥): البنية المقطعية للمضارع المفرد (يفعلُ)

وبالطبع يتعرض هذا النموذج لمجموعة من التغيرات التي تمس مكونات المقطع الداخلية بعد اتصال نون التوكيد بها، ويجب قبل استعراض ذلك أن نبين الصورة المقطعية لكل من نوني التوكيد المفردة والمزدوجة:

*** النون المفردة مقطعيًا = صامت واحد لا تتبعه نواة، أي ذا قيمة صفرية (Ø) ، وبالتالي فهو يكون خاتمة coda للمقطع الأخير من الفعل.**

*** النون المزدوجة مقطعيًا = صامتين متبوعين بنواة (ص ص ح)، والسمات العربية للمقاطع لا تقبل هذا المقطع لأي سبب كان مما يستوجب معالجة مقطعية لهذه النون،**

حيث ينتقل الصامت الأول (النون الأولى) إلى المقطع الأخير من الفعل مكونا له خاتمة coda، وتبقى النون الثانية مع نواتها في مقطع مستقل لهما.

وعند اتصال نون التوكيد الخفيفة بالمضارع المفرد يتحول المقطع الأخير القصير إلى متوسط مغلق؛ لأن النون ختمته، ويحدث التغيير نفسه حين الاتصال بالثقيلة مع زيادة مقطع قصير في نهاية الفعل، ويمكن صياغة القاعدة كالتالي:

- **النون المفردة واتصالها بالمقطع الأخير من الفعل:**

(مقطع قصير من بادئة وقافية بنواة فقط + صامت النون الساكنة) = مقطع متوسط مغلق.

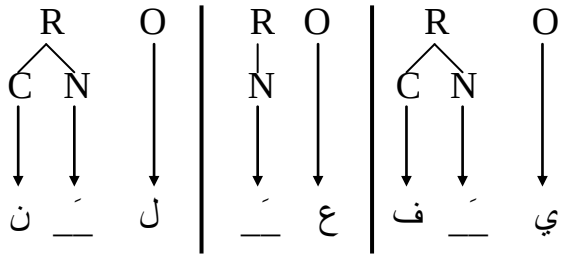

الرسم (٢-٥): البنية المقطعية للمضارع المفرد المؤكد بالنون المفردة

- **النون المزدوجة واتصالها بالمقطع الأخير من الفعل:**

(مقطع قصير من بادئة وقافية بنواة فقط + نون التوكيد المشددة) = مقطع متوسط مغلق ومقطع قصير.

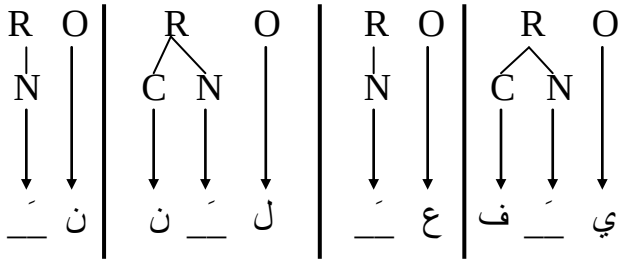

الرسم (٣-٥): البنية المقطعية للمضارع المفرد المؤكد بالنون المزدوجة

- **تغيرات تأكيد المضارع المسند:**

يجب على النون التوكيدية أن تكون مزدوجة حين تكون بعد ألف الاثنين ونون النسوة؛ إذ إن كميتها المفردة لا تكفي لأداء مهمتها الوظيفية، ولا شك أن في ذلك سرًّا مقطعيًا كامنًا يظهر من خلال التحليل المكوناتي لمقاطع الفعل في أثناء إسناده إلى هذين الضميرين، ولعل مكمن السبب في ازدواجية النون هنا هو الألف (ـَـ) التي تسبقها، فهي إما أن تكون ألف الاثنين (الضمير) أو الألف الفارقة التي تكون بعد نون النسوة التي أنشأها الصرفيون للفصل بين الأصوات المتماثلة (نون النسوة ونون التوكيد).

فنلاحظ بعد إسناد الفعل إلى ألف الاثنين ونون النسوة وتوكيدها بالنون المفردة توليد مقطع مديد (ص ح ح ص) وهذا ما لا يستسيغه النظام المقطعي العربي ويحاول التخلص منه إلا في حالة الوقف أو حالة الإدغام، ولذا كانت النون المزدوجة وسيلة لإدغام (النونين)، أي بادئة المقطع الأخير بخاتمة المقطع الذي يسبقها، وهو ما عُبِّرَ عن بالتقاء الساكنين، يقول الرضي: "التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقًا، وفي المدغم قبله ليّنٌ في كلمة"[١].

[١] الاستراباذي، مرجع سابق ج٢، ٢١٠

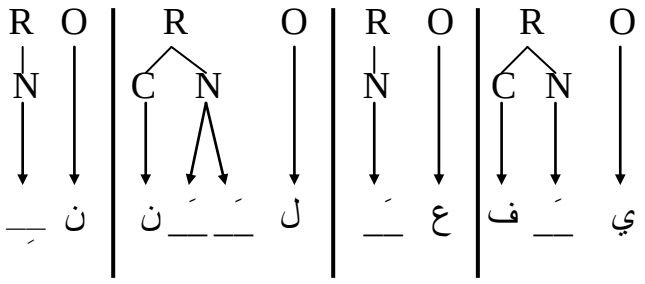

الرسم (٤-٥): البنية المقطعية للمضارع المؤكد بالنون المزدوجة والمسند إلى ألف الاثنين

أما بالنسبة للفعل المسند إلى ضمير ساكن (واو الجماعة وياء المخاطبة) والمؤكد بنون مزدوجة فهنا تلتقي ثلاث نونات (نون الرفع ونوني التوكيد) كما في النموذج:

جدول رقم (١ - ٥): الصورة المقطعية الممتنعة للمؤكد بالنون المزدوجة والمسند إلى ضمير ساكن

ي : ـَـ : ف	ع : ـَـ	ل : ـُـ ـُـ	ن : ـَـ	ن ن ـَـ
C : N : O	O : N	O : N = ٢ مورا	N : O	مقطع غير مقبول

أول إجراءات المعالجة المقطعية للنموذج السابق إسقاط مقطع نون الرفع (ن ـَـ) وحذفه لمنع توالي الأمثال، ثم تقصير الضمير الطويل (ـُـ ـُـ) حتى لا يتولد المقطع المديد الذي لا يصح إلا وقفًا أو إدغامًا (ص ح ح ص) ⟵ (ص ح ص ص)، وتنتهي الصورة المقطعية إلى:

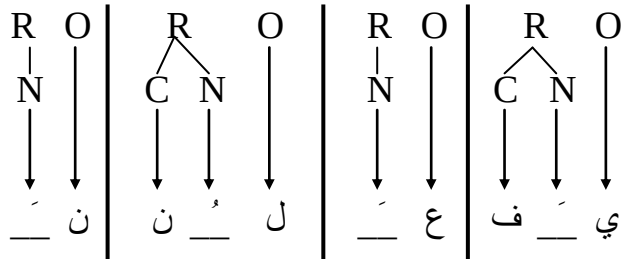

الرسم (٥-٥): البنية المقطعية للمضارع المؤكد والمسند إلى ضمير ساكن

وفي حالة التوكيد بالنون المفردة للمسند إلى الضمير الساكن تلتقي نونان (نون الرفع ونون التوكيد المفردة)، ولا حاجة إلى حذف أحدهما لأن السياق مستساغ مقطعيًا، فالنون المفردة ختمت مقطع نون الرفع المفتوح، وفقًا للقاعدة التالية:

(مقطع قصير من بادئة وقافية بنواة فقط + صامت النون الساكنة) = مقطع متوسط مغلق.

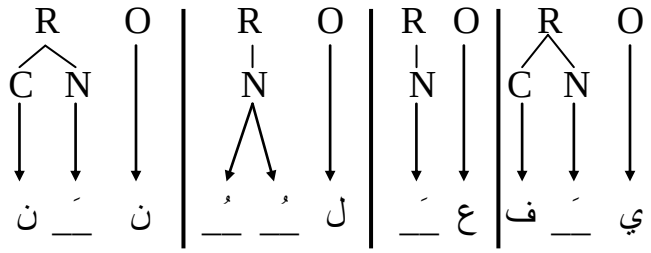

الرسم (٦-٥): البنية المقطعية للمضارع المؤكد بالنون المفردة والمسند إلى ضمير ساكن (واو الجماعة)

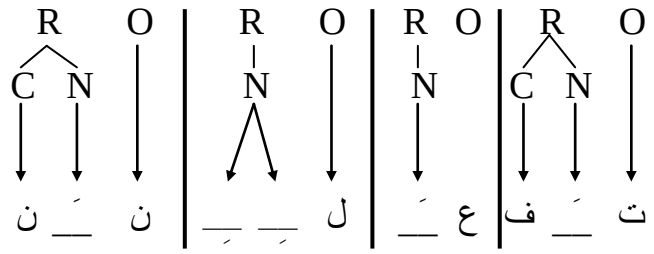

الرسم (٧-٥): البنية المقطعية للمضارع المؤكد بالنون المفردة والمسند إلى ضمير ساكن (ياء المخاطبة)

ثانيًا: التغيرات المقطعية لتوكيد الأمر

- **تغيرات تأكيد الأمر المفرد:**

النموذج المقطعي الثابت لفعل الأمر قبل اتصال النون التوكيدية به هو بنية مؤلفة من مقطعين متوسطين مغلقين تامّين المكونات الداخلية.

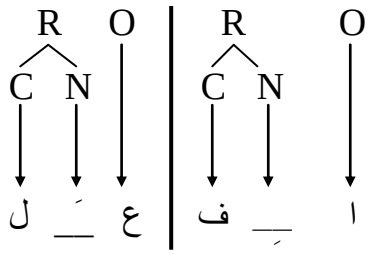

الرسم (٨-٥): البنية المقطعية للأمر المفرد (افعلْ)

وبالتأكيد سيتغير مقطعيًا عقب اتصال نون التوكيد به سواء أكانت مفردة أو مزدوجة، وأستطيع أن أقول أنها من أقوى وأهم التغيرات التي حدثت في الفعل على مرِّ تصاريفه، فمن المعروف أن الأمر الصحيح المفرد يبني على السكون في آخره، وبالتالي فالمقطع الأخير متوسط مغلق؛ لأن اللام ساكنة ذات قيمة صفرية، والنون المفردة أيضًا ذات قيمة صفرية (ل Ø = ن Ø) وتواليهما في مقطع واحد مستحيل، مما يتطلب تحريك اللام وإعطاءها قمة (نواة) تستطيع أن تتقوى بها وتكوّن مع النون التوكيدية مقطعا منفصلًا تام المكونات الداخلية، وكذلك الأمر في النون المزدوجة، حيث تنضم النون الأولى إلى اللام في مقطع واحد، والنون الأخرى مع نواتها في مقطع مستقل، فتحولت اللام بهذا من خاتمة إلى بادئة لمقطع جديد.

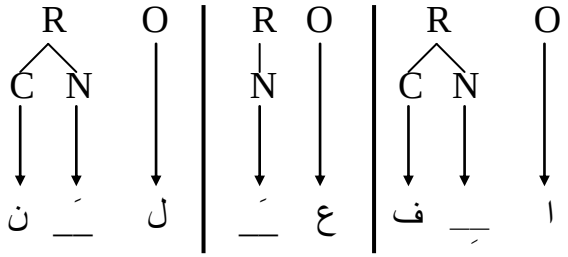

الرسم (٩-٥): البنية المقطعية للأمر المفرد المؤكد بالنون المفردة

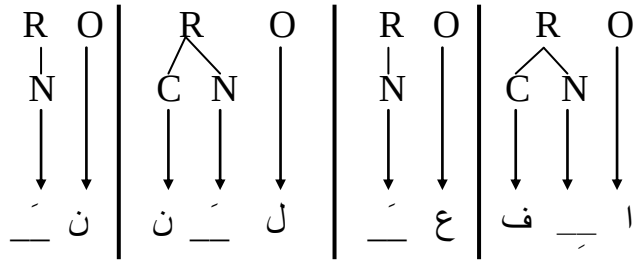

الرسم (١٠-٥): البنية المقطعية للأمر المفرد المؤكد بالنون المزدوجة

- **تغيرات تأكيد الأمر المسند:**

لا فرق في الإسناد بينه وبين المضارع إلا من ناحية أن الأمر مبني دائمًا ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقًا، ولا شك بأن هذا يجعل المقطع أقل تأثرًا من المضارع، فعند اتصال نون التوكيد بالأمر المسند إلى ضمير طويل (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) يتمّ تقصير الضمير منعًا من نشوء مقطع مديد(ص ح ح ص) الذي لا يجوز إلا في حالة الوقف أو الإدغام.

أما المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة فإنَّ تغيراتها تطابق تغيرات المضارع ولا تكاد تختلف عنها.

خلاصة ونتائج الفصل الخامس

ختامًا ينتهي هذا الفصل إلى ما يلي:

١- نون التوكيد مقطعيًا إما أن تكون مفردة الإنتاج الصوتي أي ذات صامت واحد دون نواة، وبالتالي فهي تكوّن خاتمة، وإما مزدوجة الإنتاج الصوتي أي ذات صامتين تتبعهما نواة، بالتالي ستكون الأولى خاتمة لمقطع، والثانية مع نواتها في مقطع مستقل.

٢- اتصال النون بالمضارع المفرد يحوِّل المقطع الأخير من قصير مفتوح إلى متوسط مغلق تام المكونات الداخلية.

٣- يجب أن تكون النون التوكيدية مزدوجة بعد ألف الاثنين ونون جمع الإناث؛ منعًا من نشوء مقطع مديد (ص ح ح ص) في آخر الفعل، والذي لا تقبله العربية إلا في حالتي الوقف أو الإدغام.

٤- تكوين ألف فارقة بين نون جمع الإناث ونون التوكيد، وذلك عن طريق زيادة صائت الفتح بعد نون جمع الإناث المفتوحة.

٥- إجراءات المعالجة المقطعية للمضارع المؤكد بنون التوكيد المزدوجة والمسند إلى ضمير ساكن:

أ- إسقاط مقطع نون الرفع (ن ـِ).

ب- تقصير الضمير الطويل منعًا لنشوء مقطع مديد في درج الكلام.

٦- اتصال النون بالأمر المفرد يحول اللام من خاتمة للمقطع الأخير إلى بادئة لمقطع جديد.

٧- تقصير الضمير الطويل المسند إلى الأمر حال توكيده بالنون (افعلونَّ ⟵ افعلُنَّ).

الخاتمة

لقد خلصت هذه الدراسة التي تناولت التغيرات المقطعية لتصريف الفعل في العربية إلى مجموعة من النتائج العامة وتتلخص فيما يلي:

- منهج التحليل المقطعي الثنائي المتبع في الدراسة يمثل أحد المناهج التحليلية التي تفترض وجود مكونات صوتية داخل تركيب المقطع، وجاء ذلك مقابلًا للمناهج التقليدية التي تقوم على فرضية أحادية تكوين المقطع.
- التغيرات المقطعية التي يتعرض لها الفعل حال تصريفه لا تخضع لقوانين فونولوجية، وإنما هي نتيجة للتغيرات الصرفية التي أثبتها المنهج التراثي، فهي تابعة لا متبوعة، أو بتعبير آخر هي نتيجة لا سبب.
- إنَّ كثيرًا من التغيرات الصرفية للفعل لا يكشفها التحليل المقطعي، ولا تقع ضمن دائرة التغيير المقطعي، وذلك في الحالات التي يتحول فيها جنس النواة وتتبادل فيها الحركات الثلاث (الفتح والضم والكسر)، ومن أمثلة ذلك :

١- ضبط عين المضارع الثلاثي وفق نطق العرب، وهي تقوم في أساسها على مقابلة كل بناء من أبنية الماضي بما يرد منها في المضارع، وبالتالي فإن نواة العين ذات الدلالة المباشرة على الصيغة الصرفية لا يظهر جنسها في التحليل المقطعي.

٢- الاستبدال الذي يكون بين حركة الإعراب والبناء في حالة تحويل صيغة الماضي إلى المضارع، وتحويل المضارع إلى الأمر.

٣- استبدال مقطع حرف المضارعة وحركتها بمقطع همزة الوصل وكسرتها في حالة تحويل

الأفعال الماضية المبدوء بهمزة وصل إلى مضارع.

٤- تغيير جنس النواة الأولى وما قبل الأخيرة عند بناء الأفعال الماضية والمضارعة للمفعول.

ولذلك فإن التحليل المقطعي لا يخدم التغيير الصرفي، ولا يكشفه، ولا يرتبط به، فكل الصوامت تصلح لأن تكون بادئة وخاتمة، وكل الصوائت تصلح لأن تكون نواة، ولكن ما الذي يمكن أن يضبط التحكمات الصرفية غير قواعد الصرف نفسها.

- الزيادة الصرفية هي زيادة مبنى لأجل تغيير معنى، في حين أن الزيادة الصوتية هي زيادة يفرضها السياق الصوتي بعيدًا عن المعنى.

- هناك علاقة طردية قائمة بين أحرف الزيادة والبنية المقطعية للفعل، فكلما زادت الصوامت زادت تبعًا لذلك البنية المقطعية وما تحملها من مكونات داخلية.

- لا يمكن أن يتشكل الإدغام في مقطعٍ واحد، بل يتشكل دائمًا في مقطعين متتاليين، فيكون أول الصوتين المدغمين خاتمة للمقطع الأول، والصوت الآخر المتحرك بادئة للمقطع الثاني.

- القاعدة الأساسية لتوليد صيغ المضارع من الماضي حذف النواة الأولى للفعل المجرد (فتحة الفاء)، مما ينتج عنه تحول الفاء من بادئة إلى خاتمة، وتشكل مع نواة حرف المضارعة قافية للمقطع الأول.

- الثبات والتطابق المقطعي التام بين أبنية المبني للفاعل والمفعول ومن هنا لا وجود لأي تغيير على مستوى مكونات المقطع فيما عدا المضارع المهموز والمسند إلى همزة المتكلم.

- يقوم الإسناد في أساسه على إسقاط نواة اللام أولًا، وإعطائها القيمة الصفرية؛ حتى يتهيأ الموقع لاستقبال مقطع صوتي جديد، أو مكون صوتي جديد، ولهذا فعندما تكون اللام في الأصل لام صفرية (لا تحتوي على نواة) كما في المضارع المجزوم والأمر فإنه لا يكون هناك تغييرًا يذكر على مستوى المقاطع.
- نون التوكيد مقطعيًا إما أن تكون مفردة الإنتاج الصوتي أي ذات صامت واحد فقط دون نواة، وبالتالي فهي تكوّن خاتمة، وإما مزدوجة الإنتاج الصوتي أي ذات صامتين تتبعهما نواة، مما يستوجب جعل الأولى خاتمة لمقطع، والثانية مع نواتها في مقطع مستقل.

قائمة المراجع

إبراهيم، عادل إبراهيم عبدالله (٢٠٠٦م)، النظام المقطعي ودلالته في سورة البقرة دراسة صوتية وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٩٤م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي، عبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: وزارة الأوقاف.

ابن رشد، محمد بن أحمد (١٩٣٨م)، تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق: موريس بوجاس، بيروت: المطبعة الكاثولوكية.

أبو سليم، عصام (١٩٨٧م)، البنية المقطعية في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٣: ٤٥-٦٣ .

الاستراباذي، رضي الدين (١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت : دار الكتب العلمية.

الأسدي، يعيش بن علي بن يعيش (١٩٧٣م)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية.

الأندلسي، أبو حيان (١٩٨٢م)، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، الكويت: مكتبة العروبة.

أنيس، إبراهيم (١٩٧٨م)، من أسرار اللغة، ط٦، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

أنيس، إبراهيم (٢٠١٣م) ، الأصوات اللغوية، ط٣، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

باي، ماريو (١٩٩٨م)، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط٨، القاهرة: عالم الكتب.

برجستراسر (١٩٩٤م)، التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي.

بروكلمان، كارل (١٩٧٧م)، فقه اللغات السامية، تحقيق: رمضان عبد التواب، الرياض: جامعة الرياض.

البكوش، الطيب (١٩٩٢م)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، تونس: المطبعة العربية.

حسان، تمام (١٩٩٤م)، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء: دار الثقافة.

الخولي، محمد علي (١٩٩٥م)، الأصوات اللغوية النظام الصوتي للغة العربية، عمَّان: دار الفلاح.

دي سوسير، فردينان (١٩٨٩م)، علم اللغة العام، ترجمة: يؤئيل يوسف عزيز، ط٣، بغداد: دار آفاق عربية.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (١٩٨٤م)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال.

السامرائي، إبراهيم (١٩٨٣م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.

سيبويه (١٩٨٣م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: عالم الكتب.

شاهين، عد الصبور (١٩٨٠م)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

شاهين، عبد الصبور (١٩٩٣م)، في علم اللغة العام، ط٦، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشايب، فوزي (١٩٩٤م)،خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد رقم ٤٧ : ١١-٦٣

الشايب، فوزي (٢٠٠٤م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، إربد: عالم الكتب الحديث.

شداد، مناع عبد الله مصلح(٢٠٠٩م)، المقطع في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية تطبيقية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جماعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.

الشمسان، أبو أوس إبراهيم (١٩٨٧م)، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، جدة: دار المدني.

عبد الجليل، عبد القادر (١٩٩٨م)، علم الصرف الصوتي، عمَّان: دار أزمنة.

عبد الدايم، محمد عبد العزيز (٢٠٠٦م) ، النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة: دار السلام.

عبده، داوود (١٩٧٣م)، أبحاث في اللغة العربية، بيروت: مكتبة لبنان.

عبود، صباح عطيوي (٢٠١٤م) ، المقطع الصوتي في العربية، عمَّان: دار الرضوان.

عمر، أحمد مختار (١٩٩٧م)، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب.

عوض، جمال محمد أحمد (٢٠١٢م) ، الأصلية والفرعية في البنية الصرفية، المجلة العلمية بكلية اللغة العربية بأسيوط، العدد ٣١ .

الفارابي، أبو نصر محمد (د.ت)، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطاس عبد الملك، القاهرة: دار الكتاب العربي.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت: دار ومكتبة الهلال.

فليش، هنري (١٩٩٦م)، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تحقيق: عبد الصبور شاهين، مصر:

مكتبة الشباب.

فندريس، جوزيف(١٩٥٠م)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

القرشي، أبو الربيع عبدالله بن أحمد (١٩٨٦م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيَّاد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

كانتينو، جان (١٩٦٦م)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، تونس: الجامعة التونسية.

مالبرج، برتيل (١٩٨٤م)، علم الأصوات، ترجمة: عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب.

المسدي، عبد السلام (١٩٨٦م)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط٢، تونس: الدار العربية للكتاب.

الموصلي، موفق الدين بن يعيش (٢٠٠١م) ، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العربية.

النعيمي، حسام سعيد (١٩٩٨م)، أبحاث في أصوات العربية، طرابلس: دار الشؤون الثقافية العامة (جروس بروس).